



## العنوان:

# الازمة المالية العالمية 2008 وانعكاساتها

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ العالم المعاصر

إشراف الدكتور:

عمر بوضرية

إعداد الطالبات :

منى بلعباس

حنان بن شية

فوزية عمرون



# بيع الله الرحمن الرجيم

قال الله تعالى:

«الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٧﴾»

سورة البقرة : الآية 275-277.

# الإهداء

نهدي هذا العمل إلى من فارقنا في هذه الحياة، وبقي ساكنا في  
قلوبنا، إلى روح الأب العزيز بلعباس الطيب، والأخ الغالي بلعباس عبد  
السلام رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنانه.

إلى من دفعونا إلى طريق أبواب التعلم بابا بعد باب، وعلمونا  
الصبر وتحمل الصعاب، إلى نور دروبنا وضياء قلوبنا، ولم يبخلوا  
علينا بعطائهم المعنوي قبل المادي، وأغلى ما في الوجود آبائنا وأمهاتنا  
الأعزاء.

إلى كل أخواتنا وأزواجهن، وإلى كل إخواننا وزوجاتهم، وإلى كل  
أهلنا وأقاربنا، ونخص بالذكر زوج الزميلة بن شية حنان، وكل عائلته  
الكريمة، والأخ العزيز شايب ربي عامر. وإلى كل كتاكيت العائلة  
كما نتقدم بإهدائنا إلى كل أساتذة قسم التاريخ، وكل زملائنا  
وزميلاتنا

# قائمة المختصرات

(الو.م.أ): الولايات المتحدة الأمريكية

(ق.م): قبل الميلاد

(م): ميلادي

(الخ): إلى آخره

(د.ت): دون تاريخ

(د.م): دون مكان

(ط): الطبعة

(ص): الصفحة

(ج): الجزء

(ق): القرن

(%): بالمائة

(\$): الدولار

(NYSE): New York Stock Exchange بورصة نيويورك

مقدمة

عرف قطاع تكنولوجيا المعلومات والانترنت بالولايات المتحدة الأمريكية تطوراً كبيراً قبيل سنة 2000م، الأمر الذي أدى إلى إدخال أسهم الكثير من شركات هذا القطاع في سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية، والذي يعرف بمؤشر ناسداك، فارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات بصورة كبيرة. لكن التخوف الذي أصاب العالم من إمكانيات توقف أجهزة الإعلام الآلي، وحصول إختلالات في الأنظمة الإلكترونية مع مطلع الـ 2000م أدى إلى هبوط حاد في مؤشر ناسداك حتى وصل سنة 2002م إلى 78%، والذي ترتب عنه استمرار انخفاض أسعار أسهم تلك الشركات، وانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث لم يتجاوز 0,8% سنة 2001م، وقد تزامنت هذه الأزمة مع أحداث 11 سبتمبر 2001م مما أدى إلى غلق الأسواق المالية الأمريكية بشكل مؤقت إلى حين زوال آثار تلك الأزمة، لتليها أزمة حادة هزت أركان الإقتصاد العالمي، ومست الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وهي الأزمة المالية العالمية 2008.

وبناء على ما سبق جاء موضوع بحثنا بهدف الإجابة على الإشكالية المتمثلة في التساؤل الرئيسي التالي: **ماهية الأزمة المالية العالمية 2008م ومدى انعكاساتها على الإقتصاد العالمي؟** ومن هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية: ما مفهوم الأزمة المالية؟ وما هي أنواعها؟ ما هي أسباب الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها؟ هل من أفكار وأساليب وأدوات جديدة يمكن تطبيقها للخروج من الأزمة وعدم تكرارها؟

ومن أسباب اختيارنا لموضوع الأزمة المالية العالمية 2008 هي التعرف على الجذور الحقيقية للأزمة وأسبابها، وعلى مدى تأثيرها على الإقتصاد العالمي، وقلة البحوث والدراسات حول هذا الموضوع خاصة في المجال التاريخي، والذي لا يزال حديث الساعة. وقسمنا الإطار العام لدراستنا هذه إلى مدخل وثلاث فصول؛ وتم تقسيم كل فصل إلى بحثين. ففي الفصل الأول تطرقنا إلى المؤسسات المالية؛ حيث تناول المبحث الأول البورصة ويحتوي على أربع مطالب، والمبحث الثاني تناول البنوك واندراج تحته ثلاث مطالب. وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى ماهية الأزمة المالية العالمية 2008؛ واندراج مضمونه في بحثين؛ الأول تناول مفهوم الأزمة المالية ويحتوي على ثلاث مطالب،

## مقدمة

والثاني تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على الاقتصاد العالمي ويتفرع تحته ثلاث مطالب، أما الفصل الثالث فتطرقنا فيه إلى مخارج الأزمة المالية العالمية 2008، وينطوي على مبحثين؛ الأول الحلول من المنظور الغربي ويحتوي على أربع مطالب، والثاني الحلول من المنظور الإسلامي ويحتوي على ثلاث مطالب.

ولقد اعتمدنا في إنجاز هذا العمل على المنهج الوصفي التاريخي، والمنهج الإحصائي، والمنهج التحليلي نظرا لتلاؤم هذه المناهج مع طبيعة هذا الموضوع.

واستعنا في كتابة موضوعنا هذا على عدة مراجع أهمها: كتاب الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات لمصطفى رشدي شيحة، والمؤسسات المالية لمحمد صالح حناوي في الفصل الأول، أما أهم مراجع الفصل الثاني: كتاب الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي لإبراهيم عبد العزيز النجار، وكتاب الديون المصرفية المتعثرة لعبد المطلب عبد الحميد، أما الفصل الثالث ف: كتاب تفاهم الأزمة العامة للرأسمالية لـ تريبيلاكوف، وكتاب البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية لأحمد شعبان محمد علي، بالإضافة إلى عدة مقالات ورسائل جامعية، ومنتديات، وتقارير رسمية ومراجع أخرى باللغة الأجنبية

وقد واجهتنا عدة صعوبات في إنجاز هذا العمل المتواضع هي صعوبة فهم الموضوع نظرا لقلّة خبرتنا، كما أنه موضوع يدرس الجانب الاقتصادي أكثر منه تاريخي، خاصة أنه يحتوي على مصطلحات اقتصادية يصعب على دارس التاريخ فهمها. وضيق الوقت خاصة بسبب الظروف القاسية التي واجهتنا، وأهمها وفاة الأخ العزيز بلعباس عبد السلام.

وفي الأخير نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد، ونخص بالذكر الأستاذ المحترم بوضربة عمر، والأستاذ الفاضل نويقة. كما نشكر الأخت الكريمة غضبان فطيمة، والأخ عمرو محمد الأمين.



مذخل

"الشيء الوحيد الذي يمكن قوله في صالحها من وجهة نظر صحية هو أنها كانت تحترق بسهولة" هكذا وصف أحد المؤرخين أوروبا في القرون الوسطى<sup>1</sup>، لكن سرعان ما بدأت أوضاع الأوروبيين تتجه نحو الأحسن، بنمو قاعدة شبكات التجارة الممتدة من الصين والهند إلى الساحل الأطلسي من أوروبا، فكان صيارفة إيطاليا قبلة رؤوس الأموال المتجهة إلى أوروبا في الفترة الممتدة من القرن 13م إلى القرن 15م، لتتبلور الرأسمالية التجارية<sup>2</sup>، معبرا عن ذلك فلاديمير أيليتش لينين بقوله: "ما يميز الرأسمالية القديمة حيث تسود المنافسة الحرة هو تصدير البضائع...منذ القرن الثالث عشر في فلورنسا"<sup>3</sup>، لتشهد أوروبا خلال القرن 17 و18م العديد من التطورات أبرزها الثورة الصناعية في بريطانيا التي اعتمدت في زخمها على "حرية رأس المال" البريطاني في الوصول إلى الأسواق العالمية، وكذلك على تحرير التجارة الدولية<sup>4</sup>، كما ظهر منظرون للرأسمالية والاقتصاد الامبريالي، الذين من خلال تصورهم للاقتصاد، ومقوماته رسموا المعالم الكبرى للرأسمالية، نذكر من بينهم "هوبز" الذي يستخلص في كتابه "عناصر القانون السياسي والطبيعي" الصادر عام 1640م مبدأ الاقتصاد التجاري وهو "الفردية والتنافسية"، لتتوالى الشخصيات التي تدور في نفس الفلك وهم فلاسفة الاقتصاد السياسي أمثال: جون لوك، آدمون وابول، ماند فيل، جريمي بنتام<sup>5</sup>، ومن أبرزهم آدم سميث صاحب كتاب "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" حيث حصر العوامل المؤدية للإنتاج، والتي تعتبر آلية للنمو الاقتصادي هي: العمل، والأجر، ورأسمال، والأرض. أما دور الدولة يتركز في الدفاع على المجتمع ضد الأعمال العدوانية الخارجية، وحماية كل عضو من أعضاء المجتمع ضد الظلم والاضطهاد من قبل الأعضاء الآخرين، والقيام بالأشغال العامة التي يحجم عنها الأفراد بسبب عدم ربحيتها، وعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> يوهان نوربيرغ، دفاعا عن الرأسمالية العالمية، ترجمة نور قباعة، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007م، ص80.

<sup>2</sup> روبرت أولبرت (وآخرون)، أطوار التطور الرأسمالي (الازدهارات والأزمات والعولمات)، ترجمة عدنان حسن، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب (وزارة الثقافة)، دمشق، 2009م، ص ص151-152.

<sup>3</sup> فرنان بروديل، دينامكية الرأسمالية، ترجمة شفيق محسن، ط1، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، 2008م، ص93.

<sup>4</sup> روبرت أولبرت (وآخرون)، المرجع السابق، ص152.

<sup>5</sup> خليل أندراوس، الاقتصاد السياسي الرأسمالي من آدم سميث إلى تأليه السوق الحرة، الحوار المتمدن، العدد 2355، 2008/07/27م، الدخول، 14:00، 01/12/2015م،

<sup>6</sup> شاكر التيمي، آدم سميث (1723-1790م)، منتديات ستار تايمز، 06/02/2010م، الدخول، 16/03/2015م

أكد آدم سميث أن المصلحة الفردية، والمتعة الشخصية أقوى بكثير أمام المصلحة العامة، ولا يجب أبداً التخوف من ذلك بل تشجيعه، والدفع به إلى الأمام فالمصلحة الفردية قد تترجم إلى منفعة البيئة، والمجتمع الذي يعيش الإنسان فيه<sup>1</sup>.

من خلال كل ما سبق ذكره فإننا نستطيع أن نلتصق تلك المحفزات التي حملتها الرأسمالية سواء في نشأتها أو تطورها، وهذه المحفزات ذاتها ساعدت في انتشارها، وتتمثل في إعطاء الشعوب ما تريد من حرية على مختلف الأصعدة، وإعطاء التبادل الحر أساس نجاحه وهو "الاستفادة المتبادلة لطرفي المبادلة"، والسماح للناس بالاحتفاظ بالمواد التي لديهم، والإبداع فيها، وعليه فإن حماية الملكية تقع في قلب الاقتصاد الرأسمالي، وإعطاء الأهمية القصوى للمسؤولية الشخصية إزاء كل القرارات الاستثمارية، وهنا يظهر لنا جليا تبلور "الرأسمالية الاحتكارية"<sup>2</sup>، ليذهب المغالون الرأسماليون إلى الظن أنه في مرحلة لاحقة سيحدث الانحلال الكلي والفعلي للدولة القومية كجسم سياسي، وكل ذلك إشارات للعولمة التي لن تظهر بشكلها الكامل والفعال إلا بعد الحرب العالمية الثانية وبشكل تدريجي ومركز<sup>3</sup> كحوصلة لمجموعة من التغيرات في الخريطة الاقتصادية العالمية نتيجة للظروف التالية: الدمار الكبير الذي لحق بالاقتصاد الأوروبي والياباني؛ إذ دمرت جل منشآتهم الاقتصادية، وحدثت تجمد للتجارة، إلى جانب التخوف العالمي من كساد مماثل لذلك الذي حصل عام 1929م، ولتصحيح هذا الوضع تم انعقاد مؤتمر للأمم المتحدة في بروتن وودز (الولايات المتحدة الأمريكية) عام 1944م، والذي تمخض عنه اتفاقية عرفت بـ: "اتفاقية بروتن وودز"، وعلى إثرها قام نظام نقدي دولي مبني على أسس محددة، ومبادئ معينة تشرف على تطبيقه مؤسستين هما: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير<sup>4</sup>، والجدير بالذكر أنه سبقت هذا المؤتمر - ولفترة طويلة - محادثات من أجل تطوير نظام من شأنه أن يحقق الرفاهية الاقتصادية، ففي عام 1941م وضع هاري وايت مذكرة حول برنامج "الدول المتحالفة في الشؤون النقدية والمصرفية" (suggested program for inter allied monetary and Bank action) كما تقدم باقتراح

<sup>1</sup> زاهر نصرت، ثروة الأمم لآدم سميث، الحوار المتمدن، العدد 4068، 2013/04/20م، الدخول، 2015/03/16م،

<sup>2</sup> روبرت أوليرتين (و آخرون)، المرجع السابق، ص ص152-159.

<sup>3</sup> نفسه، ص160.

<sup>4</sup> زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، دار الجامعة، بيروت، لبنان، 1998م، ص ص147'148.

إنشاء بنك دولي، وصندوق ليكونا صونا لهذا البنك. في أبريل 1942م أعلنت الو.م.أ عن مشروع لهذا الصندوق والبنك استجابة لاقتراحات وايت إذ وجه الرئيس روزفلت وزير خزانته هنري مورجنت لبدء مشاورات حول الموضوع، وتمت المشاورات أساساً مع الجانب البريطاني الممثل في اللورد كنز<sup>1</sup>، وبالعودة لنظام بروتن وودز فإن أهدافه تتلخص في خلق تجارة دولية متعددة الأطراف، وتثبيت أسعار الصرف، وتحقيق إمكانية للتحويل بين العملات، ووضع كل الآليات اللازمة التي تكفل عدم تكرار الكساد الاقتصادي، وحرب عالمية جديدة<sup>2</sup>، أما عن المنظمتين الدوليتين اللتين أنشئنا بمقتضى اتفاقية بروتن وودز فتفصيلهما ما يلي:

1) **البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** هو مؤسسة مالية دولية، تأسست في 27 ديسمبر 1945م دخلت اتفاقية إنشائه حيز التنفيذ إلا أن البنك لم يبدأ أعماله إلا في 25 جوان 1946م في مقره بمدينة واشنطن، من أهدافه: إعادة تعمير الغرب الأوروبي المدمر من الحرب العالمية الثانية، تعمير ما خربته حروب الاستقلال في البلدان النامية مع استثمار ثرواتها الوطنية، والقروض لمشروعات التعمير أو التنمية، تشجيع الاستثمارات الأجنبية، تقديم المعونة الفنية للدول الراغبة في ذلك (أي بطلب من هذه الدول)، منح القروض لمشروعات التعمير والتنمية (الطرق، السكك الحديدية...)، وله الحق في إدارة، وتشغيل، واستغلال هذه المشاريع، والتأكد من سلامتها اتفاقية القرض.

- **أجهزة البنك:** تتمثل في مجلس المحافظين (تشارك فيه جميع الدول الأعضاء وهي 180 دولة)، والمديرون التنفيذيون (20 مديراً)، ومدير البنك (يختاره المديرون التنفيذيون لمدة 5 سنوات).

- **المؤسسات المساعدة للبنك:** تتمثل في الشركة المالية الدولية، مؤسسة التنمية الدولية<sup>3</sup>، ومقر كلا المؤسستين بمدينة واشنطن، الأولى بدأت عملها في 20/07/1956م، والثانية في 08/11/1960م.

<sup>1</sup> حازم البيلاوي، النظام الاقتصادي المعاصر (من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000م، ص 41 (bdf).  
<sup>2</sup> ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد (النقود والبنوك ودورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية)، ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010م، ص 214.  
<sup>3</sup> رشا العصار، عيلان الشريف، المالية الدولية، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000م، ص 171-173.

2) صندوق النقد الدولي: هو مؤسسة مالية دولية تأسست بمقتضى اتفاقية بروتن وودز، تم إنشاؤه عام 1945م ليكون أول هيئة دولية تسيطر على أسعار الصرف في التاريخ<sup>1</sup>، وتعمل على تسيير وتنظيم العلاقات المالية العالمية، وتقدم قروض ومساعدات تقنية للدول التي تعاني من أزمات مالية واقتصادية.

تعرض نظام بروتن وودز لهزة قوية مع مطلع السبعينات إذ شهد العالم اضطراباً نقدياً استوجب من البنوك المركزية دراسة متأنية للأوضاع، والسعي إلى إيجاد حلول جذرية فخرجت باقتراح أدى إلى ظهور نظام جديد لسعر الصرف هو "نظام التعويم المدار المعمم (generalized managed flouts)<sup>2</sup>"، بعدها تم التوقيع على اتفاقية "سميثونين" في 18/12/1971م التي بمقتضاها تم تخفيض قيمة الدولار مقابل الذهب، لكن كل ذلك لم يجدي نفعا مما استوجب إجراء العديد من المحادثات أدت إلى تشكيل لجنة العشرين في: 07/02/1972م، التي خرجت بتقرير عنونته بـ: "المخطط التمهيدي للإصلاح" (القانون الأساسي لصندوق النقد الدولي) في 19/06/1974م.

مع كل ذلك بقي الإشكال قائماً لتتشكل "لجنة التنمية"، وبعدها "اللجنة المؤقتة لمجلس المحافظين"، تكلفت أعمال اللجنتين بتوقيع اتفاقية جامايكا عام 1976م القاضية بجعل نظام التعويم اختياري للدول، وهو من بين ما أوصت به، وفي نفس النطاق تم تأسيس "صندوق الأوصياء" في 1976م لتقديم قروض للدول النامية ذات الدخل المنخفض، والتي تعاني من عجز في موازين المدفوعات<sup>3</sup>.

إن نظام بروتن وودز عمل على إعادة تنظيم النقدي العالمي، حيث كانت البنوك والبورصات أهم المؤسسات المالية التي تقوم عليها الإقتصاديات العالمية، ومن خلال هذا لا يفوتنا أن نقوم بتعريف هذه المؤسسات المالية في الفصل الأول باعتبارها منبعاً للأزمة المالية العالمية 2008م.

<sup>1</sup> ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص 216-219.

<sup>2</sup> موردخان كريانين، الإقتصاد الدولي (مدخل السياسات)، ترجمة محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار

المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007م، ص 405.

<sup>3</sup> ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص 235-241.

# الفصل الأول: المؤسسات المالية

## المبحث الأول: البورصة

المطلب الأول: تعريف البورصة ونشأتها

المطلب الثاني: شروط قيام البورصة ودورها

المطلب الثالث: أطراف البورصة ومؤشرات أدائها

المطلب الرابع: بورصة وول ستريت (أنموذجا)

## المبحث الثاني: البنوك

المطلب الأول: تعريف البنوك ونشأتها

المطلب الثاني: أنواع البنوك

المطلب الثالث: دور البنوك وطبيعة عملها

المبحث الأول: البورصة

المطلب الأول: تعريف البورصة ونشأتها

أ/تعريفها: البورصة أو سوق الأوراق المالية (Security Market) هي الآلية التي نشأت لتسهيل عملية تبادل الأصول<sup>1</sup>، وتهتم بوضع الترتيبات العملية، والتقنية اللازمة لعمليات التداول على القيم المنقولة بغية تسهيل التعاملات بين وسطاء البورصة. وقد عرفها قانون التجارة الفرنسي في المادة 71 بأنها مجتمع التجار، وأرباب السفن والسماصرة، والوكلاء بالعمولة تحت رعاية الحكومة، فهي للتجار أساس تحديد الأسعار وكميات العرض والطلب<sup>2</sup>.

ويعود أصل كلمة بورصة إلى عائلة فان در بورسن البلجيكية التي كانت تعمل في المجال البنكي، والتي كان فندقها (Hotel de van du Bursen) بمدينة بروج مكانا لالتقاء التجار المحليين في القرن 15، حيث أصبح رمزا لسوق رؤوس الأموال<sup>3</sup>، وقد كان منقوشا على واجهة الفندق الخارجية ثلاثة أكياس نقود رمزا لحرفتهم، ومنها جاءت كلمة بورصة، ومن الأهداف التي أنشئت من أجلها البورصة السماح لمؤسسات القطاع العام والخاص المنظمة في شركات ذات أسهم بفتح رؤوس أموالها للجُمهور، وتقييم هذه الشركات عن طريق السوق، وضمان التمويل عن طريق الادخار العمومي، بالإضافة إلى تكريس الشفافية في مبدأ الحركة النقدية (السيولة وانتقال رؤوس الأموال).

وللبورصة عدة أنواع منها: بورصة العمل، بورصة السلع، بورصة القيم المنقولة<sup>4</sup>، وهذه الأخيرة هي السائدة حاليا وتمثل معظم السوق المالي في العالم، وهي مكان المعاملات على الأسهم والسندات والذهب والعملات الصعبة عن طريق الوسطاء، ولكل بورصة مؤشر خاص بها تقيس به معاملاتها مثل مؤشر داو جونز، ناسداك، نيكاي... الخ

<sup>1</sup> محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح، السيد الصيفي، الاستثمار في البورصة مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص22.

<sup>2</sup> أحمد بن يوسف الدريويش، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية لدولة الكويت، العدد الخامس (إضاءات مالية مصرفية)، الكويت، يونيو- يوليو، 2010، ص1.

<sup>3</sup> مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية - مصر، ديت، ص393.

<sup>4</sup> أحمد بن يوسف الدريويش، المرجع السابق، ص1.

أما من حيث الاعتراف الحكومي فهناك بورصة رسمية تم إنشاؤها وفقا للقوانين، ويتواجد بها ممثل للحكومة يراقب ويتابع المعاملات، وبورصة غير رسمية لا تحظى باعتراف الحكومة، وتعمل بشكل غير رسمي ولها قواعد خاصة بها، وهي تتضمن مخاطر حتمية (مثل بورصة سوق المناخ الكويت، وهي بورصة غير رسمية)<sup>1</sup>.

ب/ نشأتها: يرجع تاريخ نشأة البورصة إلى القرن 5 ق.م أثناء حكم الرومان فقد وجد منذ القدم بعض الآثار لأسواق مالية في روما، وازدهرت مع تطور الرأسمالية التجارية في القرنين 16 و17م<sup>2</sup>، وتعتبر بورصة أمستردام الأولى والأقدم في العالم فقد ظهرت مع تأسيس شركة الهند الشرقية سنة 1602، فنشأت علاقات عرض وطلب، وكانت تتم في الهواء الطلق، وغالبا ما كانوا يجتمعون في فندق فان دي بورصن، ومنه جاءت تسمية البورصة ثم تكونت البورصات في جميع أنحاء أوروبا، ومنها انتقلت إلى الو.م.أ<sup>3</sup>.

وقد كان دورها منذ نشأتها إلى منتصف القرن 19م غير كبير فكان التعامل في البورصة محصورا بسندات القروض العامة، لكن مع تطور وانتشار الشركات المساهمة في الثلث الأخير من القرن 19م تزايدت أهمية البورصة مع تزايد إصدار الأوراق المالية<sup>4</sup>، وفي الوقت الحاضر تستخدم أحدث الأجهزة الإلكترونية ووسائل الاتصال لتحقيق الطلبات والأوامر<sup>5</sup>، مما ساهم في زيادة دقة وسهولة وسرعة أداء العمليات، غير أنها ساهمت في سرعة انتقال الأزمات من سوق لآخر<sup>6</sup>.

### المطلب الثاني: شروط قيام البورصة ودورها

- أ/ شروط قيامها: لكي يكون دور البورصة فعالا ينبغي توفر شروط لذلك أهمها:
- \* وجود مكان متفق عليه بين المتعاملين سواء كان حقيقيا أو افتراضيا (انترنت).
  - \* وجود حجم كافي من المدخرات للاستثمار.
  - \* قبول المؤسسات بالإدراج في البورصة وفتح رؤوس أموالها للتداول العام.

<sup>1</sup> أحمد بن يوسف الدريويش، المرجع السابق، ص 1-3.

<sup>2</sup> عماد الدين شرابي، اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم بالاعتماد على التحليل الفني (دراسة تطبيقية على عشرين مؤسسة مدرجة في CAC 40)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص 9.

<sup>3</sup> مصطفى رشدي شيحة، المرجع السابق، ص 393.

<sup>4</sup> مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال (أدوات وآلية نشاط البورصات في الاقتصاد الحديث)، ج 1، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2008، ص ص 216-217.

<sup>5</sup> مصطفى رشدي شيحة، المرجع السابق، ص ص 393-394.

<sup>6</sup> مروان عطون، المرجع السابق، ص 230.

\* سهولة وسرعة الإتصال بين المتعاملين.

\* توفر كافة المعلومات والبيانات حول السوق بدقة وبسرعة، وفي كل وقت.

\* توفر كافة المعلومات التي من شأنها مساعدة المستثمرين على اتخاذ قرار

الاستثمار<sup>1</sup>.

\* ضرورة إخضاع البورصة إلى المراقبة، والتعامل بالأوراق المالية فيها إلى

ترخيص مسبق بهدف منع ظهور البورصات غير الرسمية (السوق السوداء)؛ ففي

الولايات المتحدة الأمريكية مثلا حوالي 65% من الأوراق المالية كان يجري تداولها في

الستينات خارج البورصات الرسمية<sup>2</sup>.

ب/ دورها (وظائفها): تؤدي البورصة مجموعة من الوظائف يمكن أن نلخصها في أربع

وظائف أساسية هي:

1- الوظيفة التمويلية: وتتعلق أساسا بتعبئة الادخار وتكوين رأس المال الثابت،

فهي تحقق للمشروع قيامه والاستمرار فيه وديمومة الإمداد بالأموال، ويتم التمويل

بطريقتين: عن طريق زيادة المديونية، أو عن طريق المشاركة في رأس المال<sup>3</sup>.

2- الوظيفة التثمينية أو التسعيرية: ويقصد بالتثمين تحديد قيمة الأسهم والسندات

في البورصة، ويتم ذلك حسب قانون العرض والطلب؛ فكلما زاد الطلب عن العرض ارتفع

سعر السهم، وكلما زاد العرض عن الطلب انخفض سعر السهم<sup>4</sup>. ولا تتدخل إدارة

البورصة في المعاملات والتقييم إلا إذا حدث اختلال بين قوى العرض والطلب؛ فمثلا

يجوز لرئيس البورصة وقف عروض وطلبات التداول التي ترمي إلى التلاعب في

الأسعار، وله حق إلغاء العمليات المخالفة لأحكام القوانين واللوائح، أو التي تتم بسعر لا

مبرر له، كما يحق له وقف التعامل على ورقة مالية إذا كان الاستمرار في التعامل بها

يؤدي إلى الإضرار بالسوق أو المتعاملين فيه<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عماد الدين شرابي، المرجع السابق، ص 11.

<sup>2</sup> مروان عطون، المرجع السابق، ص 220.

<sup>3</sup> مصطفى رشدي شيحة، المرجع السابق، ص ص 414-416.

<sup>4</sup> عماد الدين شرابي، المرجع السابق، ص 10.

<sup>5</sup> مصطفى رشدي شيحة، المرجع السابق، ص ص 432، 433.

3- الوظيفة التوزيعية: وهي أهم الوظائف الاقتصادية للبورصة؛ فالبورصة تفيد في زيادة عدد المشروعات وعدد المدخرين، وإعادة توزيع مصادر التمويل<sup>1</sup>؛ فالبورصة تلعب دورا مهما في توزيع الثروة، وهي تسمح للمستثمرين الصغار بالمشاركة والاستثمار والحصول على نفس معدلات العوائد التي يحصل عليها كبار المستثمرين.

4- الوظيفة الإعلامية (المعرفة والشفافية): تعتبر المعلومة أهم عنصر بالنسبة لكل المستثمرين، لذلك فإن البورصة تقدم كافة المعلومات المتاحة في إطار قانوني عن المؤسسات المدرجة في البورصة ابتداء من البيانات التاريخية لأسعار أسهمها وصولا إلى البيانات والمنشورات المالية<sup>2</sup>، فعلى البورصة أن تقدم معلومات دائمة سواء ما تعلق منها بالمشروع الذي يريد الدخول إلى البورصة، أو الذي يريد زيادة رأس ماله (الاكتتاب)، كما أن البورصة تعاقب الشركات التي لا تعطي معلومات مناسبة لأن شراء الأوراق المالية يتم على أساس توقعات، والتوقعات تحتاج إلى معلومات<sup>3</sup>.

#### المطلب الثالث: أطراف البورصة ومؤشرات أدائها

أ/ أطرافها: تتمثل أطراف البورصة في:

أ- هيئة البورصة: وهي المؤسسة التي تحتضن البورصة وتملك المبنى، بالإضافة إلى كل الموارد والأجهزة والمعدات الضرورية لعملية التداول، وهذه الهيئة هي شركة ذات أسهم قابلة للتداول بين الجمهور العام كباقي المؤسسات المدرجة في البورصة<sup>4</sup>.

ب- المتعاملون الأساسيون: وهم يقومون بعمليات البيع والشراء وهما اثنان الأول الطالبون لرؤوس الأموال (مثل البنوك وشركات التأمين... الخ)، والثاني العارضون لرؤوس الأموال بمعنى العارضون للقيم المنقولة (الأسهم والسندات) وغالبا ما يتمثل ذلك في الشركات الصناعية والشركات التجارية... الخ.

ج- الوسطاء أو الوكلاء الماليون: مهمتهم التوفيق بين رغبات العارضين والطالبيين وتحقيق التوظيف الأمثل والعائد الكبير، والتقليل من المخاطر، ويمكن تقسيم هذه الطائفة إلى: السماسرة أو وكلاء التبادل، صناديق الاستثمار (وهي تهدف إلى تجميع

<sup>1</sup> مصطفى رشدي شيحة، المرجع السابق، ص 437، 438.

<sup>2</sup> عماد الدين شرابي، المرجع السابق، ص 10.

<sup>3</sup> مصطفى رشدي شيحة، المرجع السابق، ص 438.

<sup>4</sup> عماد الدين شرابي، المرجع السابق، ص 12.

الإدخارات وإعادة استثمارها في الأوراق المالية بما لها من خبرة ومعرفة)، المحكمون والمراقبون<sup>1</sup>، وذلك بهدف إبراز النتائج المرغوب فيها وكشف المشاكل في الوقت المناسب، واتخاذ الخطوات اللازمة في الوقت المناسب، وضمان انتظامية العمليات وشرعيتها والرقابة على السوق لمنع أي انحراف والاطمئنان على سلامة العملية، والتأكد من أن السعر المتفق عليه يمثل السعر العادل<sup>2</sup>.

ب/ مؤشرات أدائها: يمثل مؤشر السوق المالية قيمة رقمية مطلقة أو أرقام قياسية تصلح لعمليات المقارنة والملاحظة والتتبع والقياس للتغيرات الزمنية بين المنشآت والصناعات والأسواق الحاصلة في سوق رأس المال؛ ولذلك فمؤشرات السوق هي مرجعية معلوماتية مهمة للمستثمرين وصناع القرار على حد سواء، ويفيد المؤشر في<sup>3</sup>:

\* يفيد في التعرف على النجاح النسبي والفشل النسبي في القرارات الاستثمارية.

\* التعرف على الاتجاهات السائدة في سوق رأس المال؛ فمعرفة اتجاه السوق

يمكن من اتخاذ القرار الاستثماري (بيعا أو شراء) في الوقت المناسب.

ومن أهم المؤشرات المستخدمة مؤشر داو جونز (الداو30) وهو أكثر المؤشرات استخداما وشيوعا، ومؤشر ستاندر أند بور (S&p500) وقد اشتق منه أربع مؤشرات قطاعية هي: مؤشر الصناعة (S&pl400)، مؤشر الخدمات العامة (S&pS40)، مؤشر النقل (S&Pt20)، ومؤشر المالية (S&pf40). بالإضافة إلى مؤشر ناسداك (NASDAQ) الذي يعكس حالة سوق شركات التكنولوجيا المتقدمة (مثل شركة مايكروسوفت... الخ)<sup>4</sup>

#### المطلب الرابع: بورصة وول ستريت (أ نموذجاً):

هي بورصة نيويورك (New York stock Exchange)، ويشار إليها باختصار (NYSE)، وهي أكبر سوق لتبادل الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث تعاملاتها بالدولار، وثاني أكبر بورصة من حيث عدد الشركات

<sup>1</sup> مصطفى رشدي شيحة، المرجع السابق، ص 404-408.

<sup>2</sup> محمد سويلم، إدارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية، دار النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1991، ص 254.

<sup>3</sup> عبد الغفار حنفي، البورصات أسهم - سندات - صناديق الاستثمار، المكتب العربي الحديث، دم، رقم الإيداع: 95/9708، ص 343.

<sup>4</sup> محمود محمد الداغر، الأسواق المالية أوراق بورصات، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2005، ص 298.

المدرجة بعد سوق ناسداك<sup>1</sup>. وتعود جذور بورصة وول ستريت إلى عام 1792 عندما اجتمع 24 من رجال الأعمال تحت شجرة وفتحوا مكتبا لهم باسم مكتب تبادل الأسهم، وفي البداية كانت تعرض الأوراق المالية (تذاكر يناصر، السندات، الأسهم) عند الظهر من كل يوم في مزاد علني، وعلى البائع دفع عمولة للمكتب عن كل ورقة مالية تباع له، ليتحول هذا المكتب إلى بورصة وول ستريت نسبة إلى شارع وول ستريت الذي رفعه البريطانيون بعد هدم الجدار الذي أقامه الهولنديون في نيو أمستردام<sup>2</sup>.

ويبلغ عدد أعضاء بورصة نيويورك 1366 عضوا يحكم أنشطتهم مجموعة من القواعد والإجراءات، بالإضافة إلى نظامها الأساسي، ويتم انتخاب 26 عضو لمجلس المديرين للإشراف على البورصة ويقوم بالإدارة الفعلية 12 عضو فقط (يسمون مديري عموم)، بالإضافة إلى عضوين يعملان كل الوقت داخل البورصة هما الرئيس التنفيذي، ونائب الرئيس. ومن شروط العضوية في البورصة شراء مقعد مخصص من عضو حالي يسمح له بتنفيذ عمليات التداول واستخدام إمكانيات البورصة<sup>3</sup>.

**مجموعات العضوية في بورصة نيويورك:** ينقسم أعضاء بورصة نيويورك إلى

أربع مجموعات رئيسية لكل منها أنشطة محددة كالآتي:

1- السماسرة الوكلاء (Commission Brokers): عددهم حوالي 700 عضو، يتلقون الأوامر التي يبعث بها جمهور المتعاملين إلى بيوت السمسرة، ويتأكدون من إتمام تنفيذها داخل البورصة.

2- سمسرة المقصورة (Floor Brokers): عددهم حوالي 41 عضو، يقومون بمساعدة السماسرة الوكلاء عندما يصعب عليهم تنفيذ جميع الأوامر التي تتدفق عليهم، وبالمقابل فإنهم يشاركون السماسرة الوكلاء في العمولة المخصصة لهم<sup>4</sup>.

3- تجار المقصورة (Floor Traders): عددهم حوالي 225 عضو، يعملون لحسابهم ولا يقومون بتنفيذ أوامر مستثمرين آخرين، تتحقق أرباحهم نتيجة الاستفادة من

<sup>1</sup> صفاء النعيمي، "ول ستريت تاريخ من الأزمات والفقاعات"، بورصة سعيدة- تحاليل فنية ومالية للشركات المدرجة في بورصة مصر، مصر، 4 نوفمبر 2009، تاريخ التصفح 18 فيفري 2015، 10:35 صباحا. ص1.  
<sup>2</sup> رشا محمد طه، المنتدى الرسمي لجامعة أسيوط (المنتدى الاقتصادي)، 19 مارس 2012، مصر.  
<sup>3</sup> محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية "البورصة والبنوك التجارية"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998، ص ص3-5.  
<sup>4</sup> نفسه، ص ص6، 5.

التسعير غير المناسب (أي وجود إختلالات أسعار) والذي يحدث بصورة مؤقتة نتيجة عدم التوازن في التعاملات داخل البورصة، مما يسمح لهم بالشراء بسعر منخفض والبيع بسعر مرتفع.

4- المتخصصون ( Specialists ): عددهم حوالي 400 عضو، يقومون بدور السماسرة الوكلاء، وبدور تجار المقصورة عند عجزهم عن تنفيذ مهامهم<sup>1</sup>. ويعتبر مؤشر داو جونز أهم مؤشر في بورصة نيويورك، تم إنشاؤه في 26ماي 1896، ويعد أقدم مؤشر في العالم، كان أكبر انهيار له عام 1929 حيث فقد ما يقارب 50% من قيمته<sup>2</sup>، بعد طرح نحو 19 مليون سهم للبيع في السوق فانهارت الأسعار بسبب غياب المشتريين، وتبخر ما يساوي 7 إلى 9 مليار دولار في يوم واحد، وانهارت البورصة خاسرة 30% من قيمتها في أكتوبر 1929م<sup>3</sup>، وانهار أيضا سنة 1987 حيث فقد في يوم واحد 22% من قيمته، وفي أزمة 2008 فقد هذا المؤشر أكثر من 20% من قيمته بسبب أزمة الرهن العقاري<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> محمد صالح الحناوي، المرجع السابق، ص 6 - 7.

<sup>2</sup> صفاء النعيمي، المرجع السابق، ص 1.

<sup>3</sup> رمزي محمود، الأزمات المالية والاقتصادية في ضوء الرأسمالية والإسلام، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 20-21.

<sup>4</sup> صفاء النعيمي، المرجع السابق، ص 1.

المبحث الثاني: البنوك

المطلب الأول: تعريف البنوك ونشأتها

أ/ تعريفها:

**1- لغة:** مصطلح بنك (Bank بالانجليزية، Banque بالفرنسية) مشتق من كلمة "بانكو" الإيطالية، والتي تعني المصطبة التي يقف عليها الصراف لتحويل العملة في مدينة البندقية، وهي كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية القديمة التي يعود أصلها إلى عهد سيدنا عيسى عليه السلام في القدس، وبعد عدة تطورات أصبح البنك يعني المكان الذي توجد فيه المصطبة ويتم فيه المتاجرة بالنقود<sup>1</sup>.

أما بالعربية فيقال صرف وصارف واصطرف الدنانير؛ أي بدلها بدراهم ودنانير سواها. والصراف والصريري هو بيع النقود بنقود غيرها. والمصرف (وهي كلمة محدثة) وجمعها مصارف تعني المؤسسة المالية التي تتعاطى الاقتراض والإقراض<sup>2</sup>.

**2- اصطلاحاً:** هو مؤسسة مالية يتم التعامل فيها بالنقود، تتقبلها من العملاء بشكل إيداعات وتحترم طلباتهم في سحبها كلها أو بعضها، كما تقوم بمنح القروض أو استثمار الودائع الزائدة حتى يتم طلبها من طرف أصحابها. ووظيفة البنك الأساسية هي تجميع الأموال وتوظيفها ليمد النشاط الاقتصادي في المجتمع بالأموال اللازمة لتنميته وتقدمه، وبالتالي فإن كلمة بنك تشير إلى أي مؤسسة مهمتها قبول الودائع ومنح القروض والقيام ببعض الخدمات المرتبطة بمثل هذه المعاملات<sup>3</sup>.

**ب/ نشأتها:** إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترجع إلى حوالي 3 آلاف سنة قبل الميلاد إلى حضارة ما بين النهرين؛ فقد أدت العطايا والهبات التي تمنح إلى رجال الدين إلى تراكم أموال طائلة تم استعمالها لاحقاً وتحويلها إلى قروض كانت تمنح في مرحلة أولى إلى الحاكم، ليتم منحها في مرحلة ثانية إلى التجار<sup>4</sup>.

وفي اليونان القديمة كانت كل مدينة تقوم بإصدار عملتها الخاصة إلى غاية القرن الخامس قبل الميلاد، حيث كان دور الصراف في البداية هو القيام بتبديل العملة القادمة

<sup>1</sup> أحمد بلوذين، الوجيز في القانون البنكي الجزائري، دار السجلات، الجزائر، د.ت، ص 9.

<sup>2</sup> شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، الجزائر، 2011، ص 24.

<sup>3</sup> محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 9.

<sup>4</sup> الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2013، ص 40.

من المدن الأخرى بالعملة المتداولة في تلك المدينة ويقوم بتحديد سعر العملات المختلفة فيما بينها، لكن مع تطور إمبراطورية أثينا واتساع التجارة البحرية في البحر المتوسط تم توحيد العملة وإصدار عملة "الأوبول" وعملة "الدراخمة"، واللذان أصبحتا تشكلان العملتان المتداولتان في كل حوض المتوسط وكانت الأنشطة المالية التي يقوم بها صرافو النقود (الذين يلعبون دور البنوك) ضرورية لتطور التجارة إذ كان هؤلاء يقومون باستلام الودائع ومنحها في شكل قروض<sup>1</sup>.

أما البنوك بشكلها الحالي فقد ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى (القرنين 13 و14 ميلادي) بعد ازدهار المدن الإيطالية على إثر الحروب الصليبية التي استلزمت نفقات طائلة لتجهيز الجيوش، بالإضافة إلى الخيرات التي حصل عليها المحاربون عن طريق النهب أو الشراء، وترتب عن هذا تكدسا في الثروات وكان التاجر والصانع والسيرفي من أكثر المستفيدين من ذلك، وقد قضت ضرورة التعامل شيوع فكرة قبول الودائع للمحافظة عليها من الضياع مقابل شهادات اسمية، ثم بدأ تحويل الودائع من اسم لاسم، ثم ظهرت شهادات الإيداع التي انبثق منها الشيك وكذلك البنكنوت (أي النقود الورقية) بشكله الحديث.

وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت صيرفة ثم إلى بنك، وأقدم بنك هو بنك برشلونة 1401م، وكان يقبل الودائع ويخصم الكمبيالات. أما أقدم بنك حكومي كان في البندقية عام 1587م باسم (Banca della piazza di rialta)، وجاء بعده بنك أمستردام عام 1609.

وبمجيء الثورة الصناعية والدخول في عصر الإنتاج الكبير القائم على تقسيم العمل أخذت البنوك تتوسع هي الأخرى في القرن 19م وتأخذ شكل شركات مساهمة، وازداد عدد البنوك المتخصصة<sup>2</sup> وأصبحت كمؤسسات لا غنى عنها في الاقتصاد، كما اتسعت نشاطات البنوك لتشمل مختلف الأنشطة البنكية المتعارف عليها في العصر الحديث<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص ص40، 41.

<sup>2</sup> شاكر القزويني، المرجع السابق، ص ص26-27.

<sup>3</sup> الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص 42.

وفي أواخر القرن 19م، ومع بلوغ الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية (من مظاهرها تكتل المنتجين بشكل كارتل) اتسع نطاق حركة البنوك بواسطة الاندماج أو عن طريق الشركة القابضة (أي عن طريق شراء معظم أسهم البنوك الأخرى) في معظم البلدان الرأسمالية. ولقد صاحب ذلك ازدياد تدخل الدولة في تنظيم أعمال البنوك فقصرت حق إصدار الأوراق المالية -البنكنوت- على البنوك المركزية، في حين ظلت البنوك التجارية متخصصة في تمويل العمليات التجارية وخاصة خلق نقود الودائع.

وفي الأخير يمكن القول أن البنوك واكبت نشوء الرأسمالية، وساهمت كثيرا في تطورها من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية الاحتكارية<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: أنواع البنوك

يمكن تقسيم البنوك وفقا لتخصصها إلى:

1- البنوك المركزية (Central Banks): أو بنك البنوك أو بنك الحكومة، وهو مؤسسة تقف على قمة النظام المصرفي بسوقيه النقدي والمالي، غالبا ما يكون ملكا للدولة، مهمته الرقابة والتحكم في عرض النقود، والإشراف على السياسة الائتمانية بصفة عامة<sup>2</sup>. حيث تتمثل الأساليب الرقابية في أسلوبين؛ الأسلوب الكمي ويتمثل في الوسائل التي يتحكم بها البنك المركزي في كمية الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية، والأسلوب الكيفي حيث يقوم بتوجيه البنوك نحو توظيف أموالها في أنواع معينة<sup>3</sup>.

ويتميز البنك المركزي بثلاث وظائف أساسية هي:

أ- بنك للإصدار: يحق له إصدار النقود الورقية (البنكنوت)، والنقود المساعدة (المعدنية)، وله حق وضع خطة الإصدار وحجم النقد المتداول<sup>4</sup>

ب- بنك البنوك: هو البنك الذي تتعامل معه كل البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة،

<sup>1</sup> شاكر القزويني، المرجع السابق، ص ص27-28.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص 11.

<sup>3</sup> محمد سعيد أنور سلطان، المرجع السابق، ص ص11-12.

<sup>4</sup> عبد الرحمان يسرى أحمد، إقتصاديات النقود والبنوك، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 64.

وهو المشرف والموجه للسياسة الائتمانية، وله حق الإشراف والرقابة على أعمال البنوك التجارية<sup>1</sup>.

ج/ بنك الحكومة: فهو يقوم بدور مستشار الحكومة ويمسك حساباتها، ويقوم بإقراض الحكومة عند الضرورة، يهدف إلى تحقيق المصالح العامة<sup>2</sup>.

2- البنوك التجارية (Commercial Banks): يعتبر البنك التجاري في معظم أنحاء العالم مشروع خاص يسعى لتحقيق الربح، ومن أمثلة هذا النوع البنوك ذات الفروع (غالبًا ما تتخذ شكل الشركات المساهمة)، وبنوك السلاسل وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة إداريًا ويشرف عليها مركز رئيسي واحد (هذا النوع موجود فقط في الولايات الأمريكية)، وبنوك المجموعات وهي أشبه بالشركات القابضة وله طابع احتكاري، والبنوك الفردية ويتواجد في الدول الرأسمالية فقط، بالإضافة إلى البنوك المحلية<sup>3</sup>.

3- البنوك المتخصصة (Specialized Banks): هي بنوك تختص في منح الائتمان لنوع محدود من النشاط<sup>4</sup>، وتتمثل أنواع البنوك المتخصصة في بنوك التنمية الصناعية، بنوك التنمية الزراعية، البنوك العقارية، وبنوك التجارة الخارجية<sup>5</sup>.

4- بنوك الاستثمار (Inversement Banks): وتسمى بنوك الائتمان المتوسط وطويل الأجل، وعملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس مال ثابت (مصنع، عقار...); لذا فهي تحتاج لأموال غير قابلة للطلب؛ أي أنها تعتمد في إقراضها للغير على الودائع المحددة بتاريخ.

5- بنوك الإدخار (Shaving Banks): وهي تختص بتجميع مدخرات الأفراد وصغار المدخرين، والتي تكون في الغالب مستحقة عند الطلب وتأخذ شكل دفتر ادخار<sup>6</sup>.

6- بنوك المحليات (Municipal): وهي إحدى المؤسسات المملوكة للحكومة المركزية مثل مكتب القروض للأشغال العامة في إنجلترا، أو مؤسسات خاصة خاضعة

<sup>1</sup> عبد الرحمان يسري أحمد، المرجع السابق، ص ص 68-69.

<sup>2</sup> شاكر القزويني، المرجع السابق، ص 33.

<sup>3</sup> محمد سعيد أنور سلطان، المرجع السابق، ص ص 14-19.

<sup>4</sup> أحمد بلوذين، المرجع السابق، ص 11.

<sup>5</sup> محمد سعيد أنور سلطان، المرجع السابق، ص 32.

<sup>6</sup> شاكر قزويني، المرجع السابق، ص 31.

لسيطرة السلطات المحلية، ويتكون رأس مالها عادة من أسهم مقسمة على مختلف المقاطعات طبقاً لعدد السكان.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: دور البنوك وطبيعة عملها

أ- دور البنوك: يمكن تلخيص الدور الذي تلعبه البنوك في النقاط التالية:

\*تفادي احتمالات عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفئات المالي وأصحاب العجز المالي.

\*يسمح وجود الوساطة المالية بتوفير الأموال اللازمة للتمويل بواسطة تعبئة الإدخارات الصغيرة ، وتحويلها إلى قروض ذات مبالغ كبيرة.

\*تقليل اللجوء إلى الإصدار النقدي(ذو الطبيعة التضخيمية) بتعبئة السيولة الموجودة<sup>2</sup>

\*تشجيع الادخار عبر عدة عوامل محفزة مثل مختلف الأصول(السندات) التي تقترحها، والعائد الذي تمنحه وكذلك السيولة التي تجعلها متاحة لأصحابها في أي وقت.

\*تسمح الوساطة المالية بتمتين الثقة بين مختلف الأطراف؛ وذلك عبر تسييرها المتطور للمخاطر، و الذي يزيد في القدرة على التحكم فيها، وبالتالي الحفاظ على رأس المال.

\*تسمح بتوفير الموارد التمويلية بتكاليف مكيفة حسب آمال مختلف الأطراف<sup>3</sup>.

\*تساعد هذه المؤسسات المجتمع من حيث النواحي الاقتصادية الخاصة بالعمالة واستقرار النمو الاقتصادي وتوازن المدفوعات، إلى جانب أنها تشكل المرشد الاستثماري لعملائها من حيث اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة<sup>4</sup>.

### **ب - طبيعة عمل البنك:**

يمكن توضيح عمل البنك في نقطتين أساسيتين هما:

الأولى: الحرص، فالمصرف مؤتمن على أموال المودعين الذين وضعوا ثقتهم فيه وأودعوه أموالهم، وهو حريص على تلك الأموال؛ فالبنك يسعى ليكون في مستوى الثقة

<sup>1</sup> محمد سعيد أنور، المرجع السابق، ص ص72-73.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، المرجع السابق، ص10.

<sup>3</sup> الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي، المرجع السابق، ص47.

<sup>4</sup> محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية (البورصة والبنوك التجارية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص ص 209-212.

الممنوحة له، وملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة أن هناك إثباتات خطيا لهذا الحق بالتوقيع والتاريخ.

الثانية: السيولة. فالمصرف يتعامل بأموال الناس لذا عليه أن يكون حاضرا لطلبات المودعين إذا طلبوا سحب ما يرغبون من ودائعهم، وهذا يفسر مبدأ وجوب توفر السيولة الكافية لدى المصارف لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن المودعين<sup>1</sup>. ويمكن للبنك أن يحصل على الأموال من خلال خمسة طرق هي:

- 1- ودائع المعاملات والمتمثلة في الودائع التجارية.
- 2- الودائع قصيرة الأجل (المستحقة خلال 180 يوم)، وودائع التوفير.
- 3- الودائع طويلة الأجل (المستحقة لأكثر من 180 يوم).
4. الأموال المقترضة من مصادر أخرى.
5. عن طريق رأس المال المملوك والذي يمثل استثمارات الملاك والأرباح المحتجزة<sup>2</sup>

وعلى اعتبار أن الأزمة الأمريكية المالية المصرفية العالمية، والتي هي زلزال القرن الواحد والعشرين قمنا في الفصل الموالي بتتبع ماهية الأزمة المالية العالمية 2008م، ودراسة أسبابها، ومعرفة تداعياتها على الإقتصاد العالمي.

<sup>1</sup> شاكر قزويني، المرجع السابق، ص ص29،28.

<sup>2</sup> محمد سويلم، المرجع السابق، ص82.

خلاصة:

مع اتساع النشاط الاقتصادي وتعدد أطرافه بشكل استحالته معه آليات العمل القديمة، فلم يعد التبادل يتم بين مجموعة من الأشخاص تعرف بعضها بعض، أو بين عدد من المجموعات البشرية التي يسهل التبادل بينها، ولذلك أصبحت الحاجة إلى ظهور أطراف جديدة مهمتها جمع الأموال وإعادة توزيعها ضرورة حيوية لتطور الاقتصاد واستمرار توسعه ومن هنا جاءت الوساطة المالية (بنوك و بورصات) كحلقة ربط ما بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي ومهمتها هي تدبير التمويل اللازم للمنتجين والتجار والحرفيين وحتى الأفراد، وبالتالي فهي تمثل فضاء أمام أصحاب الفائض لتوظيف أموالهم، وأمام أصحاب العجز المالي لتلبية حاجاتهم إلى التمويل. وظهور الوساطة المالية المتمثلة في البنوك والبورصات كمؤسسات جديدة في المنظومة الاجتماعية والاقتصادية كان من الضروري أن يرافقه ظهور قواعد جديدة تضبط عملها، وآليات تصوغ أداءها، وأدوات توظفها في تعاملها مع الأطراف التي تدخل في علاقة معها.

وبناء على ما سبق فإن وجود الوساطة المالية (البنوك والبورصات) يعد ضرورة حيوية، ليس فقط لكونها متعامل اقتصادي مهم، ولكن لكونها قد سمحت بإيجاد حلول للعديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل.

مصطلحات اقتصادية:

\***سعر الصرف (تحويل العملة):** هو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى<sup>1</sup>.

\***الودائع:** الوديعة هي كل ما يقوم به الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف، وتتجسد هذه الودائع في غالب الأحيان في شكل نقود قانونية أو يمكن أن تأخذ أشكالاً أخرى.

\***الشيك:** وهو من بين وسائل الدفع الأكثر انتشاراً إلى جانب النقود الورقية، وهو عبارة عن وثيقة تتضمن أمراً بالدفع الفوري للمستفيد للمبلغ المحرر عليه.

\***الكمبيالات:** هو عبارة عن ورقة تجارية، ولكنها تختلف عن الشيك في بعض الأمور الأساسية فهي تظهر ثلاثة أشخاص في آن واحد، وتسمح بإثبات ذمتين ماليتين في نفس الوقت، ومن جهة أخرى عبارة عن أمر بالدفع لشخص معين أو لأمره<sup>2</sup>.

\***السماسة:** السمسار في البورصة هو الذي يقوم بعمليات الوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية، وينفذ الأوامر ويضمن سلامة العملية، ولا يجوز إتمام عملية في البورصة إلا عن طريق السمسار، ويتخذ شكل شركة مساهمة أو توصية بالأسهم وهو يعمل باسمه ولحساب الغير<sup>3</sup>.

\***الأسهم:** هو عبارة عن ورقة مالية تثبت امتلاك حائزها لجزء من رأس مال المؤسسة التي أصدرته مع الاستفادة من كل الحقوق، وتحمل كل الأعباء التي تنتج عن امتلاك هذه الورقة<sup>4</sup>.

\***السندات:** هي عبارة عن ورقة مالية تثبت دائنية حاملها للمؤسسة التي أصدرتها، لذلك فهي عبارة عن إثبات عملية القرض<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص 96.

<sup>2</sup> نفسه، ص ص 33-37.

<sup>3</sup> مصطفى رشدي شبيحة، المرجع السابق، ص 406.

<sup>4</sup> الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص 82.

<sup>5</sup> محمد صالح الحناوي، المرجع السابق، ص 72.

\***صناديق الاستثمار:** وهم عبارة عن وسطاء ماليين من الدرجة الثانية، وهي تهدف إلى تجميع الإدخارات الفردية، وإعادة استثمارها في الأوراق المالية بمالها من خبرة ومعرفة وذات مصلحة مباشرة في المشاركة في التوظيف<sup>1</sup>.

\***الأوراق المالية:** الورقة المالية هي التمثيل القانوني لحق المستثمر في الحصول على العوائد المتوقعة في المستقبل في ظل شروط محددة سلفاً.

\***التمويل:** هو توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص وعام، أي إمداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة<sup>2</sup>.

\***ميزان المدفوعات:** هو سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تتم بين دولتين على الأقل في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

\***الركود:** هي النقطة المنخفضة في الدورة الاقتصادية، وتتميز بارتفاع معدل البطالة، ومعدل النمو البطيء، أو حتى تناقص الناتج القومي الإجمالي الحقيقي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> مصطفى رشدي شيحة، المرجع السابق، ص 408.

<sup>2</sup> خبابة عبد الله، إبراهيم سعيد، "آليات التمويل الإسلامي بديل لطرق التمويل التقليدية"، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، يومي 5\_6 ماي 2009، ص 5.

<sup>3</sup> بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، مطبعة الشهاب، باتنة، الجزائر، 2003، ص 61.

# الفصل الثاني: الأزمة المالية العالمية

## 2008م

المبحث الأول: ماهية الأزمة المالية العالمية 2008م

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية

المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية

المطلب الثالث: جذور وأسباب الأزمة المالية العالمية 2008

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي

المطلب الأول: على الاقتصاد الأمريكي

المطلب الثاني: على الاقتصاد العربي

المطلب الثالث: على الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم

المبحث الأول: ماهية الأزمة المالية العالمية 2008

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية

**أ: لغة:** تعود جذور استخدام كلمة أزمة إلى علم الطب الإغريقي القديم، وكانت تستخدم آنذاك للإشارة إلى وجود نقطة تحول مهمة في تطور مرض ما يترتب عنها إما شفاء المريض في مدة قصيرة أو موته، ثم كثر استخدام كلمة أزمة في القرن 16م في المعاجم الطبية، وتطور استخدامها في القرن 17م لتعني ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الكنيسة والدولة، ثم استخدمت هذه الكلمة في القرن 19م للإشارة إلى بروز مشكلات كبيرة وخطيرة وحالات تحول فاصلة في العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. كما تم استخدام كلمة أزمة في بحوث الطب النفسي للدلالة على الانعكاسات النفسية الحادة على الفرد وسلوكه<sup>1</sup>، والأزمة في القواميس والمعاجم العربية تعني الشدة والقحط، يقال تأزم الشيء أي اشتد وضاق وتأزم أي أصابته أزمة فالأزمة هي الضيق والشدة أما في القواميس العربية المتخصصة في السياسة أو الاقتصاد فتعني الأزمة نقطة تحول وحالة متوترة للانتقال، أو فترة حرجة وخطرة يحدث فيها اختلال توازن يؤدي إلى الانتقال إلى حالة أخرى، وقد تم ترجمة كلمة أزمة من الكلمة الإنجليزية (Crisis)، والتي تعني حالة خطيرة وحاسمة، أو نقطة تحول، أو أوضاع غير مستقرة في الشؤون السياسية، أو الاقتصادية، أو عالمية تتصف بالصعوبة والقلق من المستقبل وتتطلب اتخاذ القرار المناسب خلال مدة زمنية محددة وكلمة (Crisis) مشتقة من الكلمة اليونانية (Krisis) والتي تعني لحظة القرار (Moment of Décision)<sup>2</sup>.

**ب: اصطلاحاً:** تعددت تعريفات الأزمة المالية من قبل الباحثين والكتاب، وذلك بتعدد خلفياتهم والزوايا التي ينظرون منها إلى كلمة أزمة، والمجال الذي يطرحونها فيه. إلا أن هناك تشابه كبير بين معظم التعريفات حول مدلول الأزمة ومن أهم التعريفات نذكر: الأزمة هي خلل مفاجئ نتيجة لأوضاع غير مستقرة يترتب عنها توقعات غير متوقعة، وتكون نتائجها غير مرغوب فيها على الإطلاق، أو هي انعكاس لموقف ولحظة

<sup>1</sup> عبد السلام جمعة زاقود، إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، صص 20، 21.

<sup>2</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 18

حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الذي وقعت على مستواه تشكل عقبة حادة أمام متخذ القرار مما يجعله في حيرة بالغة<sup>1</sup>.

وقد عرفها يوسف أبو فارة في مقاله "قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008" على أنها وقوع خلل خطير، ومفاجئ نسبياً يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية، ويتضمن أخطاراً، وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة، والمنظمات، والإفراد، وجميع أصحاب المصالح ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة، وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي الأزمة المالية إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي، والاقتصاد الكلي وخسائر في الموارد المالية والمادية وحتى الموارد البشرية، وتؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد يعقبها انهيارات حادة لمؤسسات أخرى<sup>2</sup>.

ومجمل القول فإن الأزمة المالية هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول إما رأسمال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية، وإما أصول مالية وهذه تسمى المشتقات المالية، ومنها العقود المستقبلية (للنفط أو لل عملات) فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك يعني إفلاس، أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها، وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في العملة، أو في سوق العقارات لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد<sup>3</sup>.

### ج: خصائص الأزمة: تتصف الأزمة بعدة خصائص أهمها:

\* المفاجأة وعدم التوقع: إحداث مفاجأة كبيرة، وعنيفة عند وقوعها، وتجذب انتباه جميع الأطراف ذات العلاقة بالكيان (الدولة)، وعدم مقدرة صاحب القرار على اتخاذ الإجراءات الملائمة الكفيلة بمواجهتها

\* الحاجة إلى التدخل السريع من مصدر القرار: كلما كانت الحاجة ملحة لإصدار قرار ما في مواجهة الأزمة، كلما كان ذلك دليل على حدتها، وهذا يعني أن المدى الزمني الذي تستغرقه الأزمة يشكل أحد عناصر حدتها، بحيث تشتد خطورتها كلما كان العمر الزمني لها قصيراً، وبالعكس لأن إحساس مصدر القرار بضيق الوقت الذي يسمح له

<sup>1</sup> عبد السلام جمعة زاقود، المرجع السابق، ص 23، 24.

<sup>2</sup> يوسف أبو فارة، قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، دبت، ص 4.

<sup>3</sup> علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية حقيقتها... أسبابها... تداعياتها... وسبل العلاج، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2009، ص 7.

بالتدخل لنجدة المصالح التي تهددها هذه الأزمة يكون حائلا بينه وبين دراسة البدائل الأكثر ملائمة لمواجهتها، وقد يدفع هذا بصاحب القرار إلى محاولة إطالة وقت الأزمة حتى يستطيع اتخاذ رشيدة في مواجهتها<sup>1</sup>.

\*تتسم الأزمة بدرجة عالية من التعقيد والتداخل في العناصر والمسببات ودرجة عالية من التشابك والتناقض بين أصحاب المصالح، وظهور بعض القوى التي تدعم الأزمة وتؤيد كل ما يقود إلى تفاقمها.

\*تؤدي الأزمة إلى ظهور أعراض سلوكية مرضية في غاية الخطورة ومنها مثلا: تفكك النسيج الاجتماعي، وتفسخ العلاقات الاجتماعية، وفقدان الدافع نحو العمل، وعدم المبالاة، وعدم القدرة على التنبؤ الدقيق بالنتائج المستقبلية القادمة<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية:

يمكن تقسيم الأزمات المالية طبقا للقطاع الذي بدأت منه إلى ثلاث أنواع أساسية وهي:

**أ: الأزمة المصرفية:** تحدث عندما يواجه المصرف ارتفاعا مفاجئا وتزايدا كبيرا في الطلب على سحب الودائع، فالمصرف يستخدم نسبة كبيرة من هذه الودائع في عمليات الإقراض والتشغيل، ويحتفظ بنسبة محددة من هذه الودائع لتلبية طلبات السحب اليومية المعتادة، لكن عندما يواجه هذا الارتفاع المفاجئ في الطلب على سحب الودائع يواجه المصرف أزمة مصرفية حقيقية في صورة أزمة سيولة<sup>3</sup> ومن أمثلة الأزمات المصرفية ما حدث في بريطانيا لبنك "revend Garney"<sup>4</sup> بالإضافة إلى الأزمة المصرفية بالو.م.أ التي كان أهم أسبابها الإسراف في التمويل العقاري في بداية عقد الثمانينات، حيث قامت مؤسسات الادخار والإقراض بمنح قروض لأجل طويلة تصل إلى 30عام بأسعار فائدة محددة ومع تغيير أسعار الفائدة تعرضت تلك المؤسسات لخسائر<sup>5</sup>، وذلك في ظل ضعف الإشراف والرقابة الفعالة على أعمال تلك المؤسسات، وكان من أهم نتائجها إفلاس 11%

<sup>1</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، المرجع السابق، ص ص 19، 20.

<sup>2</sup> عبد السلام جمعة زاقود، المرجع السابق، ص 26.

<sup>3</sup> يوسف أبو فارة، المرجع السابق، ص 6.

<sup>4</sup> ساعد مرابط، مداخلة بعنوان "الأزمة المالية العالمية 2008" الجذور والتداعيات، ملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 20\_21 أكتوبر 2009.

<sup>5</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية " أزمة الرهن العقاري الأمريكية " الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 201.

من مؤسسات الادخار والإقراض البالغ عدد 3147 مؤسسة عام 1987، وقد قامت الحكومة بجهود لعلاج الأزمة من بينها دمج مؤسسة التأمين على الإقراض والادخار "FSLIC" مؤسسة التأمين على الودائع "FDIC" عام 1989 بهدف إصلاح الوحدات المصرفية المفلسة.

**ب: أزمة عملة (أزمة ميزان المدفوعات):** تحدث هذه الأزمة عندها ماتت تتعرض عملة بلد ما لهجوم مضارية شديد يؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاض كبيراً، وهو ما يفرض على السلطات النقدية خفض قيمتها، وبالتالي تحدث أزمة انهيار سعر صرف العملة<sup>1</sup>، وقدما يكون تأثير محدوداً على القطاع غير المالي، وقد يلعب دوراً أساسياً في تباطؤ النمو الاقتصادي، ومن أمثلة هذه الأزمات<sup>2</sup>: أزمة المكسيك 1994 فقد حدثت في دول أمريكا اللاتينية والمكسيك أزمات متلاحقة وهي أزمات هروب رؤوس الأموال والتي تدخل وتخرج دون الحصول على إذن مسبق وهذا هو السبب الرئيسي والمعلن وراء انهيار المكسيك عام 1994، وهي أزمة مالية في أواخر عام 1994 عندما قامت الحكومة المكسيكية بتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي بتخفيض سعر العملة المكسيكية "البيسو" مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 13%، ثم تعويمه بعد ذلك، الأمر الذي أدى إلى انهيار البيسو المكسيكي، والذي فقد نحو 45% من قيمته أمام الدولار في يناير 1995<sup>3</sup>.

**ج: أزمة أسواق المال: (حالة الفقاعات):** يحدث هذا النوع من الأزمات نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة الفقاعة (bubble)، حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل (كأسهم مثلاً) هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره<sup>4</sup>. ومن أهم أمثلة هذا النوع من الأزمات أزمة الكساد الكبير التي تعد أشهر الأزمات وأقواها أثراً<sup>5</sup> وقد جاءت هذه الأزمة

<sup>1</sup> فريد كورتل، "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية"، مجلة أبحاث روسيكادا الدولية العلمية المحكمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر دت، ص 03. البريد الإلكتروني: [F.kourte@yahoo.com](mailto:F.kourte@yahoo.com)

<sup>2</sup> حسن عطا الرضيع، "دراسة بحثية بعنوان الأزمات المالية العالمية أسبابها وتداعياتها وسبل العلاج"، المحور: العولمة وتطورات العالم المعاصر، الحوار المتمدن، العدد 4346، 2014/01/26. يوم 2015/03/31 الساعة: 13 : 15ص1.

<sup>3</sup> رمزي محمود، الأزمات المالية الاقتصادية في ضوء الرأسمالية والإسلام، ط1، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2012، ص 25.

<sup>4</sup> فريد كورتل، كمال رزيق، "الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 20، أ، د.م. دت.

<sup>5</sup> عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 186.

سنة 1929 في أعقاب فترة شهدت فيها الو.م.أ ازدهارا غير مسبوق حيث غمرت الأموال جميع البنوك والشركات الأمريكية، وبحلول عام 1929 كانت أسعار الأسهم قد تضاعفت أربع مرات، فارتفعت قيمة مؤشر "داو جونز" في سبتمبر 1929 إلى 381,7 نقطة بعد أن كانت 66,75 نقطة فقط في ديسمبر 1920 في 18 أكتوبر 1929 هبطت قيمة الأوراق المالية في بورصة نيويورك بشكل كبير ومفاجئ<sup>1</sup> بعد طرح نحو 19 مليون سهم في السوق للبيع فانهارت الأسعار، وبعد ساعات قليلة وجد آلاف المساهمين أنفسهم مفلسين في يوم واحد، وانهارت البورصة خاسرة 30% من قيمتها في أكتوبر، مما أدى إلى إغلاق ما يقارب 5 آلاف مؤسسة بنكية بين عامي 1931\_1932 كما حدث ركود اقتصادي وضعف القدرة الشرائية وانتشار البطالة،

وكان من نتائج هذه الأزمة سحب الو.م.أ رؤوس أموالها المستثمرة في الخارج وأوقفت إعاناتها لبعض الدول، فامتدت الأزمة إلى البلدان الأوربية، ومن ثم إلى مستعمرات الدول الأوربية كما مست باقي دول العالم<sup>2</sup> كما هددت أركان النظام الرأسمالي، وأدت إلى التخلي عن المبدأ الأساسي في الرأسمالية القائل: "دعه يعمل، دعه يمر"<sup>3</sup>. واستمرت هذه الأزمة حتى أن الأسواق المالية قد استغرقت 25 عاما للتعافي من هذه الكارثة، واستعادة أسهمها لقيمتها الأصلية<sup>4</sup>.

هذا بالإضافة إلى نوع آخر من الأزمات وهي: أزمة الديون العالمية، ولقد ارتبط هذا النوع من الأزمات بعدم قدرة حكومات ودول العالم الثالث على الوفاء بأعباء الديون وحد منها ومثال ذلك على ذلك ما حدث في الجزائر في أوائل التسعينات حيث تطلب الأمر إعادة جدولة ديونها ثلاثة مرات<sup>5</sup> وأزمة الديون العالمية حدثت بسبب توسع البنوك التجارية العالمية في الإقراض دول العالم الثالث، لكن تلك الحكومات تعثرت عن تسديد الديون، وأعلنت عن عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون مثلما فعلت المكسيك عام

<sup>1</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، المرجع السابق، ص 30، 31.

<sup>2</sup> رمزي محمود، المرجع السابق ص 20-22.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 186.

<sup>4</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، المرجع السابق، ص 31.

<sup>5</sup> ساعد مرابط، المرجع السابق، ص 1.

1982 وتبعها عدة دول، واستمرت الأزمة على مدار عقدين من ق 20، وخضوع الدول المدينة لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي من طرف المؤسسات المالية<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: جذور وأسباب الأزمة المالية العالمية

ساعدت الليبرالية الجديدة على ظهور أزمات مالية عديدة منذ التسعينات ق 20، وتعد الأزمة المالية الأخيرة 2008 أخطر هذه الأزمات لان نتائجها طالت الاقتصاد الحقيقي وسادت تقريبا معظم دول العالم الرأسمالي في أن واحد<sup>2</sup>.

أ- **جذور الأزمة المالية العالمية 2008:** تعود جذورها إلى الأزمة الآسيوية 1997 التي أدت إلى تدهور في مؤشرات البورصات الأوروبية، وانخفاض في أسعار الأسهم وخاصة للشركات متعددة الجنسيات الكبرى<sup>3</sup>، وإلى أزمة فقاعات شركات الانترنت في الوم.أ عام 2000، والتي أدت إلى استمرار انخفاض مؤشر "نازداك" إلى غاية 2003. كذلك بسبب الإجراءات المتخذة في إطار سياسة مكافحة الإرهاب التي أعلن عنها عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، مع هذه الأزمة أدى إلى غلق الأسواق المالية الأمريكية بشكل مؤقت، وقيام البنك الفيدرالي الأمريكي بتخفيض سعر الفائدة من 6,25% إلى حدود 1% من أجل تحفيز النمو الاقتصادي. كذلك انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للوم.أ ليصل إلى 0,8% عام 2001.

هذا بالإضافة إلى العجز التواصل لميزان المدفوعات التجاري للوم.أ ويرجع الاقتصاديون ذلك بسبب تكلفة حربها على الإرهاب، وغزوها للعراق وأفغانستان<sup>4</sup> فقد تم منذ أوائل الثمانينات تحرير أسواق الرهن العقاري في الوم.أ، ودول أوروبا، وذلك بإلغاء القواعد التنظيمية التي وضعت في الحقبة الكينزية، والتي تنص على وضع حدود قصوى لقيمة القروض العقارية، ولأسعار الفائدة وفترات السداد، ومع بداية العام 2000 توسع وبشكل ملحوظ تطبيق سياسة تحرير الأنظمة البنكية، حيث تم خفض سعر الفائدة إلى مستويات متدنية وأدت إلى زيادة السيولة في الأسواق وزيادة فترة السماح للقروض أدت إلى توسع المصارف التجارية في منح القروض العقارية، مما أدى إلى توسع كبير في

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 187.

<sup>2</sup> مسعود صديقي ومحمد الهاشمي حجاج، "أثر الأزمة المالية العالمية على أداء سوق الدولار للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2009"، مجلة الباحث، العدد 2012/10، ص 217 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر

<sup>3</sup> رمزي محمود، المرجع السابق، ص 26.

<sup>4</sup> ساعد مرابط، المرجع السابق، ص 1.

الاتئمان العقاري وزيادة عدد المقترضين، وكل هذا نتج عنه ارتفاع أسعار المنازل وظهور المضاربات في السوق، مما أدى إلى زيادة قروض الرهن العقاري إلى نحو 10,5 تريليون دولار أي ما يعادل 71%<sup>1</sup> ويمكن القول بأن البداية الحقيقية لنشأة الأزمة المالية العالمية 2008 تعود إلى بداية 2007 بسبب انتشار ظاهرة عجز المدينين بقروض مضمونة بأصول عقارية في الوم.أ<sup>2</sup> وقد كانت أولى بوادر الأزمة عندما قرر مصرف الاحتياطي الفيدرالي بأن يرفع أسعار الفائدة بشكل متواصل من 1% إلى 5,25% من أواخر 2004 حتى بداية 2007 وقد أدى ذلك إلى<sup>3</sup> ارتفاع الأقساط المطلوبة من المقترضين بسداد السندات، وارتفاع تكلفة القروض، وحدث انخفاض تدريجي في أسعار العقارات، وكذلك ارتفاع قيمة الأقساط المترتبة على بعض العقارات، بالإضافة تدني أسعار سندات الرهن العقاري نتيجة لزيادة عرضها وانخفاض الطلب عليها. كل هذا أدى إلى هبوط أسعار العقارات وتنامي الإحساس بعدم الثقة في البنوك وبدأ بعض المودعين بسحب أصداتهم، وفي تموز 2007 تم حجز الرهن لأكثر من 180 ألف مالك بسبب عدم قدرتهم على السداد. وفي كانون الثاني 2008 قام مصرف "بنك أوف أميركا" بالاستحواذ على مصرف "وايد فاينينشال". كما أعلنت شركة "فاني ماي" أكبر وكالات الرهن العقاري في الوم.أ عن خسائر بقيمة 3,55 مليار دولار في الربع الأخير من 2007<sup>4</sup> ثم انتقلت عدوى الأزمة إلى بريطانيا مما اضطرت الحكومة البريطانية إلى تأمين أحد أكبر البنوك بها "بنك نورذرن روك" يوم 17 شباط 2008 وأرسل إشارة للمؤسسات المالية في أمريكا وأوروبا بأهمية التدخل للسيطرة على الأزمة<sup>5</sup>.

**انفجار الأزمات:** كان إفلاس بنك "ليمان برادرز" في 14 سبتمبر 2008 بمبلغ 155 مليار دولار، هو البداية الرمزية لازمة المالية العالمية 2008. وتسبب إفلاسه بآثار سلبية كبيرة على الأسواق العالمية، وقد اعتبر المتخصصون الاقتصاديون إفلاسه أشهر حالة في "ول ستريت"، وقد طالت تداعيات أزمة الرهن

<sup>1</sup> حسن عطا الرضيع، المرجع السابق، ص 1.

<sup>2</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، المرجع السابق، ص 41.

<sup>3</sup> نبال محمود قصبية، " تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج " مذكرة لنيل شهادة

الدكتوراه، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، دمشق، سوريا، 2012، ص 544.

<sup>4</sup> نفسه، ص 545.

<sup>5</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، المرجع السابق، ص 42، 43.

العقاري الأمريكية مختلف القطاعات الاقتصادية في الو.م.أ وأوربا ،وأدى إلى خسائر مالية لا يمكن حصرها<sup>1</sup>، ونتيجة لهذه الأحداث انخفض مؤشر "داو جونز" الصناعي من 14198 نقطة في تشرين الأول من 2007 إلى 6547 نقطة في آذار 2009، وانخفض مؤشر "الاس أند بي 500" من 1565 نقطة في 2007 إلى 676 نقطة سنة 2008<sup>2</sup>، كما أحجمت البنوك عن إقراض بعضها البعض، فشحت السيولة لدى الكثير منها وتوالت عمليات الإعلان عن إفلاس بعضها واندماج البعض الآخر سواء داخل الو.م.أ أو خارجها<sup>3</sup>.

### العوامل المؤدية إلى تحول الأزمة الأمريكية إلى أزمة مالية مصرفية عالمية:

- 1- ظهور بؤابر الكساد الاقتصادي في الو.م.أ الأمر الذي ينعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية، فالو.م.أ أكبر مستورد في العالم<sup>4</sup>.
- 2- تحتل السوق المالية الأمريكية موقع القيادة لمؤشرات الأسواق المالية العالمية الأخرى، لذلك فإن أية مخاطر تتعرض لها تنتشر إلى باقي الأسواق المالية الأخرى<sup>5</sup>.
- 3- يمثل الاقتصاد الأمريكي حوالي 30% من الاقتصاد العالمي، ويؤثر مباشرة في حوالي 50 دولة من دول العالم، ففي كل مرة يتراجع سعر صرف الدولار وهذا التراجع يعني خسارة الاستثمارات بالدولار خاصة للبلدان التي تعتمد عملاتها المحلية على سعر صرف ثابت أمام الدولار، كما هو حال غالبية أقطار مجلس التعاون الخليجي<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص 263-266.

<sup>2</sup> نبال محمود قصبية، المرجع السابق، ص 546.

<sup>3</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، المرجع السابق، ص ص 45-47.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 284.

<sup>5</sup> نبال محمود قصبية، المرجع السابق، ص 534.

<sup>6</sup> عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص 285-287.

ب-أسباب الأزمة المالية العالمية 2008: أن الأزمة الأمريكية هي أزمة مالية بالدرجة الأولى نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل إلى حد كبير كما يحدث في الاقتصاد العيني.ويمكن حصر أهم أسباب الأزمة المالية العالمية 2008 فيما يلي:

- (1) إختلالات الاقتصاد الأمريكي: حيث يعاني الاقتصاد الأمريكي من عدة إختلالات منذ فترة طويلة أبرزها العجز التجاري منذ عام 1971يزداد سنويا وصل في عام 2006 إلى 761,7 مليار دولار،وارتفاع الديون الحكومية<sup>1</sup>.
- (2) اختلال التوازن بين الأنشطة الإنتاجية والأنشطة المالية: ولعل أهم أسباب التراجع في نمو الأنشطة الإنتاجية تطبيقات أفكار العولمة، وارتفاع كبير جدا في نسبة الدين الحكومي العام، مما أدى إلى حرية كبيرة في ممارسة أنشطتها الربوية دون قيود غير مخترقة للقوانين الوضعية المعمول بها.
- (3) عدم مراعاة الأسس والسياسات والقواعد المصرفية السليمة وغياب رقابة البنك المركزي: حيث أن البنك المركزي الأمريكي لم يرق بدوره في مراقبة جادة للنظام المصرفي واكتفي باستخدام سعر الفائدة كأداة لإدارة النشاط الاقتصادي بصفة عامة<sup>2</sup>.
- (4) ملائمة الإطار القانوني والتشريعي: فمثلا في الوم.أ قامت الجهات التشريعية بسن عدة قوانين وتشريعات تشجع المؤسسات المالية على إبرام عقود واتفاقيات تحمل كثيرا من المخاطر، وذلك لإيمانها بقدرة الأسواق على تنظيم نفسها، ومن بين هذه قوانين قانون العقود الآجلة<sup>3</sup>.
- (5) عدم شفافية ووضوح البيانات المالية وسوء الإدارة: توقع ظروف السوق المحلية والعالمية هي مهنة المحاسبة القانونية التي تعتمد على قواعد لم يستطع من خلالها إظهار نتائج الأعمال والوضع المالي الحقيقي للمؤسسة وهذا يؤدي إلى إعطاء المضاربين معلومات خاطئة عن تقييم المؤسسة فقد تظهر المؤسسات الخاسرة رابحة وبالعكس<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> المانسيب رابح أمين، "الهندسة المالية وأثرها في الأزمة المالية العالمية لسنة 2007"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.والعلوم التجارية،جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010\_2011 ص102،103.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص 296\_309.

<sup>3</sup> نبال محمود قصبية، المرجع السابق، ص 552،553.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص301،302.

(6) نمو الاقتصاد الافتراضي الوهمي: تعتبر الأزمة الاقتصادية أزمة في الاقتصاد الوهمي المبني على الثورة المعلوماتية والتكنولوجيا الاقتصادية العالمية فوجود أموال على شبكة الانترنت الوهمية غير متداولة في أيدي الناس، ولا صلة لها بالواقع، وأصبح الاقتصاد الوهمي الورقي يمثل كيان عملاق لا يقل عن 600 تريليون دولار في حين لا يتعدى الاقتصاد العالمي الحقيقي 48 تريليون دولار.

(7) التفاعل بين المثلث الشيطاني (سعر الفائدة/بيع الديون/والمغامرة):

فقد ارتبطت بؤادر الأزمة بالارتفاع سعر الفائدة منذ 2000 وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية ليتم بيع الديون من خلال تور يقها وذلك بتجميع الديون العقارية الأمريكية وتحويلها إلى سندات لكن تعثر عملاء الديون العقارية أدى إلى مطالبة حاملي تلك السندات شركات التأمين بتغطية خسائهم<sup>1</sup>

(8) التوسع في التعامل في المشتقات المالية: وهي التوسع في اشتقاق أدوات مالية جديد تعتمد على الثقة، ونظرا لانهايار أسعار الأسهم انهارت قيمة هذه المشتقات<sup>2</sup>.

(9) نمو نشاط المضاربات بشكل كبير ومتنامي: والذي لم يقابله حدوث نمو حقيقي في القيمة الاقتصادية للمؤسسات المصدرة لهذه الأسهم. حيث أن هروب رؤوس الأموال من القطاعات الإنتاجية إلى أنشطة اقتصادية غير منتجة أهمها في القطاع العقاري<sup>3</sup>.

(10) دور احتلال العراق في إحداث الأزمة: يتحمل الرئيس جورج بوش جزءا من المسؤولية من حيث استخدام عشرة مليارات دولار شهريا تؤخذ من دافعي الضرائب ليتم إنفاقها على الحرب في العراق وقد تتبأ الاقتصاديون حتى قبل بداية الحرب بأنها يمكن أن تتسبب في أزمة اقتصادية للو.م.أ ومن بينهم البروفسور (William Nordharn) حيث قال: "إن الحرب على العراق يمكن أن تكلف الو.م.أ مئات المليارات من الدولارات، وستنقود إلى الفوضى والدمار في ظروف التراجع في معدلات النمو الاقتصادي القائم"<sup>4</sup>

<sup>1</sup> المانسيب رابح أمين، المرجع السابق، ص 106.

<sup>2</sup> جمعة محمود عباد، "الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وأثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني" مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من المنظور الاقتصادي الغربي والإسلامي جامعة آل البيت، الأردن، 2009، ص 7.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 299.

<sup>4</sup> نفسه، ص 311.

11) أزمة الرهن العقاري: يعتبر موضوع الرهن العقاري السبب الرئيسي والمباشر للأزمة حيث شجع الازدهار الكبير لسوق العقارات الأمريكية ما بين عامي 2001 و 2006 البنوك وشركات الإقراض على اللجوء إلى الاقتراض العقاري، ويتم بموجبه التعاقد بين: مالك- العقار-المشتري وممول بنك أو شركة تمويل العقاري، ونظرا لتساهل البنوك في منح القروض زاد الطلب على العقارات إلى أن انخفضت أسعار العقارات وعجز المقترضون عن السداد فقامت البنوك ببيع هذه القروض إلى شركات التوريق، مما أدى إلى تراجع الأسهم المالية المقرضة<sup>1</sup>.

12) إعدام الثقة بين المؤسسات المالية: حيث امتنعت المؤسسات المالية عن إقراض بعضها تحسبا لزيادة إقبال المودعين على سحب أموالهم لديها وخشيتهم من عجز هذه المؤسسات عن رد تلك الأموال<sup>2</sup>.

وقد انتقد كثير من الأوروبيين والآسيويين أمريكا، وحملوها المسؤولية، فقد وصف وزير مالية ألمانيا: (بيرشتاينبروك) ما حدث من أزمات مالية بأنها مصدره من أمريكا وناتجة عن تهور في النظام المصرفي الأمريكي، وانتقد رئيس وزراء روسيا، الو.م.أ وقال أنها تدعي قيادة العالم اقتصاديا وهي غير قادرة على السيطرة على مؤسساتها المالية المتهاوية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> جمعة محمود عباد، المرجع السابق، ص 6\_7.

<sup>2</sup> المانسيب رابح أمين، المرجع السابق، ص 107.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 297، 298.

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العالميالمطلب الأول: على الاقتصاد الأمريكي

أولاً- إفلاس العديد من البنوك والشركات بسبب أزمة السيولة: شهد يوم 16 سبتمبر 2008 إفلاس بنك ليمان براذرز رابع أكبر بنك في الو.م.أ وفي يوم الخميس 25 سبتمبر 2008 انهيار أكبر مصرفي في التاريخ الأمريكي حيث أغلقت السلطات الفيدرالية مصرف واشنطن "ميو تشيدال" الذي تزيد أصوله عن 300 مليار \$<sup>1</sup> حيث قدرت الخسائر التي منته بها البنوك والمعلن عنها في 20 أكتوبر 2008 حوالي 466,2 مليار \$ تتجاوز بكثير تقديرات صندوق النقد الدولي المعلن عنها في 2 أبريل 2008 والتي تتراوح ما بين 440 و510 مليار \$ أو حتى تقديرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) والمساوية لـ 380 مليار \$ في حوالي 2008<sup>2</sup>.

ثانياً- انهيار البورصات: قدرت خسائر البورصات في ظل الأزمة بما لا يقل عن 4\_5 تريليون \$ ففي 11 أكتوبر تراجع مؤشر داو جونز بمقدار 679 نقطة أي ما يعادل 3,7% ليصل عند الإغلاق إلى 8579 نقطة بدلا من 9258، وانخفض مؤشر "ستاندر أند بور 500" الأوسع نطاقا 75 نقطة أي نسبة 7,6% مسجلا 909,9 نقطة بدلا من 984,9. وانخفض مؤشر "ناسداك" 95,2 نقطة أي 5,47% إلى 1645 بدلا من 174,2 نقطة. وبدأت البورصة الأمريكية في التذبذب ارتفاعا وانخفاضا، حتى وصل الأمر في 17 أكتوبر 2008 أن سجل مؤشر فيلادلفيا الفيدرالي الصناعي أسوأ قراءة له خلال 18 عاما، ونبه بذلك إلى تعدي الأزمة إلى الاقتصاد الأمريكي الحقيقي<sup>3</sup>.

ثالثاً- تنامي معدلات البطالة: حيث فقد الملايين وظائفهم في الكثير من الدول العالم وأولها الاقتصاد الأمريكي، ففي 2008/12/31 فقد حوالي 2 مليون من الأمريكيين وظائفهم وارتفع معدل البطالة في أمريكا إلى أكثر من 7% وهو رقم كبير.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 318\_319.

<sup>2</sup> نسيمه حاج موسى: "الأزمة المالية الدولية وأثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال فترة: 2007\_2008" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص، اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة محمد بوقره، بومرداس، الجزائر، 2008\_2009.

<sup>3</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، المرجع السابق، ص 72، 73.

رابعاً-تذبذب أسعار الذهب والعملات: لوحظ على أسعار الذهب تغيراً صعوداً وهبوطاً<sup>1</sup> وانخفض سعر العملة الأمريكية مقابل العملات الأخرى إذ وصل الدولار إلى مستوى 100 ين ياباني وهو ادني سعر له منذ التسعينات<sup>2</sup> وهذا ما أدى بسحب المستثمرين اليابانيين وغيرهم لأموالهم من الاقتصاد الأمريكي، بحيث تجاوز اليورو في سنة 2008 عتبة 1,5 دولار بعد أن كان ساعة إطلاقه في سنة 2000 أقل من 83 سنتاً<sup>3</sup>.

خامساً-انخفاض أسعار البترول: أشارت بعض المعلومات أن ضعف الاقتصاد الأمريكي سيقص الطلب على النفط عام 2008 بمقدار 1,1 مليون برميل يومياً، وهي المرة الأولى التي ينخفض فيها الاستهلاك السنوي بأكثر من مليون برميل يومياً منذ عام 1980 بل تشير التوقعات عام 2009 أن الانخفاض سيصل إلى 1,4 مليون برميل يومياً<sup>4</sup>

سادساً-الأثر على معدلات النمو الاقتصادي: زادت هذه الأزمة من معاناة الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني بالفعل منذ سنوات من النمو المتباطئ نتيجة العجز التجاري، وظهرت أعراض هذه الأزمة على كافة مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي على النحو التالي: \*تفاقم العجز في الميزانية

\*ارتفاع حجم المديونية

\* تراجع عمليات بناء المساكن بنسبة 60%<sup>5</sup>.

### المطلب الثاني: على الاقتصاد العربي

انعكست تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول العربية على اعتبار أنها جزء من المنظومة الاقتصاد العالمي، ومن المؤكد أن درجة تأثيرها تختلف بين الدول العربية حسب درجة ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي، وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة كما يلي:

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق ص 322.

<sup>2</sup> محمد عبد الحميد عطية، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسواق المال باستخدام منهج دراسة الحدث، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، كلية التجارة، جامعة الأزهر، الإسكندرية، مصر، 2010 ص 260.

<sup>3</sup> عمر ياسين محمود خضيرات، "الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008 وموقف الاقتصاد الإسلامي منها"، كلية أربيد الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، ص 8.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 325.

<sup>5</sup> محمد عبد الحميد عطية، المرجع السابق، ص ص 259، 260.

01-مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل: دول مجلس التعاون الخليجي

02-مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي المتوسط ( الأردن، مصر).

03-مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي المنخفض (تونس\_الجزائر)<sup>1</sup>.

أولاً:مجموعة الدول العربية المنفتحة اقتصاديا وماليا: انعكست الأزمة وبشكل

كبير على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي الست، إذ انخفضت أسعار النفط بنسبة تجاوزت 50% من \$150 للبرميل في شهر يوليو إلى حوالي \$50، وهو ما سيؤثر على صادراتها وينعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى تشير بعض التقديرات إلى أن صناديق الثروات السياحية التي تستثمرها دول الخليج، في الو.م.أ وأوروبا، والتي قدرت أصولها بحوالي 1500 مليار \$ عرفت تراجعاً في مداخنها بنسبة 30% وخسرت 450 مليار \$، وهي قيمة تساوي دخل دول الخليج من النفط لعام كامل وبذلك ستتأثر الاستثمارات العربية بالخارج، وتختلف درجة تأثيرها الجهة التي يتم الاستثمار فيها<sup>2</sup>، ومن مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي الست نأخذ السعودية والدوحة والإمارات نمونجا لدراسة تأثير هذه الأزمة على المجموعة

السعودية: إن الركود العالمي سوف يؤثر سلباً على الاقتصاد السعودي من خلال عدة قنوات أهمها، أن الركود العالمي سوف ينعكس سلباً على السوق البترولية مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على البترول وأسعاره، وهذا سوف يؤدي إلى تباطؤ نمو الاقتصاد السعودي، كما ترتب على ذلك انخفاض الإيرادات البترولية للمملكة والتي تشكل نسبة تقارب من 89%، وانخفاض في تدفق المستثمرين بالإضافة إلى إبقاء سعر الصرف الريال منخفض<sup>3</sup>.

وثاني نموذج هو الدوحة: حيث أظهرت الأزمة المالية أثارها على أداء بورصة القطرية، نتيجة لانخفاض رقمها القياسي المرجح بالقيمة السوقية،وعليه بالرغم من الأداء المتميزة

<sup>1</sup> جمال وائل، "الأزمة الاقتصادية العالمية والعالم العربي"، نهاية النموذج، مجلة شؤون العربية، عدد 136، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2008، ص 78.

<sup>2</sup> عبد اللطيف حنان، "الاقتصاديات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية"، مجلة سياسة الدولية، العدد 2009، 175، ص 176\_182.

<sup>3</sup> خالد عبد الرحمن البسام، أثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي والاقتصاد السعودي،المستشار الاقتصادي بالعرفة التجارية بجدة، إدارة المعلومات الاقتصادية، قطاع التقنية والمعلومات، السعودية، ص 8.

للسوق القطري وتحقيقه لحركة تداول نشطة، إلا أن تداعيات الأزمة المالية التي اجتاحت معظم الأسواق العربية المالية أثرت بشكل كبير واضح على أداء البورصة القطرية، وما ميز هذه الأخيرة كونها تعد ذات درجة عالية من الانفتاح، إلا انه يشكل مصدرا لبعض المشاكل في أوقات الأزمات<sup>1</sup>.

**والنموذج الأخير هو إمارة دبي:** حيث تأثرت بالأزمة المالية مثلها مثل دول الأخرى، حيث أدى هذا إلى حدوث حالة من الهلع في السوق العقاري في دبي صاحبة انهيار للبورصة تماما كما حدث في الـ.و.م.أ وزاد الأمر سوءا هبوط أسعار النفط الأمر الذي خرج بكثير من المستثمرين السعوديين والكويتيين من السوق مما أدى إلى فراغ مفاجئ في السوق المالية والعقارية<sup>2</sup>.

وبصفة عامة تأثر الاقتصاد الخليجي بالأزمة المالية من خلال ثلاث مصادر تمثلت في: \* تأثر المؤسسات المالية التي تملك حيازات في سندات الرهن العقاري أو تستثمر في عقود التزامات الدين المهيكل S'CDO المرتبط بتلك السندات، أو في عقود مبادلة الديون S'CDS

\* الخسائر الناتجة عن إدارة الاستثمارات بواسطة البنوك الاستثمارية الأمريكية المتأثرة من الأزمة

\* تأثر الوضع الائتماني من نقص السيولة وارتفاع تكلفة الإقراض وقد ظهرت بوادر أزمة الائتمان في دبي مع تراجع مستوى السيولة<sup>3</sup>.

**ثانيا: مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسط:** تأثرت هذه الدول بالأزمة كغيرها من الاقتصاديات العالمية ولكن بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى وذلك لأسباب أهمها: \* عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي فيها \* عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك \* انغلاق اقتصادها بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> مسعود صديقي، محمد الهاشمي حجاج، "أثر الأزمة المالية العالمية على أداء سوق الدوحة للأوراق المالية خلال فترة 2007\_2009"، مجلة الباحث - عدد 2012/10، ص 219، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

<sup>2</sup> the global Financial Crisis, lessons learned , Financial studies disision , département of finance ,2014,(blog ,bearing consulting.com. ) date 23/03/2015 ,14 : 17, P7

<sup>3</sup> ثامر عبد العزيز، " إجراءات دول الخليج في مواجهة أزمة المال " يومية الجريدة، العدد 462، الصادر بتاريخ 16 نوفمبر، 2008، ص 27.

<sup>4</sup> حفيظ صوالي، "فوائض السيولة لدى البنوك تجاوزت 33,5 مليار دولار"، يومية الخبر، العدد 5496 الصادرة في 10 ديسمبر 2008، ص 27.

ونذكر من بين هذه **الدول مصر كنموذج**: حيث لم تكن مصر بعيدة عن الأزمة وتفاعلاتها بحكم اعتمادها على اقتصاد السوق، فقد تراجعت قيمة أسهم الشركات عما كانت عليه قبل حدوث الأزمة. وفسرت بعض الدوائر الرسمية التراجعات في البوصة المصرية بأنها جاءت نتيجة لجوء عدد من المستثمرين الأجانب إلى ما يوصف بتسبيل المحافظ في السوق المصرية وانخفاض في أعداد السائحين، وبالتالي فمن المرجح أن تتأثر القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على السياحة كمصدر للاستثمار والدخل<sup>1</sup>.

### ثالثاً: مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي المنخفض: كان

تأثير الأزمة على هذه الاقتصاديات محدوداً وضئيلاً وذلك بفعل حداثة الأسواق المالية، وضعف ارتباط هذه الأسواق الناشئة بالأسواق العالمية بالإضافة إلى أن البعض من هذه الأسواق تنخفض فيها نسبة الاستثمارات الأجنبية بسبب الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي فيها مثل الاقتصاد الليبي الذي بلغ حصة الاستثمار الأجنبي فيه نسبة ضئيلة لا تتجاوز 3%<sup>2</sup> أما في الأمد الطويل فقد تمتد الآثار الانكماشية الأزمة على اقتصاديات هذه البلدان من خلال: \*انخفاض الإيرادات النفطية

\*أما بالنسبة للدول غير النفطية فستتأثر من خلال انخفاض حجم القروض الميسرة أو المعونات التي تمنح إلى الدول الأخرى<sup>3</sup>

\*إن حجم الاقتصاديات التي تتميز بدرجة انفتاح منخفض تتمثل في عدة من البلدان منها (ليبيا، السودان، سوريا، العراق) وفي ضوء توفر البيانات والمعلومات التي حصلنا عليها سنأخذ الاقتصاد الجزائري والتونسي كحالة دراسة الدولة التي تدخل ضمن هذه المجموعة **الاقتصاد الجزائري**: مما لا شك فيه إن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية سوف يتأثر بالأزمة، وإن كان بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى وذلك للأسباب التالية: وهي انغلاق الاقتصاد الجزائري، بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، كما أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات<sup>4</sup> أن اعتماد الحكومة الجزائرية على

<sup>1</sup> حسين عبد المطلب الاسرج، تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري، Munich personal REPEC archive، جاتفي، 2009، ص 12.

<sup>2</sup> فائدة محمود محمد، أسباب الأزمة المالية وتداعياتها، ورقة عمل مقدمة إلى كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2008، ص 10.

<sup>3</sup> عبد الفتاح عبد السلام بوحبيل، التحليل الاقتصادي الكلي، الجماهيرية العربية الليبية، ط 1، 1996، ص 240

<sup>4</sup> حفيظ صواليلي، المرجع السابق، ص 5.

موازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار البترول. أما عن القطاع المصرفي للجزائر فانه لم يتأثر بالأزمة لان الجزائر لم تخاطر في مجال التوظيف المالي، كما أن فائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية قدر ب: 4192 مليار دينار يكفي لتمويل الاقتصاد لمدة تتجاوز سنتين كما أن للآزمة ايجابيات على الاقتصاد الجزائري منها: \* انخفاض أسعار السلع \* انخفاض تكاليف مواد الإنتاج، مثال انهيار أسعار الحديد ساعدت قطاع العقار في الجزائر<sup>1</sup>.

**الاقتصاد التونسي:** أما فيما يخص تونس فانه لا يوجد انعكاسات مباشرة للآزمة المالية على القطاع المالي والسوق المالية التونسية وذلك: \* انه لا توجد أزمة قرض عقاري \* أن المؤسسات المالية التونسية ليس لها توظيفات في المنتوجات المالية \* أن المساهمة الأجنبية بالسوق المالية التونسية محدودة نسبيا حيث لا تتجاوز 24,7%<sup>2</sup>

**المطلب الثالث: على الاتحاد الأوربي وبقية دول العالم**

#### 01- آثار الأزمة على الاقتصاد النقدي:

**أولا: على أسواق رأس المال:** أدت الأزمة المالية العالمية إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية إلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار فمثلا سجلت البورصات الأوربية انخفاضا كبيرا في مؤشر "يور فرست 300" بنسبة 8% وفي باريس تراجع مؤشر "كالك 40" بنسبة 7,73% وفي فرانكفورت أنهى مؤشر "راكي" تداولاته بنسبة 7,01%، وفي لندن تراجع مؤشر "فاننا نشيال تايمز 100" بنسبة 5,47%، وفي النمسا انخفضت قيمة بورصة غينينا بنسبة 10%. وآسيويا هبط المؤشر الياباني بنسبة 11% وفي بكين تراجعت أسعار الأسهم الصينية بمقدار 3.57%، وانخفضت بورصات الهند بنسبة 10%. بينما أعلنت البنوك المركزية في العالم ضخ المزيد كمن المبالغ؛ فقد قام البنك المركزي الأوروبي بضخ 13 مليار دولار في الأسواق المالية، وفي موسكو 86 مليار دولار<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> حفيظ صواليلي، "الصناديق السيادية تثير الجدل في الجدول"، يومية الخبر، العدد 5505 الصادرة في 21 ديسمبر 2008، ص 5.

<sup>2</sup> محمد رضا شلغوم: هيئة السوق المالية، التقرير السنوي 2008، تقرير مقدم ل: رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي، ص 32.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 320.

ثانياً: أثار الأزمة على السيولة النقدية: نجد أن بنك إنجلترا المركزي خفض سعر الفائدة من 5% إلى 5,4%، بينما خفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة من 5,4% إلى 75,3%. كما خفضت البنوك المركزية في الصين وكندا والسويد وسويسرا وبذلك أصبحت معدلات الفائدة كما يلي: 1% في الو.م.أ، و 25,3% في دول منطقة اليورو و 3% في بريطانيا، و 25,5% في أستراليا. أما في اليابان فقد تم تخفيض إلى 3% بدلا من 5%.

## 02- أثار الأزمة على الاقتصاد العيني:

أولاً-تحقيق عجز قياسي لموازنات الدول المتقدمة: بالنسبة للاتحاد الأوربي فقد حقق الميزان التجاري وحده عجزا بقيمة 2,72 مليار يورو ما يعادل 36 مليار دولار مقارنة ب: 1,16 مليار في أغسطس من العام الماضي 2007، وتفاقم العجز مع روسيا إلى 44,8 مليار يورو مقارنة ب: 32,9 مليار، فيما بقي العجز ثابتا إلى حد ما مع الصين بمقدار 86,6 مليار، فيما نلاحظ تراجع مع اليابان بشكل طفيف إذ بلغ 19,6 مليار<sup>1</sup>.

ثانياً-أثار الأزمة على سوق العمل: تعرض سوق العمل إلى هزة كبيرة مما اضطرها للتخلي عن عدد كبير من موظفيها، فنجد على سبيل المثال أن شركة "كانتري" و"أيد فاينانشيال" قد أعدت خطة للاستغناء عن 12 ألف موظف من جراء انعكاسات الأزمة، ويقدر تقرير منظمة العمل الدولية 2009م عدد العاطلين ما بين 30\_50 مليون<sup>2</sup>

وإذا انتقلنا إلى بريطانيا، فنجد أن مكتب الإحصاءات الوطنية البريطاني استندت إلى دراسة شملت حوالي 5 آلاف شركة بريطانية، أكدت فيه على ارتفاع معدل البطالة في سنة 2008 بنسبة 5,7%<sup>3</sup> وفي أيرلندا ازداد معدل البطالة إلى 326 ألف شخص خلال شهر واحد، أما في هولندا كانت بمثابة الطفل المعجزة وسط قريناتها في الأقطار الأوربية فقد أصابها بشكل طفيف، وفي اسبانيا بلغ عدد العاطلين عام 2009 نحو 199 ألف شخص أما في السويد أثرت الأزمة في قطاع السيارات فلقد انخفض معدل الإنتاج

<sup>1</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، المرجع السابق، ص 83-86.

<sup>2</sup> حسين عبد المطلب الاسرج، "ملتقى العلمي الدولي حول، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية الحوكمة العالمية"، المداخلة بعنوان الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 20\_21 أكتوبر 2009، ص 12.

<sup>3</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، المرجع السابق، ص 88.

بنسبة 36% أما اليونان فقد كانت أكثر الدول تضررا فالقطاع الصناعي شهد تراجعا كبيرا كما تراجعت الصناعات النسيجية والمعدنية وإنتاج المناجم على التوالي<sup>1</sup> ثالثا-أثار الأزمة على أسواق السلع والخدمات:

\*سوق البترول: لوحظ انخفاضات متتالية لأسعار البترول بداية من تفجير الأزمة، حيث وصل سعر البرميل سنة 2008 إلى أقل من 55 دولار<sup>2</sup>، ونظرا لتأثر اقتصاديات الدول المصدرة للبترول (OPEC)، فقد سعت هذه الأخيرة إلى تخفيض المعروض منه في مبادرة منها للمحافظة على قيمته من الانهيار. إلا أن هذا التخفيض سيؤثر على الدول العربية المصدرة للبترول، فقد توقع تقرير اقتصادي نشر في أكتوبر سنة 2008 أن انخفاض أسعار البترول يشكل الخطر الرئيسي لوتيرة النمو في هذه الدول إذا انخفض سعر البرميل إلى ما دون 60 دولار للبرميل<sup>3</sup> أما بالنسبة للدول القارة الأمريكية فقد مست الأزمة الاقتصاد الحقيقي بالنسبة للدول التي تعتمد على المادة الأولية بشكل كبير، لأنها دول مصنعة، وانخفاض أسعار المواد الأساسية المصنعة لديها أدى إلى تراجع اقتصادها مثل: الصوجا، بالنسبة للأرجنتين، القهوة بالنسبة للبرازيل وكولومبيا، البترول بالنسبة للمكسيك وفنزويلا<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> رمزي محمود، المرجع السابق، ص ص 72، 76.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 324.

<sup>3</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، المرجع السابق، ص ص 94\_ 97.

1 Abdelkader baltas, la crise de sub\_prime et déclenchement de la crise financière internationale, Edition légende, 2009, p157

\*سوق العقارات: في صيف عام 2008 هبطت قيمة العقارات بصورة كبيرة جدا ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة<sup>1</sup> فعلى سبيل المثال ، نجد أن أسعار العقارات في بريطانيا انخفضت الى مستويات قياسية لم تشهدها منذ ثلاثين عاما ،فان معدل التراجع في المبيعات العقارات في بريطانيا بلغ 50% مقارنة بمبيعات سنة 2007، كما أعلن البنك المركزي البريطاني أن القروض العقارية قد انخفضت بنسبة 95% في أغسطس سنة 2008 وقدرت قيمتها بـ: 143 مليون جنيه إسترليني، ولم يختلف الوضع في الصين حيث حذرت 11 شركة من أصل 28 شركة عقارية مدرجة في البورصات الصين من تحقيق نتائج سيئة، نظرا لتراجع الأرباح ،وأحجام الملايين من الصينيين الذين كانوا يعتزمون شراء منازل للمرة الأولى عن شراء مما خلق حالة من الجمود في السوق العقارات الصينية، ومما يؤكد ذلك أن حجم مبيعات العقارات تحت الإنشاء في " بكين " تراجع خلال شهر 2008 بنسبة 76% عن مستواه في سبتمبر من سنة 2007<sup>2</sup>

ومع تصاعد الأزمة الأمريكية ، وتحولها إلى أزمة اقتصادية عالمية فقد طرحت العديد من أساليب المواجهة والمعالجة لاحتواء الأضرار، ومحاولة إعادة الأنظمة المنهارة، أو المهددة بالانهيار إلى أوضاعها التي كانت عليها، وهي مرحلة هامة وضرورية في إدارة الأزمة، ونحاول في الفصل الموالي أن نلقي الضوء على أساليب المواجهة أمريكيا، ودوليا، وحتى عربيا.

<sup>1</sup> محمد عبد الحميد عطية، المرجع السابق ص ص، 264\_265.  
<sup>2</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، المرجع السابق، ص ص 97،98.

خلاصة:

يختلف الاقتصاديون في تفسير الأزمات المالية التي عرفها العالم في أواخر القرن الماضي، مما أدى الى تطور ثلاثة نماذج للأزمات المالية تختلف فيما بينها من حيث نوع الأزمة التي تحاول تفسيرها بالنظر الى الأسباب المؤدية لها، وهذا دليل على أنه لا يمكننا إعطاء تفسير موحد لجميع الأزمات المالية التي يمكن أن يعرفها العالم، كانهيار فقاعات المضاربة مثلا التي ترجع في الأساس الى عدم تماثل المعلومات، وتراجع مؤشرات الاقتصاد الكلي.

تصنف الأزمات المالية الى أربعة أصناف، أزمة سعر الصرف التي تعبر عن ذلك الانخفاض في العملة أو إجبار السلطات النقدية التدخل في سوق الصرف، أما النوع الثاني فيتمثل في الأزمة البنكية التي تعبر عن عدم قدرة البنك على مواجهة طلبات الأفراد كنتيجة لتدهور أصوله مقابل التزاماته، أو الارتفاع الكبير في الطلب على سحب الودائع، حيث يمكن لهاتين الأزميتين أن تتفاعل فيما بينهما، أما النوع الثالث من الأزمات فتتمثل في أزمة البورصة أو الأسواق المالية التي تعبر عن ذلك التباعد ما بين القيمة السوقية والقيمة الأساسية للأصل أنها ذلك التطور السريع، أو الكبير لقيمة الأصل.

أما آخر أزمة فتتمثل في أزمة المديونية التي تعبر عن عدم قدرة البلد على تسديد التزاماته، وما يميز الأزمات المالية المعاصرة هي درجة انتشارها الى باقي الدول العالم خاصة في إطار زيادة التكامل المالي الدولي (يقصد به فتح الأسواق المالية على الاستثمار الأجنبي).

مصطلحات إقتصادية:

- \***التوريق:** وهي عمليات التمويل المهيكله للأصول يتم فيها تحويل الدين إلى أوراق مالية قابلة للتداول، بحيث ينقل الحظر إلى طرف ثالث<sup>1</sup>.
- \***الاستثمار:** يعني الاحتفاظ بالسهم لأكثر فترة ممكنة للحصول على عوائد سنوية تتناسب مع المخاطرة مع إمكانية التسييل وقت الضرورة. ويستند الاستثمار عادة على مفاهيم "التحليل الأساسي" بالدرجة الأولى<sup>2</sup>.
- \***الأصول المالية:** تخضع المداخل المستقبلية للأصول المالية المعالجة في سوق الأموال إلى الوضع الاقتصادي السائد<sup>3</sup>.
- \***الاقتصاد الجزئي:** تهتم النظرية الاقتصادية الجزئية بالأسواق وبالوحدات الاقتصادية التي تدخل في هذه الأسواق، وبالتحديد المنتجون والمستهلكون.
- \***الاقتصاد الكلي:** أما النظرية الاقتصادية الكلية فتهم بدراسة إجمالي الناتج الوطني، ومخزون النقود، والمستوى العام للأسعار والتوظيف.
- \***الطلب:** يعرف الطلب بأنه مجموعة الكميات المختلفة من السلعة التي يرغب ويستطيع المستهلكون شراؤها لقاء أسعار محددة وخلال فترة معينة من الزمن<sup>4</sup>.
- \***العرض:** يعرف العرض بأنه مجموعة الكميات المختلفة من سلعة ما التي يرغب ويقدر المنتج على عرضها للبيع عند سعر محدد وفي فترة زمنية معينة<sup>5</sup>.
- \***النمو الاقتصادي:** الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> يوسفات علي، "أزمة الرهن العقاري"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2009/02، مجلة علمية تصدرها كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009، ص 5.

<sup>2</sup> محمد صالح الحناوي، المرجع السابق، ص 11.

<sup>3</sup> نصيب رجم، مالية السوق، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2009، ص 68.

<sup>4</sup> عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الودوي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص 8.

<sup>5</sup> عمر صخري، المرجع السابق، ص 12.

<sup>6</sup> إياد عبد الفتاح النصور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة (التحليل الاقتصادي، الجزئي والكلي)، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 364.

\*الشركات متعددة الجنسيات: يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعدد على الرغم من أن استراتيجياتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم<sup>1</sup>.

\*التعويم: تعويم العملة هو جعل سعر العملة مستقل عن العملات الأخرى في سوق العالم، ففي مصر مثلاً ترتبط العملة المصرية بالدولار وتعويمها يعني أن يتم سعر العملة المصرية نتيجة العرض وبعيها عن الارتباط بأية عملة أخرى<sup>2</sup>.

\*الائتمان: هو الثقة التي يوليها البنك أو المؤسسة المالية لشخص ما، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه أو فائدة متفق عليها.

**الفردية والتنافسية:** هي السعي لإيجاد أنسب وأحسن الطرق لزيادة مستويات الدخل الفردي بشكل دائم وانتقل مفهومها الذي كان يقتصر على المؤسسات الى الدول بظهور ما يعرف بالعولمة.

\*السيولة: أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى البنك لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، مع الموازنة بين توفير السيولة ومنح الائتمان لعملائه<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 277.

<sup>2</sup> رمزي محمود، المرجع السابق، ص 25.

<sup>3</sup> مقال الكتروني، [http://3omlat1.blogspot.com/2014/01/blog-post\\_2034.html](http://3omlat1.blogspot.com/2014/01/blog-post_2034.html)، يوم، 2015/04/29، الساعة، 12: 17.

# الفصل الثالث: مخارج الأزمة المالية

## العالمية 2008م

المبحث الأول: الحلول من المنظور الغربي

المطلب الأول: الأمريكي

المطلب الثاني: الأوروبي

المطلب الثالث: الاشتراكي

المطلب الرابع: مواجهة الأزمة المالية العالمية 2008م دوليا

المبحث الثاني: الحلول من المنظور الإسلامي

المطلب الأول: العربي

المطلب الثاني: النظم الاقتصادية الإسلامية (النظام المصرفي الإسلامي)

المطلب الثالث: دور الاقتصاد الإسلامي (المصرفي) في تجنب الأزمة المالية

العالمية

المبحث الأول: الحلول من المنظور الغربيالمطلب الأول: الأمريكي

بعد تأكد الو.م.أ من خطورة الموقف المرشح للتصعيد اتخذت إجراءات سريعة تمثلت في ضخ 24 مليار دولار (3 اوت 2007م)، لتتبعها بمبلغ آخر قدره 38 مليار دولار (10 اوت 2007م)، وذلك سعياً منها لتمويل البنوك، وتقادي إفلاسها لكن كل ذلك لم يجدي نفعاً مما استوجب خطة إنقاذ للقطاع المصرفي ككل<sup>1</sup>، الخطة التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون، وعقب موافقة مجلس النواب عليها اعتمدها مجلس الشيوخ بأغلبية 72 صوت، مقابل 13 صوت معارض، ومن بين الأصوات المعارضة للخطة الرئيس الأمريكي جورج بوش، كما نص القانون الذي أقره مجلس الشيوخ الأمريكي على مهلة لهذه الخطة تنتهي بتاريخ 2009/12/31م، مع احتمال تمديدها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتباراً من تاريخ إقرارها<sup>2</sup> وهو 1 أكتوبر 2008م.

كما وضع قانون الاستقرار المالي شرطين أساسيين لإنفاق أية أموال من خطة الإنقاذ المالي في الشركات والمؤسسات المالية المتعثرة وهما: وضع ضمانات محددة تكفل الدولة المحافظة على قيمة أسهمها في المؤسسات المالية المتعثرة التي تتدخل لإنقاذها، وأن يلتزم الرئيس الأمريكي الذي يكون في السلطة بعد 5 سنوات من إقرار مشروع الاستقرار المالي العاجل بتقديم مشروع قانون آخر يفرض رسوماً على القطاع المالي تعادل خسائر المالية العامة<sup>3</sup>.

كما سطرت أهداف محددة لهذه الخطة تتمثل في إنقاذ البنوك والمؤسسات المالية بشراء وزارة الخزانة لأوراقها المالية التي تستند إلى قروض عقارية ذات أصول عالية المخاطر، وإمداد بنك الاحتياط الفدرالي بالسيولة النقدية اللازمة له لأداء مهامه، وطمأنة المودعين على ودائعهم لدى البنوك التجارية لمنعهم من سحب مدخراتهم، وبالتالي الحفاظ على السيولة المناسبة لدى البنوك لأداء وظائفهم<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> نسيمه حاج موسى، المرجع السابق، ص 130.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 337-338.

<sup>3</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، المرجع السابق، ص 19.08.

<sup>4</sup> نفسه، ص 109.

تضمنت خطة الإنقاذ المالية الأمريكية البنود التالية:

- السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول مالكة بقيمة 700 مليار دولار، وتكون مرتبطة بالرهن العقاري.
- يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة الأمريكية إمكانية شراء أصول مالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من الرئيس الأمريكي، ويملك الكونغرس الأمريكي حق النقض على عمليات الشراء، والتي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بـ 700 مليار دولار.
- تساهم الدولة الأمريكية في رؤوس أموال، وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق<sup>1</sup>.
- تكليف وزير الخزينة الأمريكية بالعمل والتنسيق مع المصارف المركزية، والسلطات في الدول الأخرى من أجل وضع خطط تتلاءم والخطة الأمريكية<sup>2</sup>.
- رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف \$ إلى 250 ألف دولار لمدة سنة.
- منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بـ 500 ألف دولار.
- استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.
- يشرف مجلس المراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي، ووزير الخزينة، ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.
- تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزينة.
- يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزينة.
- اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات<sup>3</sup>.
- تكليف مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس بمراقبة كل عمليات شراء الأصول، والتدقيق في الحسابات مع محافظة المكتب على حضوره في وزارة الخزينة الأمريكية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 339.

<sup>2</sup> يوسف أبو الفارة، المرجع السابق، ص 11.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 339'340.

<sup>4</sup> يوسف أبو الفارة، المرجع السابق، ص 12.

وتم تشكيل مجموعة من المؤسسات الضمان بأمر من الكونغرس لتقوم بضمان القروض التي تصدرها البنوك وقد بلغ حجم القروض التي تضمنها تلك المؤسسات حوالي 5 تريليون وهذه المؤسسات هي: مؤسسة فاني ماي Fanny May، وفريدي ماك<sup>1</sup> (Freddy Mac)، وتخفيض معدلات الفائدة (التخفيض الأول في 2008/08/07م وصل إلى 4,75% الثاني في 2008/12م وصل إلى 0,25%)<sup>2</sup>.

كما قامت ال.و.م.أ بتوجيه الرأي العام الداخلي الأمريكي صوب موقع آخر عن طريق خلق تهديد جديد للأمن القومي الأمريكي الذي أعد له منذ سنوات، وهو الإسلام هذا الأخير الذي يجب تحجيم دوره، أو تطويره بما يتوافق والمصالح الأمريكية<sup>3</sup> وهذا ليس بجديد على السياسة الأمريكية، ففي عهد "ريجان" حدث تلاعب مالي، واستهلاك مفرط مقابل القليل من الاستثمارات الإنتاجية مما أدى إلى زيادة الديون الأمريكية، وإلهاء الشعب أستعمل السوفييت كجعب لتخفيفه، ومن ثم القذافي ثم عامة العرب وصولاً إلى صدام حسين<sup>4</sup>، بعد دخول الأزمة المالية مرحلة جديدة في 2011م تأكد فشل مساعي ال.و.م.أ في تخطيها عام 2008م، فلجأت إلى حلها التقليدي في خلق بؤر توتر داخل العالم العربي فيما يسمى "الربيع العربي"، هذا ما أكده الخبير الاقتصادي ميخائيل خازن<sup>5</sup>.

**المطلب الثاني: الأوروبي** في البداية كانت هناك جهود فردية من طرف الدول الأوروبية، بعدها أخذت تتسق جهودها في إطار الاتحاد الأوروبي، وكان كل ذلك على النحو التالي:

(أ) **خطة الإنقاذ الفرنسية والألمانية:** خصصت لها ميزانية مقدرة بـ 360 مليار يورو، وخصص مبلغ 400 مليار يورو موجة لإعادة الرسملة، وتم إنشاء مؤسسة إعادة تمويل حجم مساهمة الدولة فيها قدرت بـ 34%، والبنوك بـ 66% يرأسها ميشال كامدسوس، وهو المدير السابق لصندوق النقد الدولي يتمحور عملها في منح القروض

<sup>1</sup> علي صلاح المناصر، وصفي عبد الكريم الكساسبة، المرجع السابق، ص 28.

<sup>2</sup> نسيمة حاج موسى، المرجع السابق، ص 133-134.

<sup>3</sup> باسم خفاجي، الرهان الأمريكي القادم "تغيير الإسلام"، المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب، الأحد 19 ديسمبر 2004م. Bassam@khafagi.net

<sup>4</sup> تعوم تشوسكي، ماذا يريد العم سام؟!، ترجمة عادل المعلم، ط1، مطابع الشروق، القاهرة، مصر، 1998م، ص ص

53، 52.

<sup>5</sup> آرنيوم كابشوك، ماذا تحمل الموجة الثانية من الأزمة المالية؟، حصة بانوراما، قناة RT Arabic، 20 سبتمبر

2011م، [http://Arabic ,rt. Com](http://Arabic.rt.Com)

نقدا للمؤسسات الإقراض مقابل ضمان يتمثل في أصول من النوعية الجيدة<sup>1</sup>، وفي ألمانيا تم تأسيس صندوق لإعادة الاستقرار إلى الأسواق وخصصت له 400 مليار يورو.

**(ج) خطة الإنقاذ البريطانية:** تم تخصيص 37 مليار جنيه إسترليني لشراء أسهم في عدد من البنوك البريطانية من أشهرها بنكي رويال بنك أوف اسكتلندا (Ros)، واتش بي أو أس (Hbos)<sup>2</sup>، وفي فيفري 2008م قامت الحكومة البريطانية بتأميم بنك northern rock، ووفرت ضمانا كاملا للودائع.

**(د) خطة الإنقاذ الروسية:** أقر مجلس الدوما الروسي خطة إنقاذ اقترحها الرئيس ديمتري ميدفيديف لإنقاذ القطاع المصرفي في البلاد بقيمة 63 مليار يورو، وقام البنك المركزي بضح 37 مليار دولار في صورة قروض طويلة الأجل للبنوك، كما أكد رئيس الوزراء فلاديمير بوتين عزم حكومته شراء سندات الشركات الروسية بقيمة تصل إلى 500 مليار يورو<sup>3</sup>.

**(هـ) خطة الإنقاذ الإسبانية والإيطالية:** أصدرت اسبانيا قانونا يضمن ديون البنوك حتى نهاية سنة 2009م بقيمة 100 أورو كحد أقصى، وأعلنت إمكانية شراء كميات من الأسهم في المؤسسات المالية وخصصت إيطاليا مبلغ يقدر بـ 20 مليار يورو لتمويل قطاع البنوك.

**(ز) خطة الإنقاذ الدنمركية والهولندية ونيوزيلندية:** أقرت الدنمرك حزمة إجراءات لتأمين ضمانات للمودعين لدى جميع البنوك الدنمركية أما هولندا قامت بتوفير مبلغ بقيمة 20 مليار يورو للمؤسسات المالية الهولندية، كما أعلنت نيوزلندا ضمان لودائع العملاء في جميع البنوك، وكذلك في جميع المؤسسات المالية<sup>4</sup>.

**الجهود الأوروبية المنسقة لتخطي الأزمة المالية:** تمثلت أولى هذه الجهود في اجتماع مجموعة الدول الصناعية السبعة (G7) في 2008/10/10 حيث اتفقت هذه الدول على "خطة تحرك" من خمس نقاط رئيسية هي<sup>5</sup>: دعم المؤسسات المالية ذات الأهمية في النظام، ومنع إفلاسها، وتوفير السيولة ورؤوس الأموال للبنوك والمؤسسات

<sup>1</sup> نسيمه حاج موسى، المرجع السابق، ص 131.

<sup>2</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، المرجع السابق، ص 114.

<sup>3</sup> علي صلاح المناصر، وصفي عبد الكريم الكساسبة، المرجع السابق، ص 29، 30.

<sup>4</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، المرجع السابق، ص 118-119.

<sup>5</sup> نسيمه حاج موسى، المرجع السابق، ص 132.

المالية، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإعادة رسملة البنوك وجميع المؤسسات المالية الوسيطة الكبرى بهدف استمرارها في إقراض الأسر والمؤسسات، ووضع برامج وطنية تهدف لاسترداد ثقة المودعين من خلال تأمين ودائعهم في البنوك، واتخاذ القرارات في الوقت المناسب لإنعاش سوق الرهن العقاري وغيرها من الأصول، ومن الضروري إجراء عمليات تقييم دقيق، ونشر معلومات تتميز بالشفافية<sup>1</sup>، في منتصف أكتوبر 2008م ببروكسل، صادق الاتحاد الأوروبي على خطة أوروبية مشتركة لمواجهة الأزمة المالية تضمنت منح ضمانات حكومية للقروض المصرفية المتبادلة بين بنوك دول الاتحاد الأوروبي، ودراسة مدى إمكانية التأمين للبنوك المهتدة بالإفلاس مع الاتفاق على عقد قمة عالمية اقتصادية من أجل إصلاح المنظومة المالية العالمية<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: الاشتراكي

الأزمة المالية لـ: 2008م أجبرت الدول الرأسمالية على تأميم المؤسسات المالية رغم تفادي السياسيين الرأسماليين استعمال مصطلح "التأميم" كتفادي الشيطان شرب الماء المقدس<sup>3</sup>، ليصبح جليا أن الاشتراكية هي الحل الجذري فعلى عكس الرأسمالية قامت الاشتراكية بتطوير نفسها لتتوافق والقرن الواحد والعشرين؛ إذ أصبحت تهدف إلى إنشاء التعاونيات والمؤسسات التي تعتمد إدارة مشتركة بين رأس المال والعمل والإنتاج الاجتماعي بأشكال جديدة مثل "الملكية التضامنية"، وإن النموذج الفينيزويلي خير دليل على النجاح الكبير للاشتراكية، فبعد أن كان إجمالي الناتج الداخلي الفينيزويلي بمستوى 91 مليار دولار عام 1990م وصل 328 مليار دولار في 2012م، والسبب الرئيسي في ذلك كان تطبيق تشافيز لمبادئ اشتراكية القرن الواحد والعشرين بعقريّة منقطعة النظير<sup>4</sup>.

الدليل الآخر القوي هو أن النظام الاشتراكي لم يواجه أية أزمة إقتصادية، أو مالية، أو اجتماعية خلال الفترة الممتدة من 1920-1985م، والسبب وراء ذلك هو أن النظام الاشتراكي الاقتصادي يقوم على التخطيط الاشتراكي العلمي، وللدولة دور مهم فيه

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 345.

<sup>2</sup> لإبراهيم عبد العزيز النجار، المرجع السابق، ص 121.

3Alam woudz , world capitalism in crisis- part One, Marxy, Friday26/09/2008,

Marxy. com.، 21/03/2015 , 18:09, www

<sup>4</sup> طلال عبد الله، 2008م لم تكن أزمة مالية، راديكال، العدد الخامس والثلاثين، 16-30 أيلول 2013م،

الدخول 2015/02/18، radically. net.

فهي المسؤولة عن التوزيع، والاستخدام العقلاني للمواد البشرية والمادية، بما يخدم تعزيز وتطوير النظام السياسي، الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع<sup>1</sup>.

وهذا ما يؤكد تريبيلكوف في كتابه تفاقم الأزمة العامة للرأسمالية بقوله: "...الأزمات الإقتصادية...تعتبر...عن التناقضات الداخلية للرأسمالية...وإن كل أزمة اقتصادية إنما هي انفجار للتناقضات المتراكمة في تجديد الإنتاج الرأسمالي" وقوله: "تحضى هذه التناقضات في سياق الأزمة الاقتصادية بحل مؤقت لها عن طريق العنف ويتجلى المظهر الرئيسي لهذه التناقضات في تقليص الإنتاج لدرجة كبيرة إن الأزمات الاقتصادية تجتاح الإقتصاد الرأسمالي... ثم يخرج الإقتصاد الرأسمالي من الأزمة الاقتصادية بالتدرج إذا فالأزمات الاقتصادية هي أزمات دورية " مع العلم أنه " تعتبر الأزمة العامة للرأسمالية أزمة للنظام الرأسمالي بأسره"<sup>2</sup>.

أما فيما يخص الإجراءات المتبعة من طرف الدول الاشتراكية لمواجهة الأزمة العالمية لـ 2008م؛ فنأخذ الصين كنموذج إذ قامت الحكومة الصينية بإلغاء الضرائب على شراء الأسهم كما قامت بشراء الأسهم من الأسواق للمؤسسات المالية التابعة للدولة، وقد أعلن البنك المركزي الصيني خطة قوامها 586مليار دولار لتحفيز الاقتصاد الصيني، وقد جمدت شركات صينية مدرجة خطط لجمع أموال تتجاوز قيمتها مليار دولار<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> نجم الديلمي، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وحتمية لانهاية النموذج الرأسمالي الأمريكي (الأسباب والنتائج)،

الحوار المتمدن، العدد 2835، 2011/11/20م، 17:20، الدخول 2015/03/26م، بغداد، [www.alhewar.org](http://www.alhewar.org).

<sup>2</sup> تريبيلكوف، تفاقم الأزمة العامة للرأسمالية، ترجمة خيرى الضامن، دار التقدم، موسكو، الإتحاد السوفياتي، 1975م،

ص ص 13-16.

<sup>3</sup> علي صلاح المناصر، وصفي عبد الكريم الكساسبة، المرجع السابق، ص 30.

المطلب الرابع: مواجهة الأزمة المالية العالمية 2008م دولياً

قبل الحديث عن التنسيق الدولي لمواجهة الأزمة المالية العالمية 2008م يجب الوقوف عند موقف صندوق النقد الدولي منها فقد كان سلبياً للغاية إذ استمر في نفس النسق السابق له بفرض شروط اقتصادية كلية، وقيود على المقترضين رغم إعلانه عن حزمة من خطط الطوارئ في أكتوبر 2008م، وهذا ما أكدته كل من الأرجنتين، والمجر، وباكستان، وأوكرانيا، وغيرها من الأصوات التي طالبت بإعادة النظر في النظام المالي العالمي، وتصحيحه فبدأ الحديث عن "توسيع قاعدة الدول القائمة للنظام المالي العالمي"<sup>1</sup>، لتعقد العديد من الاجتماعات لمناقشة هذه المسألة نذكر:

- القمة الآسيوية-الأوروبية بمشاركة 44 دولة في أكتوبر 2008م<sup>2</sup>.
- ملتقى حوار الحضارات في جزيرة "رودس" باليونان وبمشاركة 60 دولة.
- اجتماع مجموعة العشرين (G20) في مدينة ساو باولو البرازيلية.
- مجموعة 15 للدول النامية في نيودلهي في أكتوبر 2008م
- ليستقر الرأي على إشراك 20 دولة في قيادة النظام المالي العالمي التي تمثل ثلثا سكان العالم، وتسيطر على 90 بالمائة من اقتصاده<sup>3</sup>.
- الندوة الدولية بالجزائر في جوان 2008م تحت عنوان "ترقية فعالة لتنفيذ الأحكام القضائية من أجل حماية الاستثمار والتبادل التجاري".
- جاءت هذه الندوة بعد أن أدركت دول العالم أن فقدان الثقة كان أحد الأسباب الرئيسية في الأزمة العالمية 2008م مما يستوجب إيجاد قوانين جديدة تعزز الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين بتقوية دور المحضر القضائي في حال حدوث التجاوزات الغير قانونية تقرر إجراء هذه الندوة بعد قمة باريس الدولية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، المرجع السابق، ص 150-153.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 348.

<sup>3</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، المرجع السابق، ص 156-160.

<sup>4</sup> خديجة سعدي، مؤتمر دولي بالجزائر حول الأزمة المالية العالمية، الخبر، السنة التاسعة عشر، العدد 5493، الخميس 4 ديسمبر 2008م، ص 6.

المبحث الثاني: الحلول من المنظور الإسلامي

**المطلب الأول: العربي** كانت الحلول العربية مرحلية على النحو التالي:

**أ) الحلول الآتية:** اختلفت الدول العربية في تناولها لمسألة معالجة آثار الأزمة فمنها من كان على شاكلة النموذج الأمريكي نذكر مثلاً<sup>1</sup> إقدام بعض الدول العربية على ضخ أموال لتمويل المصارف، وشركات الرهن لتستعيد نشاطها وتعطي دفعة للأسواق المالية، وتعيد الثقة بالمؤسسات<sup>2</sup>، وهذا ما قامت به الكويت التي ضختم مليار دولار كسيولة في الأسواق<sup>3</sup>، إلى جانب ضمان الديون والودائع من قبل الدولة الكويتية لتفادي هروب السيولة، لتحذوا حذوها البحرين (على النموذج الأوروبي)، والسعودية قامت بضخ 3مليار دولار، والإمارات 50مليار درهم، ثم ضختم 70مليار درهم<sup>4</sup>. أما قطر فقد قررت هيئة الاستثمار لديها شراء ما بين 10 إلى 20 بالمائة من رأسمال البنوك المدرجة في السوق لتعزيز ثقة المتعاملين في الملائمة المالية للبنوك، وتم تدعيم ذلك بشراء أسهم محلية لدعم أسعار البورصة، وتخفيض أسعار الفائدة<sup>5</sup>.

لتوفير السيولة لجأت الدول العربية إلى خفض معدلات الفائدة كما ذكرنا، إذ قامت البحرين بخفض معدل الفائدة إلى 3,5 بالمائة، السعودية إلى 5 بالمائة، في حين أن تونس قرر رئيسها في أبريل 2008م تثبيت معدلات الفائدة بهدف المحافظة على قدرة الأسر تسديد ديونها، وتفادي ارتفاع في المستقبل معدلات الفائدة مثلما حدث في الوم.أ. أما عن لبنان فإنها اعتمدت على نهج خفض الفائدة منذ أزمة البورصات العربية عام 2006م<sup>6</sup>.

**ب) حلول على المدى الطويل (جماعية):** جرت محادثات عربية-عربية للوصول إلى مخارج للأزمة من بينها منتدى "الاقتصاد العربي" الذي خرج بمجموعة توصيات تقدم بها حاكم مصرف سورية، وهي تتمحور حول استقلالية البنوك المركزية بقراراتها الاستثمارية، أي عدم تدخل الحكومات في أعمالها إلى جانب وجود تشريعات رقابية

<sup>1</sup> نسيمه حاج موسى، المرجع السابق، ص 163، 164.

<sup>2</sup> عبد الحق عتروس، تحليل الأزمة المالية الراهنة 2008م مقارنة إسلامية، جامعة قسنطينة، الجزائر.

<sup>3</sup> علي صلاح المناصر، وصفي عبد الكريم الكساسبة، المرجع السابق، ص 30.

<sup>4</sup> نسيمه حاج موسى، المرجع السابق، ص 164.

<sup>5</sup> علي صلاح المناصر، وصفي عبد الكريم الكساسبة، المرجع السابق، ص 31.

<sup>6</sup> نسيمه حاج موسى، المرجع السابق، ص 167، 168.

مناسبة، وفريق رقابي فعال، ومؤهل لمتابعة عمل الهيكل مصرفي بشكل عام، هذا بالنسبة للمسؤولية التي تقع على عاتق الدولة، أما فيما يخص المؤسسات المالية فيجب عليها أن تتمتع بالشفافية والنزاهة اللازمة<sup>1</sup>

لتكون في 2009/01/20م القمة الاقتصادية العربية بالكويت، والتي وضعت لها أهداف مسبقة تتمثل في الأساس حول كيفية امتصاص تأثيرات الأزمة على الوطن العربي، واحتواء أضرارها<sup>2</sup>، والسعي إلى إنشاء كتل عربي يمثل حسب المختصين الإقتصاديين العرب "الدرع الواقي للاقتصاديات العربية في ظل التكتلات الاقتصادية الغربية" بالإضافة لإنشاء السوق العربية المشتركة، كما سطر برنامج اقتصادي على هامش القمة لكن لم يتم تطبيقه لعدم تلقي الكويت العدد الكافي من العروض للمشاركة في برنامج التظاهرات الاقتصادية حسب المدير العام للشركة الجزائرية للمعارض والتصدير السيد رشيد قاسمي<sup>3</sup>، لم تأتي هذه القمة بجديد فبالرغم من التوصيات التي خرجت بها إلا أنها لم تعطي أي دفع للاقتصاد العربي المشترك -الحلم-، وذلك راجع إلى المشاكل التي تعاني منها الأسواق المالية المحلية العربية كعدم الاستقرار في النوعية الإستراتيجية التنموية المتبعة، الحاجة إلى تطوير هيكله الاقتصادية، والاستثمارية، وأطرها القانونية، والتشريعية المعمول بها، ولأجل تحسين الوضع يجب تكثيف الجهود بشكل أكبر<sup>4</sup>.

ولتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة للعمل المصرفي والنقدي يستوجب:

- \_تأسيس وتحديث البورصات، وتطويرها فنيا، وتنظيمها بما يساعدها على زيادة حجمها، ومقدرتها الاستيعابية، ووضع ضوابط على التدفقات المالية.
- إلزام المصارف والمؤسسات المالية بالالتزام التطبيق لمعايير المحاسبة الدولية، والمحلية كذلك بمقررات الهيئات الدولية، وخاصة لجنة بازل.
- إجراء تغييرات هيكلية في أنواع الصفقات التي تتم في أسواق المال العربية.

<sup>1</sup> كلمة لحاكم مصرف سورية المركزي، إصلاح النظام المصرفي العالمي وانعكاساته على العالم العربي، منتدى

الاقتصاد العربي، 20-21/10/2008م، بيروت.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص362.

<sup>3</sup> أمال عزيرية، الكويت تلغي التظاهرات الاقتصادية المرافقة لأول قمة اقتصادية عربية، الخبر، السنة التاسعة عشر،

العدد 5493، الخميس 4ديسمبر 2008م، ص6.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص362، 363.

-تطوير قوانين سجل الشركات في الأسواق المالية، وسن القوانين التي تعاقب الممارسات غير العادلة<sup>1</sup>.

-السعي لنشر الوعي الاستثماري بين صفوف أصحاب رؤوس الأموال، والشركات، وضمان توفير المعلومات عن أنشطة الأسواق المالية العربية للمستثمرين العرب في داخل الدول العربية، وخارجها، كما يستوجب من المصارف، وبيوت التمويل العربية إعادة النظر في برامجها لمنح الائتمان.

-انتهاج أولويات للتنمية والنمو الاقتصادي تركز على إستراتيجية واضحة ذات معالم أساسية من أهمها تنمية البشرية، وتعزيز العلاقات الاقتصادية العربية البينية، وانتهاج السياسات الملائمة للعولمة الاقتصادية في كل دولة<sup>2</sup>. من الجوانب الجد خطيرة والمستعجلة للعلاج هي أزمة البطالة في الوطن العربي، ومن أجل الوصول إلى حلول ناجعة تم مناقشتها في المنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني، واحتياجات سوق العمل ليخرج بتوصيات مهمة دعت إلى زيادة الإنتاجية، وتنافسية قطاع الإنتاج الحقيقي، وزيادة حجم الإنفاق الكلي ( بتنشيط دور الصناديق العربية العامة في مجال التنمية وتشجيع تكوين مجموعات مصرفية عربية قادرة على تمويل مختلف المشاريع)<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني: النظم الاقتصادية الإسلامية (النظام المصرفي الإسلامي)

قبل الحديث عن النظم الاقتصادية الإسلامية يجب التعرّيج إلى أهم المرتكزات في النظام الاشتراكي، والنظام الرأسمالي فالأول يقوم على مبادئ تتعارض والطبيعة الإنسانية للفرد فنذكر مثلا مبدأ " تغليب المصلحة العامة على المصلحة الفردية"، وهذا ما يتعارض والواقع؛ فالفرد بطبيعته يسعى لتحقيق مصلحته، وهذا يشكل دافع قوي داخله، كما تراهن الاشتراكية على " قدرة الدولة على تحريك المشاعر الفردية " من خلال " شعور بالولاء للجماعة "، وهذا لا يراعي شعور الفرد بالرغبة في التميز، والقوة المنافسة لديه، والنظام

<sup>1</sup> حسان خضر، تحليل الأسواق المالية، جسر التنمية، السنة الثالثة، العدد 27، مارس 2004م، الكويت، ص 13.  
<sup>2</sup> إيمان محمود عبد اللطيف، الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والعلاجات، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، جامعة سانت كليمنتس العالمية، 2011م، العراق، ص 210-211.  
<sup>3</sup> محمد أحمد معيط، أثر الأزمة المالية الراهنة على خلق فرص عمل جديدة، منتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، الرياض، السعودية، 16-18 جانفي 2010م، الدخول 2015/03/14م، ص 33-37.

الاشتراكي يفرض "السيطرة المطلقة للدولة" الذي يحد من الحريات الأساسية، والغريزية للإنسان فبقدر حاجته لإشباع جانبه المادي هـ وبحاجة لإشباع جانبه الروحي<sup>1</sup>.

أما الثاني أي النظام الرأسمالي فيقوم على "عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية" الذي أثبت التاريخ أنه السبب الرئيسي للأزمات لأنه يترك القرار الاقتصادي بيد قلة من الناس ناهيك عن "نظام الفائدة" الذي كان موضع النقد من الرأسماليين أنفسهم كما أوجع الأزمة المالية لـ 2008م مبدأ "لا دور للأخلاق في الاقتصاد"<sup>2</sup>.

النظام الاقتصادي الآخر الذي يطرح نفسه للتقييم، والتمثين هو النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يحمل العديد من المميزات لارتباطه بالقرآن، والسنة النبوية، ويمكن إظهار ذلك من خلال ما يلي:

\*الارتباط بمصادر الدين الإسلامي فالإقتصاد الإسلامي يعتمد في أحكامه، ومبادئه على القرآن، والسنة ففي المبيعات مثلا ما حرمه، وأحلّه الإسلام.

\*دعوته للعبادة، والعمل فالمسلمون يرون في السعي للعمل، وطلب الرزق شكل من أشكال العبادة،<sup>3</sup> لقوله تعالى: َوَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ > سورة الجمعة، الآية: 9-10<sup>4</sup>.

\*ربط الحاجات الروحية، والمادية فلم يضع الإسلام سقفا محدودا للتملك الفردي، أو للدولة لكن وضع له حدود، وضوابط تراعى فيه مصالح الفرد في الدنيا، والآخرة من خلال كل ذلك تتجسد لنا معالم التفوق للإقتصاد الإسلامي على نظيره الرأسمالي، والاشتراكي الذي يمكن رصده في النقاط التالية:

-عناية الإقتصاد الإسلامي بالمصلحة الفردية، والجماعية فمثلا على الفرد حق يجب أن يؤديه للمجتمع، وهو "الزكاة" التي تعتبر طريقة ناجعة لزرع التكافل الاجتماعي لدى الأفراد، وهي واجبة على كل مسلم<sup>5</sup>، لقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم):

<sup>1</sup> جلال أمين، الأزمة المالية ومستقبل النظام الرأسمالي، مركز الجزيرة للدراسات، الأربعاء 31 ديسمبر 2008م، الدخول 2015/03/12م.

<sup>2</sup> أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010م، ص ص5-7.

<sup>3</sup> عبد الرحمن الجويبر، النظم الإسلامية وحاجة البشرية إليه(النموذج السعودي)، ط2، دار العربية للموسوعات، الرياض، السعودية، 2011م، ص ص-157-156.

<sup>4</sup> القرآن الكريم، رواية حفص عن عاصم، دار التراث، القاهرة، مصر، 2005م، ص554.

<sup>5</sup> عبد الرحمن الجويبر، المرجع السابق، ص157.

>الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج بيت إن استطعت إليه سبيلاً<sup>1</sup>، يعتقد المسلم جازماً أن المال مال الله تعالى، وهو مستخلف ومسؤول، ومؤمن عليه مما يحدد طريقة جمعه له، وكيفية صرفه".

\*الاقتصاد الإسلامي يلبي الحاجات المادية كما يمجّد الحاجات الروحية إذ يعطي الإنسان حركة واسعة في البيع، والشراء، والتعامل في كل شيء ما دام ضمن الضابط الشرعي.

\*الاقتصاد الإسلامي يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية إذ ترك مساحة واسعة للدولة في حق التملك مع إخضاعها للضوابط الشرعية<sup>2</sup>، إلى جانب أن النظام المالي الإسلامي أتى بآليات تمويلية جديدة تعمل على تطبيقها البنوك الإسلامية بما يتوافق والشريعة الإسلامية<sup>3</sup>

**تعريف البنك الإسلامي:** هو مؤسسة مالية تقوم بكل أساسيات العمل المصرفي المتطور وفقاً لأحدث الطرق، والأساليب الفنية لتسهيل التبادل التجاري، وتنشيط الاستثمار، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، والاجتماعية بما لا يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعلى ذلك يحل نظام المشاركة في الربح والخسارة محل نظام الفائدة<sup>4</sup>.

**نشأة البنوك الإسلامية:** لقد كان ظهور البنوك الإسلامية مرحلياً فقبل الإسلام كان الرسول (صلى الله عليه وسلم) موضع أمانة، ووفاء بين أهل مكة فكانوا يودعون عنده الأموال، والنفائس دون أن يتصرف فيها ليستردها صاحبها وقت شاء، وبعد هجرته أناب ابن عمه علي ابن أبي طالب-رضي الله عنه- لإعادة هذه الأموال لأصحابها<sup>5</sup>، ولكن التطور الكبير حدث في عهد الصحابي الزبير بن العوام -رضي الله عنه- إذ اقترح على من ائتمنه على ماله أن يمده المال بصفة "سلف" فيستثمرها في تجارته ليرد المال إلى صاحبه حين يطالب به فتكون الأموال بهذه الطريقة أكثر حفظاً من الضياع، أو

<sup>1</sup> محيي الدين أبي زكريا الشافعي، شرح الأربعين النبوية(في الأحاديث الصحيحة النبوية)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2002م، ص32.

<sup>2</sup> عبد الرحمن الجويبر، المرجع السابق، ص156'157.

<sup>3</sup> إلياس عبد الله سليمان أب والهيحاء، تطور آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية"دراسة حالة الأردن"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه(غير منشورة)، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 8 أيار 2007م، ص27.

<sup>4</sup> أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر، 2008م، ص132'133.

<sup>5</sup> أحمد شعبان محمد علي، المرجع السابق، ص61.

السرقه، كما أنه أول من قام من المسلمين بإصدار صكوك عرفت بـ "أوامر بالدفع" إثر اتساع نشاط تجارته حيث كانت له "دار" في أهم الأمصار الإسلامية لتعاونه في نشاطه التجاري، ليستمر المسلمون في ممارسة أعمالهم المصرفية، وتطويرها من خلال المدارس المصرفية " التي يتخرج منها أشخاص يمتنون مهنة الصيرفة وفقا لقواعد محددة، لكن بانهيار الدولة العباسية، وتفرق المسلمين شيئا، وأحزابا أصبحت الدولة الإسلامية لقمة صائغة للغرب بدءا بالهجوم "المغولي" على العراق وصولا إلى سقوط الأندلس، توقف الزخم الذي شهده المجال المصرفي هذا في العصر الوسيط<sup>1</sup>.

أما في العصر الحديث فقد تغيرت ظروف الحياة، وأصبح دور النقود أكثر تعقيدا مما أوجد الحاجة الماسة لمؤسسات تلبى متطلبات المجتمع من ناحيتي "التمويل"، و"الاستثمار" متمثلة في البنوك التقليدية التي تتعامل بالربا لتبرز لنا بعد فترة دعوات في الوطن العربي، والإسلامي لإنشاء بنوك إسلامية<sup>2</sup>. من أبرز الدعاة لذلك نذكر: جمال الدين الأفغاني، محمد إقبال، ابن باديس، محمد عبده، رشيد رضا حسن البناء، المودودي، سيد قطب وغيرهم إذ رأوا أن ذلك يخلص العالم العربي-الإسلامي من الاستعمار الاقتصادي، والسياسي معتبرين أن البنوك التقليدية من فلول الاستعمار<sup>3</sup>، لكنها بقيت مجرد دعوات لم تدخل حيز التنفيذ إلا في فترات لاحقة، وكان ذلك على النحو التالي:

**\*مرحلة المبادرات الشخصية(الفردية):** إذ كانت أول محاولة لتنفيذ مشروع "بنك إسلامي" هي إنشاء بنوك ادخار محلية في مصر سنة 1963م على يد الدكتور أحمد النجار، وكانت هناك مبادرات شخصية في مدينة حيدر آباد، وماليزيا، وباكستان<sup>4</sup>.

**\*مرحلة المبادرات الحكومية:** وتعتبر السودان الرائدة في هذا المجال من خلال "جامعة أم درمان" التي درس فيها مادة "الاقتصاد الإسلامي" (شعبة الاقتصاد الإسلامي)، لتجرى بعدها مناقشات على مستوى الدول العربية-الإسلامية في العديد من المؤتمرات حول موضوع إنشاء البنوك الإسلامية نذكر: مؤتمر جدة المنعقد في 1970/03/25م، مؤتمر كراتشي في 1970/12/26م، مؤتمر جدة الثاني في 1972/02/29م، إذ تم في

<sup>1</sup> أحمد شعبان محمد علي، المرجع السابق، ص ص62-63.

<sup>2</sup> عبد الرحمان يسري أحمد، المرجع السابق، ص 373.

<sup>3</sup> أحمد شعبان محمد علي، المرجع السابق، ص ص66،67.

<sup>4</sup> جابر شعيب إسماعيل، تاريخ ونشأة البنوك الإسلامية، شبكة الوكة الثقافية، 2010/05/23م، الدخول 2015/02/19م.

هذا المؤتمر الأخير التوصل إلى إنشاء الأمانة العامة للإدارة المالية، والاقتصادية لخدمة العالم الإسلامي ليأتي بعده مؤتمر بنغازي في مارس 1993م<sup>1</sup>، لتسفر هذه المؤتمرات على ظهور:

(أ) البنك الإسلامي للتنمية: تأسس عام 1975م في مدينة جدة تشارك فيه جميع الدول الإسلامية<sup>2</sup>.

(ب) الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية: تأسس عام 1977م بمكة، وله أمانة عامة في القاهرة يهدف إلى دعم الروابط، والتنسيق بين نشاطات المصارف الإسلامية في جميع الدول الإسلامية العضوة.

\*مرحلة المبادرات الدولية: هذه المرحلة اتسمت بتأسيس العديد من المصارف الإسلامية في أماكن مختلفة في العالم نذكر منها:

- بنك فيصل السعودي، وبيت التمويل الكويتي تأسس عام 1977م.
- بنك البحرين الإسلامي تأسس عام 1979م.
- مصرف أب وظبي الإسلامي عام 1997م<sup>3</sup>.
- بنك البركة تأسس في 1990/12/06م بالجزائر، وهذا البنك هو عبارة عن مؤسسة مختلطة جزائرية-سعودية، ويمثل الجانب الجزائري "بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، الجانب السعودي "بنك البركة الدولي"<sup>4</sup>.

ورغم أنما يقارب نصف الجزائريين يفضلون الحصول على منتجات مصرفية إسلامية كما جاء في استطلاع للرأي أجراه معهد "غالوب" الأمريكي لفائدة البنك الدولي<sup>5</sup>، إلا أن البنوك الإسلامية لا تزال تعاني الكثير في الجزائر، كما لم تشهد التطور المتوقع منها<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> عبد الرحمان يسري احمد، المرجع السابق، ص 373، 374.

<sup>2</sup> محمد عز الدين أمقران، دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس (غير منشورة)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2007م، ص 45.

<sup>3</sup> جابر شعيب إسماعيل، المرجع السابق.

<sup>4</sup> الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص 203.

<sup>5</sup> محمد سيدمو، نصف الجزائريين يفضلون البنوك الإسلامية، الخبر، الثلاثاء 31 ديسمبر 2013م، ص 6.

<sup>6</sup> ياسين يودهان، التشريع الجزائري يعيق انتشار البنوك الإسلامية بالجزائر، 2013م، الدخول 2015/03/12، الجزيرة نت.

\*مرحلة المبادلات الشاملة: أي السعي إلى أسلمت النظام المصرفي بأكمله لا بل الاقتصاد بكل قطاعاته، وهنا يظهر لنا على المستوى العربي التجربة السودانية متفردة أما على مستوى العالم الإسلامي فتظهر كل من: باكستان، وإيران<sup>1</sup>.

أساليب التمويل الشرعية للبنوك الإسلامية: تنتهج البنوك الإسلامية نفس المعايير للبنوك التقليدية-تقريباً- في اتخاذ القرارات التمويلية، أو الاستثمارية، والتي تتمثل في: تحليل شخصية العميل من حيث القدرة، والكفاءة، والسيولة، والربحية، والأمان، والجدارة الائتمانية، والتحليل المالي، والضمانات، والظروف الاقتصادية لكن البنوك الإسلامية تختص بميزة وهي تكييف هذه المعايير مع الأحكام الشرعية الإسلامية إذ أن أساليب تمويلها، واستثمارها يندرج تحت الإطار العام لصيغ المعاملات المالية في الفقه الإسلامي وهي<sup>2</sup>

أولاً التمويل بالمضاربة: المضاربة في الأصل هي المشاركة بين العمل، ورأس المال يتفقان على اقتسام الأرباح عند تحقيقها بنسبة شائعة محددة أما في حالة الخسارة فيخسر العامل جهده، ويخسر صاحب رأس المال ماله لتطور المصارف الإسلامية هذا العقد فمن المضاربة المفردة المباشرة إلى المضاربة المشتركة (المودعون في هذه الحالة كلهم أرباب مال والمصرف هو العامل)<sup>3</sup>، وثبتت المضاربة في السنة إذ الرسول ضارب بمال خديجة-رضي الله عنها-<sup>4</sup> وكذلك ذكرت في القرآن لقوله تعالى: > وآخرون يضررون في الأرض يبتغون من فضل الله < سورة المزمل، الآية 20<sup>5</sup>، ومن أنواع المضاربة المطلقة، والمقيدة<sup>6</sup>.

ثانياً التمويل بالمشاركة: المشاركات تقوم على دخول المصرف كشريك دائم، أو مؤقت للعمل على نحو يمكنه من الحصول على التمويل الذي يطلبه نظير اقتسام الربح معه، ومشاركة في ملكية المشروع<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> أحمد مجذوب أحمد، تطبيق الصيغ الإسلامية في النظام المصرفي وأثره على السياسات النقدية، مركز التنوير المعرفي، 2002م، تاريخ الدخول 2015/03/02م، tanwer.Sd.

<sup>2</sup> أحمد شعبان محمد علي، المرجع السابق، ص 125.

<sup>3</sup> عبد الجبار محمد عبيد السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001م، ص 301.

<sup>4</sup> عبد الرحمان يسري أحمد، المرجع السابق، ص 400.

<sup>5</sup> القرآن الكريم، المصدر السابق، ص 575.

<sup>6</sup> عبد الرحمان يسري أحمد، المرجع السابق، ص 401، 402.

<sup>7</sup> عبد الجبار محمد عبيد السبهاني، المرجع السابق، ص 307.

وأنواع المشاركة هي: المشاركة الدائمة، والمتاقصة<sup>1</sup>

**ثالثا التمويل بالمرابحة:** المرابحة أصلا من بيوع الأمانة، فللتاجر أن يطلب من المشتري ثمنا زائدا على الثمن الذي تقومت به السلعة عليه شريطة أن يعلمه بذلك، وترى المصارف الإسلامية فيه مصدر مهم للتمويل<sup>2</sup>.

**رابعا التمويل عن طريق بيع السلم:** بيع السلم من صيغ العقود الشرعية المناسبة للاستخدام في البنوك الإسلامية، وه البيع الذي يتم فيه تسليم الثمن في مجلس العقد، وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة بدقة إلى وقت محدد في المستقبل<sup>3</sup>.

**خامسا التمويل عن طريق بيع الإستصناع:** وهو مشابه لبيع السلم، والاختلاف بينهما يكون في أن السلعة في بيع الإستصناع هي قيد التصنيع كوسائل النقل مثلا.

**سادسا التمويل عن طريق عقد الإيجار:** البنك في التأجير هو الممول للعملية<sup>4</sup>

### المطلب الثالث: دور الاقتصاد الإسلامي (المصرفي) في تجنب الأزمات المالية

أصحاب الاختصاص الاقتصادي من الإسلاميين يرون في أن الأسباب الحقيقية للأزمة المالية العالمية 2008م تتلخص في نظام مالي ونقدي يقوم على الدين والقمار، الرهونات العقارية، البيع الآجل، العقود المستقبلية، الشراء الهامشي، عقود تثبيت أسعار الفائدة، المضاربة والمقامرة، البنوك التقليدية والفوائد الربوية.

وكما قال أحد الاقتصاديين "إن بورصة وول ستريت كانت تحاول إستغناء العالم ومخادعته بمبتكرات رياضية لا تجلب نفعا ولا تدفع ضرا"<sup>5</sup>، ورغم اتساع الأزمة إلا أنها لم لم تؤثر في المصارف الإسلامية، وذلك راجع إلى مرتكزات التمويل الإسلامي وهي:

- تعديل أسلوب التمويل العقاري ليكون بإحدى الصيغ الإسلامية (المرابحة...).
- ضبط عملية التوريق لتكون لأصول عينية، وليس لديون، ويكون ذلك في صورة صكوك الإجارة، والمشاركة، والمضاربة.
- منع أساليب المضاربة الآجل كالبيع على المكشوف، والشراء بالهامش<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> أحمد بوراس، المرجع السابق، ص ص137-139.

<sup>2</sup> عبد الجبار محمد عبيد السبهاني، المرجع السابق، ص306.

<sup>3</sup> أحمد شعبان محمد علي، المرجع السابق، ص ص115، 185.

<sup>4</sup> نفسه، ص ص199-200.

<sup>5</sup> سمير عبد الحميد رضوان، المرجع السابق، ص ص194، 195.

<sup>6</sup> محمد عبد الحليم عمر، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية من المنظور الإسلامي وتأثيرها على الإقتصادات العربية، مركز صالح عبد الله الاقتصادي الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، 11 أكتوبر 2008م، ص16.

وضع ضوابط للمعاملات المالية، وهيئات متخصصة للإشراف، والرقابة على الأسواق، والمؤسسات في إطار الحرية المنضبطة القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية<sup>1</sup>.

- عدم التعامل بالمشنقات، وهذا ما أكده السيد إبراهيم عريس، وهو مستشار اقتصادي دولي بقوله: "التعاملات في إطار الشريعة الإسلامية يحرم بيع ما لا يملكه الإنسان.. حدثت.. الأزمات المالية في الغرب.. 16 مرة، حدث فيها الكساد منذ الحرب العالمية الثانية.. وذلك لأن الشخص الذي يقترض من مؤسسة مصرفية يبيع هذا إلى شخص آخر.. ومن هنا تتراكم المديونيات.. دون أساس حقيقي.. المشنقات ليس لها مكان في النظام المصرفي"<sup>2</sup>.

- عدم التعامل بالفائدة فهي من المنظور الإسلامي ربا، وهي محرمة شرعا بتأكيد مجامع الفقه الإسلامية مثل: مجمع الفقه الدولي الإسلامي بقطر، ومجمع الفقه الإسلامي بجدة، ومجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة، وهنا يقول سيد قطب: "ولم يبلغ من تفضيع أمر أراد الإسلام إبطاله من أمور الجاهلية ما بلغ من تفضيع الربا"، والبديل الإسلامي هو المشاركة في الربح والخسارة، ومن خلال دراسة أجراها "فهم خان" إذ قام بتحليل دالة استهلاكية تحتوي على الزكاة، والصدقات، وأعطى بعض الأرقام المحتملة لكل من الزكاة، والصدقات توصل إلى أنه عند التزام الأفراد بمبدأ الرشد الاقتصادي، وما يقتضيه من اعتدال في الإنفاق فإن الزكاة، والإنفاق في سبيل الله سيكون لهما أثر ايجابي على حالة الادخار حتى في الأجل القصير<sup>3</sup>.

كما أن الإسلام يلزم الحاكم السعي إلى التعمير، والإنشاء، وإيجاد القواعد الأساسية للتنمية الاقتصادية على أن يكون ذلك من بيت مال المسلمين (ميزانية الدولة)، وفي هذا قول الصحابي علي ابن أبي طالب -رضي الله عنه- لأشتر النخعي حاكم مصر: "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرج البلاد وأهلك العباد"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> محمد عبد الحليم عمر، المرجع السابق، ص 15-16.

<sup>2</sup> عبد الرحيم فقرا، من واشنطن (برنامج تلفازي)، واقع وآفاق النظام المصرفي الإسلامي، الجزيرة، 15:03، 2010/01/05، ménwashington@algzeera.net.

<sup>3</sup> عمر ياسين محمود خضيرات، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008م وموقف الاقتصاد الإسلامي منها، كلية أربيد الجامعية، الأردن، ص 38-39-40.

<sup>4</sup> عبد الجليل هويدي، مبادئ المالية العامة في الشريعة الإسلامية (دراسة مقارنة) في النفقات العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، دبت، ص 140.

- ضمان استمرار اقتصاد متوازنا في شقه العيني، والمالي (حركة مال يقابلها حركة سلع).
- تعامل البنوك الإسلامية يكون مرتكزا على الاقتصاد العيني (الحقيقي).
- عدم جعل النقود سلعة تباع، وتشتري والسعي وراء تحقيق ربح لكن وفقا لأمرين هما:  
تحرك النقود يقابله تحرك سلعي، وتحمل صاحب النقود للمخاطر كالخسائر<sup>1</sup>.

### شواهد على نجاح النظام المصرفي الإسلامي: هناك العديد من الشواهد التاريخية

- التي تؤكد نجاح النظام المصرفي الإسلامي نذكر منها:
- يقول مدير بنك الميزان الإسلامي في "إسلام آباد" تنوير صادق أن بنكه تأثر بالأزمة المالية العالمية 2008م بحوالي 6%، وتحديدا بسبب انخفاض أسعار العقارات.
- جاء في دراسة التي أجرتها مجلة "ذي بانكر ماغزين" أن الأصول التي تملكها البنوك الإسلامية، أو الوحدات المصرفية الإسلامية التي تعمل ضمن البنوك التقليدية ارتفعت بنسبة 28,6% لتصل إلى 822مليار\$ في عام 2009م.
- حقق قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية نموا سنويا مقداره 15% في 2008م، وبلغ حجمه حول العالم تريليون \$مع توقع استمرار نموه بنسبة تتراوح بين 10-15% سنويا<sup>2</sup>.
- فتح لبنوك إسلامية في أوروبا نذكر منها بريطانيا التي تم إنشاء أول بنك إسلامي فيها أطلق عليه اسم "بنك بريطانيا الإسلامي" في مدينة "برمن غهام" افتتح مركزه في سبتمبر 2004م لتفتتح له فروع في مختلف المدن البريطانية<sup>3</sup>، ووصل عدد البنوك الإسلامية في بريطانيا إلى 5، و17 بنك تقليدي له نوافذ إسلامية. وفي سوقها المالي وصل حجم الأصول الإسلامية حسب إحصائيات 2010م إلى 27 مليار\$ (فرنسا 3 بنوك إسلامية، سويسرا 4، لوكسمبورغ 1، روسيا 1، أيرلندا 1)<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> أحمد شعبان محمد علي، المرجع السابق، ص 291.

<sup>2</sup> عمر ياسين محمود خضيرات، المرجع السابق، ص 45-46.

<sup>3</sup> محمد كركوتي، أول بنك إسلامي في بريطانيا، لإيلاف (يومية إلكترونية) من لندن، الثلاثاء 07/09/2004م،

الدخول 15:36، 2015/03/18. www.Giem.info

<sup>4</sup> فؤاد بنعلي، البنوك الإسلامية في أوروبا الواقع والآفاق، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد فيفري 2015م،

الدخول 2015/03/18. www.giem.info.

خلاصة:

من خلال تتبع مباحث ومطالب هذا الفصل، يتضح لنا جليا أن النظام الرأسمالي في أزمة حقيقية، ففي سبيل خروجه من الأزمات التي عصفت به منذ الحرب العالمية الثانية (1945م)، استتجد بمبادئ من النظام المناوئ له، وهو النظام الاشتراكي مثل: إعطاء دور بارز للدولة في الاقتصاد، وكذلك إعطاء مساحة أكبر للقطاع العمومي، وتأميم بعض المصارف، والشركات الاقتصادية الكبرى ذات المركز الاقتصادي الحساس في البلاد، وكذلك إنشاء لبنوك إسلامية في العديد من البلدان الغربية، أو فتح منافذ تقدم المنتجات المصرفية التي تتلاءم والشريعة الإسلامية.

إن الغرب وجد نفسه في موقف يستدعي إجراء مراجعة عميقة للفكر الرأسمالي المتهالك، فرغم كل محاولاته للخروج من الأزمة المالية العالمية 2008م سواء بضخ الأموال، أو بتأميم المصارف، أو غيرها من الإجراءات إلا أنه فشل، وعليه أن يعترف بنقص نجاعة النظام الرأسمالي، أو على الأقل إعادة النظر بمبادئه المتطرفة، وعلى الخصوص الأكثر تطرفا، وهي "السوق الحر".

لكن أبرز ما أفرزته الأزمة المالية العالمية 2008م هو دور الاقتصاد الإسلامي في حلها، الذي أدى بدوره إلى تصاعد أصوات المنادية بتطبيق الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص المصرفي من طرف الخبراء الاقتصاديين الغربيين، والمؤسسات المالية الغربية، إلى جانب الاقتصاديين الإسلاميين، والأکید هو أن القطاع المصرفي الإسلامي يتجه نحو تحقيق نمو قوي وربحية عالية.

وبما أن النظم الاقتصادية الإسلامية أثبتت قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية السليمة، والمتينة فينبغي على الدول العربية-الإسلامية تطبيقه دون تخوف، فهي في أمس الحاجة إليه للخروج بالمجتمعات العربية-الإسلامية من مستنقع الفقر، والتخلف، ولإعطاء دفع قوي للاستثمارات الشبانية الكفيلة بتحسين الأوضاع المعيشية يستوجب تغيير المنظومة الاقتصادية ككل بما يتوافق والشريعة الإسلامية، فلا يجب جعل الإسلام وسيلة لاستمرار الرأسمالية، بل السعي لفرضه كنظام اقتصادي مستقل.

مصطلحات اقتصادية

\***الاشتراكية:** هي النظام الذي يتميز بتملك الدولة (أي الملكية الجماعية) للأموال، وخاصة أموال الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع. فهي بذلك نظام يختلف كل الاختلاف عن الرأسمالية التي تقوم على مبدأ حرية تملك الأفراد لكافة أنواع الأموال<sup>1</sup>.

\***المقايضة:** تعتبر المقايضة أول شكل لعملية المبادلة، وهي التي يقصد بها "مبادلة سلعة بسلعة، أو خدمة بخدمة، أو سلعة بخدمة، وذلك دون استخدام النقود" أو يقصد بها "مبادلة السلع والخدمات بعضها ببعض دون اللجوء الى استخدام النقود"<sup>2</sup>.

\***القرض:** هو دفع المال الى من ينتفع به بدون عوض (مبادلة بدون زيادة) على أن يرده في وقت محدد أو عند الطلب

\***الخراج:** عند وضع المال لدى البنك (الإسلامي) والسماح للبنك باستمرار فانه يحق لصاحب المال الحصول على ما يخرج أو ما يتولد عنه من ربح أو زيادة

\***المضاربة الشرعية:** هي عقد بين طرفين على أن يدفع احدهما لأخر مالا ليتاجر به مقابل جزء معلوم مشاع في ربحه وتسمى أيضا المقارضة أو القراض فالمضاربة الشرعية يكون فيها المال من جانب رب المال والعمل من جانب آخر، ويسمى رب العمل "المضارب" هذا الأخير الذي يشارك في الربح فقط ولا يشارك في الخسارة (في حال لم يقصر في واجبه)<sup>3</sup>.

\***الاقتصاد الإسلامي:** هو ذلك الاعتدال في التفكير والسلوك بالالتزام الحد الوسط في كل مجهود يبذله الإنسان ماديا أو ذهنيا فردا أو جماعيا لإشباع حاجاته الروحية والمادية المشروعة ليكون وسيلة إلى معرفة الله وعبادته<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، مطابع نهضة مصر، القاهرة، مصر، 1988، ص 127.

<sup>2</sup> إياد عبد الفتاح النصور، المرجع السابق، ص 189.

<sup>3</sup> أحمد شعبان محمد علي، المرجع السابق، ص 96-97.

<sup>4</sup> عبد الرحمن الجويبر، المرجع السابق، ص 156.

\***الزكاة:** وهذا النظام تم فرضه في السنة الثانية من الهجرة ويعتبر من أهم دعائم

النظام العدل للدخل والثروة في المدينة المنورة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم<sup>1</sup>.

\***الكساد:** هو الركود الشديد جدا والذي تطول فترته<sup>2</sup>.

\***الربا:** الربا في الاصطلاح الفقهي هو: عقد على عوض مخصوص غير معلوم

التمائل في معيار الشرع حالة العقد، أو مع تأخير البدلين أو أحدهما<sup>3</sup>.

\***البيع الآجل:** نقصد به ما تأجل فيه الثمن والمثمن.

\***الشراء الهامشي:** وهو نوع من المضاربات المفرطة، فعندما تتعرض الشركات

الوساطة المالية لتقلبات في أسعار تكثر عملية الشراء أسهم هذه الشركة ويتدخل الوسيط

الذي يقنعه بشراء المزيد من الأسهم وتغطية عجزه المالي باقتراض المال من الشركة

الوسيطه وبالفائدة.

\***البيع على المكشوف:** وهو الذي يحدث عندما يبيع الشخص ما لم يملكه بعد

وهذا البيع في جوهره هو بيع لأوراق المالية.

\***عقود تثبيت سعر الفائدة:** كثيرا ما تلجأ المنشآت إلى الاقتراض من البنوك أو

عن طريق طرح سندات في السوق الأولية ولتجنب التقلبات في الأسعار تلجأ إلى مثل

هذه العقود<sup>4</sup>.

\***الرسمة (capitalisation):** ويقصد بها قيمة الرأس المال الذي تدعوا

الضرورة إلى امتلاكه كي يتسنى الحصول على دخل معين وذلك على أساس معدل معين

للفائدة<sup>5</sup>

<sup>1</sup> أحمد فريد مصطفى، تطور التاريخ الإسلامي والوطني، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص

12

<sup>2</sup> - بن عصمان محفوظ، المرجع السابق، ص 61.

<sup>3</sup> طارق محمد، تعريف الربا: مفهوم الربا، مصطلحات إسلامية، موقع موضوع اقرأ بالعربي، 2013/11/20،

2015/04/29، الساعة 17:05.

<sup>4</sup> سمير عبد الحميد رضوان، المرجع السابق، ص 180-193.

<sup>5</sup> www.ibsonline.net/Reserch\_Tools/Glossary/GlossaryPage.aspx?Termtid=3000

خاتمة

### خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الأزمة المالية العالمية 2008 اتضح لنا أنها أثرت بشدة على اقتصاديات مختلف الدول، وكشفت عن الترابط الوثيق بين الاقتصاديات ككل وفاقته في تداعيات أزمة الكساد الاقتصادي الكبير لسنة 1929م، إذ إنها تسببت في تدهور حاد في الأسواق المالية، وفي قيمة العملة، وحتى في أسعار الأسهم الأمر الذي أدى إلى التأثير السلبي على قطاعات الإنتاج والعمالة، وما نتج عن ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية.

والواضح أن الأزمة المالية العالمية لعام 2008 تختلف في حدتها عن الأزمات السابقة، حيث أن نتائجها لم تعد قاصرة على تعثر بعض المؤسسات المالية، ولكنها قضت تقريباً على مقومات النظام الرأسمالي، وأظهرت مساوئه من غياب الرقابة والشفافية في أداء المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية. إذ أن تفجر هذه الأزمة في أمريكا قلعة الرأسمالية قد أدى إلى الجدل حول نجاعة الرأسمالية العالمية ومدى قدرتها على دفع التقدم والازدهار في الاقتصاديات العالمية.

وكما تبين لنا أن الخروج من هذه الأزمة يتطلب تكاتف الجهود الدولية لإعادة النظر في النظام النقدي الدولي الحالي بما يعطي جميع الدول الحرية الاقتصادية والسياسية الكاملة في اختيار ربط عملاتها بعملات أخرى يتم الاتفاق عليها دولياً، وتدعيم الرقابة المالية على المؤسسات المالية من خلال إدارة وإشراف هيئات رقابية دولية مستقلة تتمتع بالشفافية التامة وتسهر على إعادة الثقة في الأسواق المالية من خلال تدخل الحكومات والبنوك المركزية لضمان توفير السيولة للجهاز المصرفي، والعمل على إدارة أفضل للسيولة الدولية ووقف الاعتماد على عملة الدولار.

وإلى جانب ذلك تم التوصل إلى ضرورة إعادة بناء عاملي الثقة والالتزام بالحوكمة والمصداقية والشفافية لأنها أساس التعامل ونشر الثقة في العمل المالي والمصرفي، وعدم الاستهانة بأهمية التقييم السليم لدرجة المخاطر، وضرورة توحيد الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية وتفعيلها للحد من المخاطر التي قد تؤدي إلى حدوث الأزمات المالية. ولعل الجدير بالذكر ما جاء في أحد المجالات الأمريكية " النيوزويك " التي أثارت في تحليلاتها للأزمة بالقول: " من المفارقات أن مفتاح إنقاذ الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي

## خاتمة

أصبح عبر خلطة من السياسات المسترشدة بالفكر الاشتراكي مثل التدخل الحكومي بإعادة الاعتبار لدور الدولة الاقتصادي بل وتعزيز دور القطاع العام، وتأميم المصارف والشركات الاقتصادية الكبرى، وإخضاعها لإشراف أجهزة الدولة... الأمر الذي أعاد إلى حد ما مشاركة الفكر الاقتصادي الاشتراكي في عمليات إنقاذ الاقتصاد الرأسمالي لذلك ينبغي إجراء مراجعة عميقة للفكر الرأسمالي المتهاك، خاصة تلك الاتجاهات المتطرفة فيه والتي تعتمد على فكرة نظرية: " اقتصاد السوق الحرة " التي تقضي بضرورة إبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي.

ومن هنا نستخلص أن الأزمة المالية العالمية 2008 أكدت عدم صلاحية الفكر الرأسمالي القائم على حرية السوق وعدم تدخل الدولة بشكل مطلق، بالرغم من الإجراءات المالية العديدة التي اتخذتها الو.م.أ وغيرها من دول العالم. وهذا ما أثار الجدل حول دور النظام الاقتصادي الإسلامي في حل هذه الأزمة، حيث دعا بعض الخبراء والعديد من المؤسسات الغربية لتطبيق الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي، بعد ما لوحظ الأداء الناجح للبنوك الإسلامية أثناء الأزمة، وأنها أقل تأثراً بالأزمة المالية العالمية مقارنة ببنوك الدول الغربية، تأثرها الفعلي بهروب رؤوس الأموال الأجنبية، وهذا ما أكدته التقارير المالية العالمية مثل تقرير (ماكنزي) 2008\_2009 الذي أكد أن قطاع المصارف الإسلامية يتجه نحو تحقيق نمو قوي وربحية عالية.

الملاحق

الملحق رقم 01: مداخيل كل البنوك التجارية الأمريكية المعتمدة في الدراسة التطبيقية ما بين 2000\_2008

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البند
0.565232	0.616994	0.551085	0.426600	0.34867	0.329218	0.349603	0.404251	0.423845	إجمالي المداخيل
0.567986	0.620456	0.554341	0.429556	0.351651	0.332000	0.352351	0.406937	0.426479	الخاضعة للضريبة
0.426025	0.464878	0.421922	0.328088	0.269408	0.257697	0.269397	0.31153	0.326804	قروض
0.081547	0.082710	0.078913	0.065864	0.058577	0.053316	0.059311	0.063061	0.0676	أوراق مالية
0.016642	0.028682	0.021288	0.011045	0.005142	0.005015	0.006221	0.012647	0.013546	إجمالي احتياطات معادن الفيدرالية والحكومة
0.041019	0.040723	0.028960	0.021602	0.015538	0.013189	0.014672	0.017006	0.015829	أخرى
0.226557	0.31412	0.26393	0.162501	0.098541	0.094123	0.118741	0.188746	0.22261	إجمالي فوائد النفقات
0.154312	0.212783	0.173898	0.105922	0.063639	0.062400	0.081701	0.132311	0.151147	ودائع
0.019755	0.037715	0.033776	0.019161	0.008842	0.007590	0.009920	0.019583	0.026860	إجمالي احتياطات معادن الفيدرالية والحكومة
0.052489	0.059914	0.055721	0.037418	0.026058	0.024133	0.027122	0.036852	0.044155	أخرى
0.209052	0.218554	0.222901	0.201768	0.188999	0.183792	0.168236	0.160902	0.153101	لا فوائد المداخيل
0.042542	0.039187	0.036194	0.033830	0.033454	0.031692	0.029629	0.026872	0.023720	خدمات الودائع
0.032909	0.032962	0.028312	0.026381	0.025088	0.022453	0.021404	0.021988	0.022202	نشاطات الأمانة
0.001235	0.0005289	0.019170	0.014375	0.010303	0.011605	0.010794	0.012382	0.012235	مداخيل تجارية
0.134839	0.141116	0.139226	0.127180	0.120154	0.118042	0.106410	0.099658	0.094945	أخرى
0.35254	0.321406	0.294891	0.274136	0.263304	0.243214	0.230128	0.225979	0.216375	لا فوائد النفقات
0.147502	0.144700	0.135869	0.124038	0.115254	0.108446	0.1000447	0.094196	0.089016	رواتب فوائد العمل
0.040896	0.038531	0.036393	0.035051	0.033253	0.031314	0.029311	0.027939	0.026762	تمليك
0.168855	0.138177	0.122630	0.115048	0.114797	0.103453	0.100368	0.103846	0.100598	أخرى
0.093264	0.146334	0.188995	0.165933	0.155322	0.148563	0.130176	0.111971	0.106741	مداخيل ما بعد الضريبة
0.002469	0.044230	0.060969	0.053568	0.050264	0.048498	0.042816	0.037284	0.037249	الضرائب
0.005382	0.001672	0.002647	0.000241	0.00059	0.000427	0.000360	0.000324	0.00031	صافي مداخيل الضريبة
0.006178	0.100431	0.130674	0.112614	0.105115	0.100494	0.087291	0.074363	0.69461	صافي المداخيل
0.043327	0.085266	0.082360	0.064624	0.059523	0.077757	0.067230	0.054844	0.052547	أرباح موزعة على المساهمين والمعلنة
0.037150	0.015166	0.048312	0.047981	0.045591	0.022738	0.020062	0.019519	0.016915	أرباح محتجزة

المصدر: تقرير البنك الاحتياطي الفيدرالي، 23 مارس 2010.

ملحق رقم 02: النتائج المسجلة من قبل أكبر البنوك الأمريكية خلال  
السنة 2007\_2008

النتائج الصافية			مليار دولار
التغير %	2008	2007	
68,25_	1177	3698	Bank of American
27,3	2815	2212	Citibank
84,4_	0527	3370	JP Morgan
24,4_	1640	2170	Wells Fargo
7,3_	414	1526	Morgan stanley
71,1_	0816	2206	Goldman Sachs
NS	5152	2241	Merrill lynch
76,1_	3231	13541	المجموع

Source, ouignons Laurent, les banque; un secteur  
frappe la crise, reviré problème économique ,N 2960  
,décembre 2008.P4.

الملحق رقم 03: تكاليف الأزمات المصرفية في الدول المتقدمة.

الدول المتقدمة			الدول
من الناتج المحلي الإجمالي	%17	1985_1977	اسبانيا
المحلي الإجمالي	%11	1994_1991	فلندا
2_3% من الناتج المحلي الإجمالي	%4	1994_1991	السويد
لسنة 1990	157 مليار دولار	1991_1984	الولايات المتحدة

المصدر: pdf: www.arab\_api\_org\cours32\P5629

الملحق رقم 05: جدول التدابير المالية والاجتماعي الرئيسية التي سنت في عام 2008 وتأثيرها على تطور العبء الضريبي.

الملحق رقم 04: جدول يبين أثار ارتفاع أسعار النفط وارتفاع قيمة اليورو بين الربع الأول 2002، والربع الرابع 2008.

<b>TOTAL</b> 9,5
<b>Mesures relatives aux impôts</b> 5,9
Dont ménages 1,8
Mesures sur l'impôt sur le revenu 1,2
0,4 Mesures CSG
Mesures successions et donations 1,6
0,2 Hausse de la fiscalité locale
Autres ( mesures ISF, bouclier fiscal étendu a 50% éco pastille , imposition dividendes aux prélèvements forfaitaire libératoire ) 0,4
Dont <b>entreprises</b> 4,1
Mesures sur l'impôt sur les sociétés 2,3
Taxe professionnelle 2,9
0,2 Hausse de la fiscalité locale
Autres (suppression exonération AT/MT , contributions aux stocks options) 0,9
Dont <b>autres mesures de fiscalité indirecte</b> 0,0
<b>Mesures relatives aux cotisations sociales</b>
Dont ménages -2.1
Dont <b>entreprises</b> -1.5

Impact sur la croissance moyenne annuelle de la période	
2002_2008	2007_2008
- Effet la hausse du prix du pétrole a parités fixes 0.3	-0.6
- Effets de l'appréciation de l'euro : 0.5	-0.5
-perte de compétitivité-prix +0.0	+0.2
-effet protecteur vis-à-vis de la hausse du prix du pétrole +0.3	+0.4
- Prise en compte de la politique monétaire 0.2	+0.1
-Total des effets de l'appréciation de l'euro	
<b>Effet global (écarts en points %)</b> -0.5	-0.5
Appréciation de l'euro par rapport dollar par an (en %)+5.2	-0.3
Hausse du prix du pétrole en dollar an (en%)+17.0	+1.4

**Lecture, l'effet global joint de la hausse du prix du pétrole et de l'appréciation de l'euro entre le premier trimestre 2002 et le quatrième trimestre 2008 a conduit a une perte de 0,5 point de croissance par an, toutes choses égales par ailleurs**

Source, direction générale du trésor et de la politique économique (DGT)

الملحق رقم 06: جدول يبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (PIB) من حيث الحجم

Economies avancées	2006	2007	2008
UE (27 PAYS)	3.1	2.9	0.9
Zone euro	.92	2.6	0.8
Allemagne	3.0	2.5	1.3
Espagne	3.9	3.7	1.2
France	2.2	2.3	0.4
Italie	2.0	1.6	_1.0
Royaume-Uni	2.8	3.0	0.7
État_Uni	2.8	2.0	1.1
Japon	2.0	2.3	_0.7
<b>Pays émergents</b>			
Turquie	6.9	4.5	1.1
Fédération de Russie	7.7	8.1	5.6
Chine	11.6	13.0	9.0
Inde	9.7	9.0	6.0
Brésil	3.8	5.4	5.1
<b>Sources ,Eurostat, OCDE, sources nationales</b>			

جدول رقم 08: جدول يبين نسبة الانخفاض في قيمة الأوراق المالية سنة 2008 في بورصات دول مجموعة العشرين أثناء انعقاد قمتها

الدولة	قيمة الانخفاض %	أكبر القطاعات المتضررة من الأزمة المالية
الولايات المتحدة	36 %	قطاع البنوك، والعقارات، والسيارات
اليابان	46 %	قطاع السيارات، والصادرات
ألمانيا	41 %	قطاع البنوك والسيارات، والدولة الثانية في العالم التي واجهت ركودا اقتصاديا
بريطانيا	34 %	قطاع البنوك والعقارات، وأول دولة في العالم تواجه ركودا اقتصاديا بسبب الأزمة
كندا	34 %	العقارات، وهي الدولة الصناعية الوحيدة التي حققت نموا أثناء الأزمة
فرنسا	33 %	قطاع البنوك، والسيارات
الصين	66 %	النشاط الصناعي، واضطرت الدولة إلى إعلان عنه بعد تكتم لانخفاض الصادرات
الهند	50 %	النشاط الصناعي، رغم أنها استمرت في تحقيق معدلات نمو ولكن دون 7 %
إيطاليا	49 %	قطاع الطيران، وإعلان إفلاس شركة "أليانزا"
المكسيك	33 %	قطاع البترول
روسيا	66 %	قطاع البترول، وتدخل الدولة لاغلاق البورصات أكثر من مرة
اندونيسيا	50 %	قطاع الأخشاب، وتراجع معدلات النمو 10% إلى 6%
كوريا ج	42 %	قطاع التصدير
تركيا	53 %	وهي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها
السعودية	40 %	قطاع البترول
ج افريقيا	36 %	وهي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها
استراليا	42 %	قطاع الزراعة، وأكبر انخفاض في البورصة خلال 20 عاما
البرازيل	44 %	قطاع المعادن والأخشاب والسيارات
الأرجنتين	65 %	بسبب عدم تعافي اقتصادها بصفة كاملة من أزمة 2001
<b>المصدر: ابراهيم عبد العزيز النجار، المرجع السابق، ص 75.</b>		

الملحق رقم 11: جدول مقارنة بين التمويل الوضعي والإسلامي.

القرض الربوي	التمويل الإسلامي المباح	أساس المقارنة
نعم	نعم	انفصال الإدارة عن المالكين
لا	نعم	استمرار الملكية
لا	نعم	الحصر في المشاريع الاستثمارية
نعم	نعم	تأثير العمل
نعم	نعم	قصد الاسترباح
لا	نعم	الحصة الشائعة من الربح
لا	نعم	تحمل رب المال الخسارة كلها
لا	نعم	تقييد المستفيد باستعمال معين

خبابة عبد الله، إبراهيم السعيد، المرجع السابق، ص 15.

الملحق رقم 10: مقارنة بين المصارف الإسلامية والبنوك التجارية\_التقليدية.

البنك الإسلامي والبنك التقليدي	
أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
01: خضوع كل منهما لرقابة البنك المركزي وتعليماته وقراراته وأنظمة ذات صلة بأعمال البنوك.	01: قيام البنوك الإسلامية في تعاملاتها على أساس نظام المشاركة بينما تقوم البنوك التجارية التقليدية على نظام الفائدة أخذًا وعطاءً
02: عدم دفع كل منهما أية فائدة لأصحاب الحسابات الجارية	02: تولي البنوك الإسلامية مجال الاستثمار مساحة كبيرة فهي تقوم على المراجعة خلافاً للبنوك التجارية التقليدية التي تولي الإقراض الأهمية الكبرى
03: استبدال العملات التي تقوم على أساس القبض في مجلس العقد وبعد يوم العقد	03: خضوع البنوك الإسلامية إلى رقابة شرعية وأخرى مالية خلافاً للبنوك التجارية تخضع لرقابة مالية فقط
04: تأخير الخزائن الحديدية	04: أخذ البنوك الإسلامية بمبدأ الرحمة والتيسير أما البنوك التجارية تعمل بمنطق الفوائد التأخيرية
05: التحويلات النقدية	

المصدر: نصر سلمان، البنوك الإسلامية (تعريفها، نشأتها، مواصفاتها، وصيغها التمويلية...) الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، للعلوم الإسلامية، قسنطينة، يومي 5\_6 ماي 2009، ص 14.

الملحق رقم 09: جدول إجراءات دول الخليج لمواجهة الأزمة المالية

الدولة	الإجراءات المتخذة
الكويت	- خفض نسبة الفائدة 1.5 %
	- خفض الأجل 1.5 %
	- ضخ مليار دينار كسيولة في الأسواق - عرض أموال لليلة واحدة، ولأسبوع ولشهر
الإمارات	- قروض قصيرة الأجل بقيمة 13.6 مليار دولار
	- إعادة شراء كل شهادات الإيداع المتبقي من أجلها 14 يوم
قطر	- شراء ما بين 10_20 % من رأسمال البنوك المدرجة
	- شراء أسهم محلية لدعم الأسعار.
السعودية	- طرح خيار للبنوك باقتراض 75% من الأوراق الحكومية
	- خفض نسبة الفائدة 5% وخفض معدل الاحتياطي الإلزامي.
البحرين	- عدم اتخاذ أي إجراءات لسلامة الأوضاع البنكية.

المصدر، ثامر عبد العزيز، المرجع السابق، ص 20.

## الملحق رقم 07: مقتطف من الوثيقة الختامية لقمة مجموعة العشرين

Statement form G 20 summit

Following is the text of the ststement from the summit on financial markets and the world economy, as released on Saturday:

1: we, the leaders of the Group of twenty, held an initial meeting in washington on novembre 15,2008, amid serious challenges to the world economy and financial markets, we are determined to enhance our cooperation and work together to restore global growth and achieve needed reforms in the world's financial systems.

2:over the past months our countries have taken urgent and exceptional measures to support the global economy and stabilize financial markets, these efforts must continue, at the same time we must lay the foundation for reform to help to ensure that a global crisis such as this one ,does not happen again ,our work will be guided by a shared belief that market principles, open trade and investment regimes ,and effectively regulated financial markets foster the dynamism, innovation, and entrepreneurship that are essential for economic growth, employment, and poverty reduction

### **Root causes of the current crisis**

3:during a period of strong global growth, growing capital flows, and prolonged stability earlier this decade, market participants sought higher yields without an adequate appreciation of the risks and failed to exercise proper due diligence, at the same time, weak underwriting standards, unsound risk management practices, increasingly complex and opaque financial products, and consequent excessive leverage combined to create vulnerabilities in the system, policy\_makers, regulators and supervisors, in some advanced countries, did not adequately appreciate and address the risks building up in financial markets, keep pace with financial innovation, or take into account the systemic ramifications of domestic regulatory actions

المصدر، إبراهيم عبد العزيز النجار، المرجع السابق، ص ص 185، 186.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم، دار التراث، القاهرة، مصر، 2005م.

### قائمة المراجع العربية:

- 1- الشافعي محيي الدين أبي زكريا، شرح الأربعين النبوية(في الأحاديث الصحيحة النبوية)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2002م.
- 2- أحمد عبد الرحمن يسرى، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003م.
- 3- أولبرتين روبيرت( وآخرون)، أطوار التطور الرأسمالي(إزدهارات والأزمات والعولمات)، ترجمة عدنان حسن، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب(وزارة الثقافة)، دمشق، سوريا، 2009م.
- 4- بروديل فرنان، ديناميكية الرأسمالية، ترجمة شفيق محسن، ط1، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، 2008م.
- 5- بلودنين أحمد، الوجيز في القانون البنكي الجزائري، دار السجلات، الجزائر، د.ت.
- 6- بوحبيل عبد الفتاح عبد السلام، التحليل الاقتصادي الكلي، الجماهيرية العربية الليبية، ط1، 1996م.
- 7- بوراس أحمد، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر، 2008م
- 8- البيلاوي حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000م، ( BDF )، [http:// www.iid-alriad.com](http://www.iid-alriad.com).
- 9- تريبيلكوف، تفاقم الأزمة العامة للرأسمالية، ترجمة خيرى الضامن، دار التقدم، موسكو، الإتحاد السوفييتي، 1975م.
- 10- تشو سكي تعوم، ماذا يريد العم سام؟!، ترجمة عادل المعلم، ط1، مطابع الشروق، القاهرة، مصر، 1998م.
- 11- الجوبير عبد الرحمن، النظم الإسلامية وحاجة البشرية إليه(النموذج السعودي)، ط2، الدار العربية للموسوعات، الرياض، السعودية، 2011م.
- 12- أبو حرب عثمان، الاقتصاد الدولي، ط1، دار أسامة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011م.

## قائمة المراجع

- 13- حسين عوض الله زينب، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، الدار الجامعية، بيروت، 1998م.
- 14- عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري الأمريكية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009م.
- 15- الحناوي محمد صالح، السيدة عبد الفتاح، السيد الصيفي، الاستثمار في البورصة مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009م.
- 16- الحناوي محمد صالح، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية (البورصة والبنوك التجارية)، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998م.
- 17- حنفي عبد الغفار، البورصات أسهم-سندات-صناديق الاستثمار، المكتب العربي الحديث، دم، 1995م.
- 18- الداغر محمود محمد، الأسواق المالية مؤسسات أوراق بورصات، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005م.
- 19- رجم نصيب، مالية السوق، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2009م.
- 20- زاقود عبد السلام جمعة، إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام المالي العالمي الجديد، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012م.
- 21- سويلم محمد، إدارة البنوك وصناديق الاستثمار والبورصات والأوراق المالية، دار النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1991م.
- 22- سلطان محمد سعيد أنور، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005م.
- 23- شيحة مصطفى رشدي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، د.ت.
- 24- صخري عمر، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، د.ت.
- 25- العصار رشا، عليان الشريف، المالية الدولية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000م.

## قائمة المراجع

- 26- بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، مطبعة الشهاب، باتنة، الجزائر، 2003م.
- 27- عطون مروان، الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال (أدوات وآلية نشاط البورصات في الاقتصاد الحديث)، ج1، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008م.
- 28- عطية محمد عبد الحميد، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسواق المال باستخدام منهج دراسة البحث، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2010م.
- 29- القزويني شاكرا، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، الجزائر، 2011م.
- 30- كريانين موردوخان، الاقتصاد الدولي (مدخل السياسات)، ترجمة محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2007م.
- 31- لطرش الطاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2013م.
- 32- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، ط7، ديوان المطبوعات، بن عكنون، الجزائر، 2010م.
- 33- محمد علي أحمد شعبان، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010م.
- 34- محمود رمزي، الأزمات المالية الاقتصادية في ضوء الرأسمالية والإسلام، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012م.
- 35- محمود محمد فائدة، أسباب الأزمة المالية وتداعياتها، ورقة عمل مقدمة إلى كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2008م.
- 36- مصطفى أحمد فريد، التطور التاريخي الاقتصادي الإسلامي والوضعي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007م.

## قائمة المراجع

37- المناصير علي فلاح، وصفي الكساسبة، الأزمة المالية العالمية حقيقتها..أسبابها..تداعياتها..وسبل العلاج، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2009م.

38- الموسوي ضياء مجيد، أسس علم الاقتصاد(النقود والبنوك ودورات الاقتصادية والعلاقات الدولية)، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010م.

39-النجار إبراهيم عبد العزيز، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الإسكندرية، مصر، 2009م.

40- النصور إياد عبد الفتاح، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة(التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عملن، الأردن، 2013م.

41- نوربيرغ يوهان، دفاعا عن الرأسمالية العالمية، ترجمة نور قباعة، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007م.

42- هويدي عبد الجليل، مبادئ المالية العامة في الشريعة الإسلامية(دراسة مقارنة) في النفقات العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د.ت.

### قائمة المقالات والدوريات:

1-أحمد مجذوب أحمد، " تطبيق الصيغ الإسلامية في النظام المصرفي وأثره على السياسات بالجزائر"، 2013م، الجزيرة نت.

2-الأسرج حسين عبد المطلب، "تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري"، جانفي، 2008م REPEC archive Munich personale

3-إسماعيل جابر شعبان، "تاريخ ونشأة البنوك الإسلامية"، شبكة وكة الثقافية، 2010/05/23م.

4-أمين جلال، "الأزمة المالية ومستقبل النظام الرأسمالي"، الأربعاء 31ديسمبر 2008م، مركز الجزيرة للدراسات.

5- أندراوس خليل، "الاقتصاد السياسي الرأسمالي من آدم سميث إلى تأليه السوق الحرة"، الحوار المتمدن، العدد2355، 2008/07/27م، www.alhewar.org

6- بنعلي فؤاد، "البنوك الإسلامية في أوروبا الواقع والآفاق"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد فيفري 2015م، www.giem.info

## قائمة المراجع

- 7- بودهان ياسين، "التشريع الجزائري يعيق إنشاء البنوك الإسلامية بالجزائر"، 2013م، الجزيرة نت.
- 8- بوعتروس عبد الحق، "تحليل الأزمة الراهنة 2008م مقارنة إسلامية"، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- 9- التميمي شاكرا، "آدم سميث (1723-1790م)"، منتديات ستار تايمز، أرشيف التاريخ العلمي والإسلامي، [www.Alhewar.net](http://www.Alhewar.net). 2010/02/06
- 10- خضر حسان، "تحليل الأسواق المالية"، جسر التنمية، السنة الثالثة، العدد السابع عشر، مارس 2004م، الكويت.
- 11- خضيرات عمر ياسين محمود، "الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008م وموقف الاقتصاد الإسلامي منها"، كلية أربد الجامعية، الأردن.
- 12- خفاجي باسم، "الرهان الأمريكي القادم تغيير الإسلام"، المركز الدولي للدراسات أمريكا والغرب، الأحد 19 ديسمبر 2004م. [Bassam@khafagi](mailto:Bassam@khafagi)
- 13- دريويش أحمد بن يوسف، "إضاعات مالية مصرفية"، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المعرفية، العدد الخامس، الكويت، يونيو 2010م.
- 14- الديلمي نجم، "الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وحتمية انهيار النموذج الرأسمالي الأمريكي (الأسباب والنتائج)"، الحوار المتمدن، العدد 2835، 2009/11/09م، بغداد. [www.alhewar.org](http://www.alhewar.org)
- 15- الرضيع حسن عطا، دراسة بحثية بعنوان "الأزمات المالية العالمية أسبابها وتداعياتها وسبل العلاج"، الحوار المتمدن، العدد 4346، 2014/01/26م.
- 16- زكي قريفاص سمية، عبد الغفار حنفي، "البورصات والمؤسسات المالية"، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002م.
- 17- سعدي خديجة، "مؤتمر دولي بالجزائر حول الأزمة المالية العالمية"، الخبر، السنة التاسعة عشر، العدد 5493، الخميس 4 ديسمبر 2008م.
- 18- سيدمو محمد، "نصف الجزائريين يفضلون البنوك الإسلامية"، الخبر، الثلاثاء 31 ديسمبر 2013م.

## قائمة المراجع

- 19-صديقي مسعود، محمد الهاشمي حجاج، " أثر الأزمة المالية العالمية على أداء سوق الدولار خلال الفترة 2007-2009م"، مجلة الباحث، العدد 10/2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- 20-صواليلي عبد الحفيظ، "فوائض السيولة لدى البنوك تجاوزت 33,5مليار دولار"، الخبر، العدد 5496، 10ديسمبر 2008م.
- 21-صواليلي عبد الحفيظ، "الصناديق السيادية تثير الجدل في الجدول"، الخبر، العدد 5505، 21ديسمبر 2008م.
- 22-عزيرية أمال، "الكويت تلغي التظاهرات الاقتصادية المرافقة لأول قمة اقتصادية عربية"، الخبر، السنة التاسعة عشر، عدد 5493، الخميس 4ديسمبر 2008م.
- 23-عبد العزيز ثامر، "إجراءات دول الخليج في مواجهة أزمة المال"، الجريدة، العدد 462، 15نوفمبر 2008م.
- 24-كركوني محمد، أول بنك إسلامي في بريطانيا، إيلاف (يومية إلكترونية من لندن)، الثلاثاء 7سبتمبر 2004م. [www.elaf.com](http://www.elaf.com)
- 25-كورتل فريد، "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية"، مجلة أبحاث روسيكادا الدولية العلمية المحكمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، د.ت.
- 26-كورتل فريد، كمال رزيق، "الأزمة المالية" مفهومها، أسبابها، وانعكاساتها على البلدان العربية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 20، آدم، د.ت.
- 27-عبد الله طلال، "2008م لم تكن أزمة مالية"، راديكالي، العدد الخامس والثلاثين، 16-30أيلول 2013م. [Radicaly.net](http://Radicaly.net)
- 28- عبد اللطيف حنان، "الاقتصاديات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية"، مجلة سياسة الدولية، العدد 175، 2009م.
- 29-محمد طارق، تعريف الربا.. مفهوم الربا، مصطلحات إسلامية، اقرأ بالعربي، 2014/11/20م <file:///c:/users/tayab/desklop/>
- 30-نصرت زاهر، ثروة الأمم لآدم سميث، الحوار المتمدن، العدد 4068، 20/04/2013م. [www.alhewar.net](http://www.alhewar.net)

## قائمة المراجع

31-النعمي صفاء، وول ستريت تاريخ من الأزمات والفاقات بورصة سعيدة تحاليل فنية ومالية للشركات المدرجة في بورصة مصر، مصر، 4نوفمبر 2009م.

32-وائل جمال، "الأزمة الاقتصادية العالمية والعالم العربي"، نهاية النموذج، مجلة شؤون العربية، العدد136، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2008م.

33-يوسفات علي، "أزمة الرهن العقاري"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد2/2009م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009م.

### قائمة الشهادات الجامعية:

1-أمقران محمد عز الدين،"دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، لنيل شهادة ليسانس، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2007م.

2-حاج موسى نسيم، "الأزمة المالية الدولية وآثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال فترة2007-2008م"، لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009م.

3-شرابي عماد الدين، "اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم بالاعتماد على التحليل الفني(دراسة تطبيقية على20مؤسسة مدرجة في cac40)"، لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011م.

4-قصة نبال محمود، "تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج"، لنيل شهادة الدكتوراه، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد22، العدد الأول، دمشق، سوريا.

5-عبد الله سليمان أبو الهيجاء إلياس، "تطور آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية"دراسة حالة الأردن"، لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 8أيار 2007م.

6-المانسبع رباح أمين،"الهندسة المالية وآثارها في الأزمة المالية العالمية سنة2007م"، لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011م.

7-محمود عبد اللطيف إيمان، "الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والعلاجات"، لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة سانت كليمنتس العالمية، 2011م، العراق.

قائمة المنتديات:

1-أحمد مغيط محمد، "أثر الأزمة الراهنة على خلق فرص عمل جديدة"، منتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، الرياض، السعودية، 16-18جانفي2010م.

2-الأسرج حسين عبد المطلب، "الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21أكتوبر2009م.

3-خبابة عبد الله، إبراهيمي سعيد، "آليات التمويل الإسلامي بديل لطرق التمويل التقليدية"، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 5-6ماي2009م.

4-عمر محمد عبد الحليم، "قراءة إسلامية في الأزمة المالية"، ندوة الأزمة المالية العالمية من المنظور الإسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، 11أكتوبر2008م، مركز صالح عبد الله الاقتصادي الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر.

5-عباد جمعة محمود، "الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني"، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من المنظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة آل البيت، الأردن، 2009م.

6-محمد طه رشا، المنتدى الرسمي لجامعة أسيوط(المنتدى الاقتصادي)، 19مارس2012م، مصر، 2012م.

7-مرابط ساعد، "الأزمة المالية العالمية2008م الجذور والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة

## قائمة المراجع

والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009م.

8- نصر سلمان، "البنوك الإسلامية (تعريفها، نشأتها، مواصفاتها، وصيغها التمويلية...)"  
الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية،

جامعة الأمير عبد القادر، للعلوم الإسلامية، قسنطينة، يومي 5\_6 ماي 2009

9- كلمة حاكم مصرف سورية المركزي، إصلاح النظام المصرفي العالمي وانعكاساته  
على العالم العربي، منتدى الاقتصاد العربي، 20-21/10/2008م.

### الحصص التلفزيونية:

1- فقرة عبد الرحيم، واقع وآفاق النظام المصرفي الإسلامي، من واشنطن، الجزيرة،  
الثلاثاء: 2010/01/05م

[www.algazeera.net/programs/fromwashinton/2010/1/8](http://www.algazeera.net/programs/fromwashinton/2010/1/8)

2- كابشوك أرتيوم، ماذا تحمل الموجة الثانية من الأزمة المالية؟، بانوراما، RT arabic،  
20 سبتمبر 2011م. <http://arabic.rt.com>.

### قائمة التقارير:

1- البسام خالد عبد الرحمن، أثار الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي والاقتصاد  
السعودي، المستشار الاقتصادي الغرفة التجارية بجدة، إدارة المعلومات الاقتصادية،  
قطاع التقنية والمعلومات، السعودية.

2- شلغوم محمد رضا، هيئة السوق المالية، التقرير السنوي 2008م، تقرير مقدم لرئيس  
الجمهورية التونسية، زين العابدين بن علي، تونس

3- تقرير البنك الاحتياطي الفيدرالي، 2010/03/23م.

قائمة المراجع الأجنبية:

- 1- Abdelkader paltas, la crise de sub-prime et déclenchement de la crise financière international, Edition légende, 2009.
- 2- l'effet global joint de la hausse du prix du pétrole et de l'appréciation de l'euro entre le premier trimestre 2002 et le quatrième trimestre 2008 a conduit a une perte de 0,5 point de .croissance par an , toutes choses égales par ailleurs
- 3\_ ouignons Laurent, les banque; un secteur frappe la crise, reviré problème économique ,N 2960 ,décembre 2008.
- 4\_ the global financial crisis lessons learned, financial studies disision, disision, département of finance, 2014(blog ,bearing, .,com.) date 23\_03\_2015, 14:17
- 5\_ direction générale du trésor et de la politique économique (DGTPE).
- 6\_ Eurostat, OCDE, sources nationale7\_www.arab\_api\_org p5629 PDF/cours 32

الفهارس

فهرس الأماكن:

-أ-

الإتحاد الأوربي: ص 43،44،53،55

أثينا: ص 18.

الأرجنتين: ص 45،57.

الأردن: ص 40.

إسبانيا: ص 44،54.

أستراليا: ص 44.

إسلام أباد: ص 68.

أفغانستان: ص 32.

ألمانيا: ص 37،54.

الإمارات: ص 40.

أمريكا: ص 33،37،38.

أمريكا اللاتينية: ص 30.

أمستردام: ص 11،14.

أوروبا: ص 33،40،34،5،11،68

أوكرانيا: ص 57.

إيران: ص 65.

إيرلندا: ص 44،68.

إيطاليا: ص 5،54.

-ب-

باريس: ص 43،57.

باكستان: ص 57،63،65.

البحرين: 58.

البحر الأبيض المتوسط: ص 18.

البرازيل: ص 65.

برمن غهام: ص 68.

البندقية: ص 18.

بروكسل: ص 55.

بروج: ص 10.

بريطانيا: ص 46،5،29،33،43،44،

68.

بكين: ص 43.

بلجيكا: ص 10.

- ت - ساو باولو: ص 57.  
تونس: ص 43، 40، 58.  
السعودية: ص 40، 58.  
السوفييت: ص 53.  
السودان: ص 42، 63.  
سوريا: ص 42.  
السويد: ص 33، 40، 44.  
سويسرا: ص 44، 68.
- ج - جدة: ص 64، 67.  
الجزائر: ص 31، 43، 40، 57، 64.  
جمايكا: ص 8.
- ح - حيدر أباد: ص 63.
- د - دبي: ص 41.  
الدنمارك: ص 54.  
الدوحة: ص 40.  
دول مجلس التعاون الخليجي:  
ص 40، 39.
- ر - رودس (جزيرة): ص 57.  
روسيا: ص 37، 44، 68.  
روما: ص 11.
- س - ساو باولو: ص 57.  
السعودية: ص 40، 58.  
السوفييت: ص 53.  
السودان: ص 42، 63.  
سوريا: ص 42.  
السويد: ص 33، 40، 44.  
سويسرا: ص 44، 68.
- ص - الصين: ص 44، 43، 5، 46، 56.
- ع - العراق: ص 32، 36، 42، 63.
- ف - فرانكفورت: ص 43.  
فرنسا: ص 68.  
فلورنسا: ص 5.  
فنزويلا: ص 45.
- ق - القاهرة: ص 67، 64.  
القدس: ص 17.  
قطر: ص 58، 67.
- س -

-ك-

كندا: ص44.

كولومبيا: ص45.

الكويت: ص11،63،59،58.

-ه-

الهند: ص43،5.

هولندا: ص54،44.

-ل-

لبنان: ص58.

لندن: ص43.

لوكسمبورغ: ص68.

ليبيا: ص42.

-و-

واشنطن: ص8،7.

الولايات المتحدة الأمريكية (الو.م.أ):

ص11،7،6،30،29،20،14،31

،35،34،33،32،41،40،38،37

.43،51،53،58،36

وول ستريت: ص15.

-م-

ماليزيا: ص63.

المجر: ص57.

المكسيك: ص31،30،45

مكة: ص63،62.

مصر: ص40،42،63.

موسكو: ص43.

-ي-

اليابان: ص44.

اليونان: ص17،45،57.

-ن-

النمسا: ص43.

نيو دلهي: ص57.

نيوزلندا: ص54.

نيويورك: ص44،31،14.

## فهرس المحتوى

البسمة	
الإهداء	
مقدمة.....	أ-ت
مدخل (نظام بروتن وودز).....	8-4
الفصل الأول: المؤسسات المالية.....	25-9
المبحث الأول: البورصة.....	16-10
المطلب الأول: تعريف البورصة ونشأتها.....	10
المطلب الثاني: شروط قيام البورصة ودورها.....	11
المطلب الثالث: أطراف البورصة ومؤشرات أدائها.....	13
المطلب الرابع: بورصة وول ستريت (أنموذجا).....	14
المبحث الثاني: البنوك.....	25-17
المطلب الأول: تعريف البنوك ونشأتها.....	17
المطلب الثاني: أنواع البنوك.....	19
المطلب الثالث: دور البنوك وطبيعة عملها.....	21
خلاصة.....	23
مصطلحات اقتصادية.....	24
الفصل الثاني: الأزمة المالية العالمية 2008 م.....	49-26
المبحث الأول: ماهية الأزمة المالية العالمية 2008 م.....	37-27
المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية.....	27
المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية.....	29
المطلب الثالث: جذور أسباب الأزمة المالية العالمية 2008 م.....	32
المبحث الثاني: تداعيات الأزمة المالية على الإقتصاد العالمي.....	49-38

## فهرس المحتوى

38.....	المطلب الأول: على الإقتصاد الأمريكي
39.....	المطلب الثاني: على الإقتصاد العربي
46.....	المطلب الثالث: على الإتحاد الأوربي وبقية دول العالم
47.....	خلاصة
48.....	مصطلحات اقتصادية
71-50.....	الفصل الثالث: مخارج للأزمة المالية العالمية 2008م
57-51.....	المبحث الأول: الحلول من المنظور الغربي
51.....	المطلب الأول: الأمريكي
53.....	المطلب الثاني: الأوربي
55.....	المطلب الثالث: الاشتراكي
57.....	المطلب الرابع: مواجهة الأزمة المالية العالمية 2008 م دوليا
68-58.....	المبحث الثاني: الحلول من المنظور الإسلامي
58.....	المطلب الأول: العربي
60.....	المطلب الثاني: النظم الإقتصادية الإسلامية (النظام المصرفي الإسلامي)
	المطلب الثالث: دور الإقتصاد الإسلامي (المصرفي) في تجنب الأزمة
66.....	المالية العالمية
69.....	خلاصة
70.....	مصطلحات اقتصادية
74-73.....	خاتمة
82-76.....	ملاحق
92-84.....	قائمة المراجع
96-94.....	فهرس الأماكن

